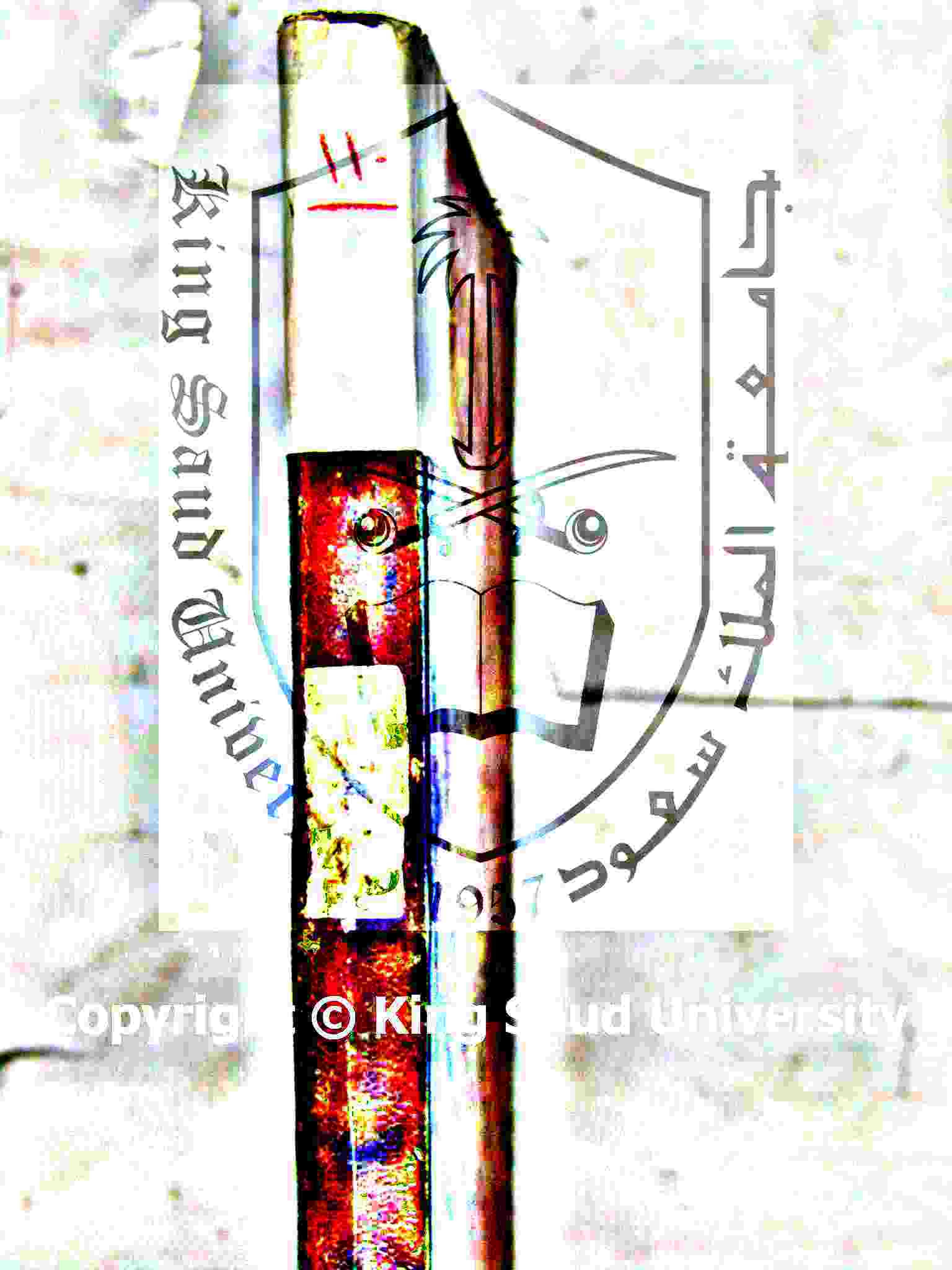
٤١٤
ح.ل

حاشية اللقاني على تصريف العزى للسعد التفتازاني
تأليف محمد اللقاني ، ناصر الدين ، ابي عبد الله
- ٩٥٨ هـ . بخط عبد الحميد رده زاده ، سنة ١٣٢٦ هـ
٤٠ ق ١٩ س ٢٠,٥ × ١٣ سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد
معجم المؤلفين ١١ : ١٦٧ ، الازهرية ٤ : ٧٢

١١٠ ١ - الوضع والصرف ، اللغة العربية أ - اللقاني
محمد ، ناصر الدين - ٩٥٨ هـ ب - الناسخ ج - تار
النسخ د - حاشية اللقاني على شرح السعد التفتازاني
على التصريف العزى .



هذه

حاشية مسماة [illegible] وعلامة
مصره الناصر اللقاني على
تصريف العزي للسعد
التفتازاني
رحمهم الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول
الله فهذه حواشي كتبتها على مواضع من شرح تصريف
العزي للعلامة التفتازاني قدس سرهما ارجو ان ينفع بها اللطيف
انه هو المأمول ومحقق كل مسئول ان اروى
زهر المراد منه تشبيه الكلام باصناف رياض
مختلفة الانواع تشبيها مضمرا في النفس وهو استعارة
بالكناية واثبات الرياض للمشبه استعارة تخييلية
وذكر الروى والزهر والاكمام ترشيح ويمكن انه اراد
بالروى ابهج وانظر وزهر الالفاظ المستحسنة و
بالاكمام الافواه فتكون هذه الالفاظ استعارة
تحقيقية ولا ينبو عنها ذكر الكلام اذ هو خارج
عن المشبهات وابهى حبر يجري التقرير ان المذكور
ان فيه احتمالين فالاول ان يكون شبه البيان بالبناء
الموحدة ثم النباة المحتبة بانسان عامل ذي اعضاء واثبات
البنان وهي اطراف الانامل تخييلية وما عداهما ترشيح
والثاني بان يكون المراد بالحبر السطور وبالحياكة
الكتابة وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبنان حقيقتها
واضافتها الى البيان لحصوله بها وعلى التقديرين

والاخبار

فالاخبار عن ابهى حبر بحمد الله مشكل اذ شرط صحة
الحمل صدق الخبر على المبتدأ وابهى خبر لا يصدق
عليه حمد الله سبحانه كما لا يخفى الا ان يقال يغتفر
في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال اول حمد الله
ان قلت قصده من قوله ان اروى الى اخره بداية هذا
الشرح بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك
وهذا ليس بحمد اذ غايته ان يكون حمدا غير مبدو به بل
هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت
حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره
فالثناء على حمده ثناء عليه فهو حمد له التواتر
التابع مع تراخ اخذا من الوتر كذا قالوا والنعماء
بالمد الانعام واضافته تفيد العموم فلذا صح اضافة
التواتر اليه ويصح كونه اسم جمع للنعمة او للانعام
كالطرفاء والوافرة الكاملة والظاهرة
البينة الواضحة لكل احد لتناهيها في العظم والكمال
او البين كونها نعمة لعدم وجوبها عليه تعالى
اخذا من وفر اللازم اي كمل لا من وفره اي كمله
كما لو جزأ اموفورا والترادف التعاقب والالاء
النعم بمعنى الانعامات جمع الى بالفتح وتكسر

كما في ركعتي الطواف فانه يجوز ان التبعية الخ وان لم يجز استقلالا

اي في قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع

المتواترة التي بينها مقابلة في الوفر اي الكثرة في العدد و
المتظاهرة متفاعلة من ظهر بعضها بعضا اي نصره
ومن ظهر اذا غلب ووصفا للنعم الظاهرة الوافرة
في دولتها بالتواتر دون التعاقب الذي وصف به
مطلق الالاء التي لا يخلو عنها الانسان وقتا ما
لانها لا تنكر كثرة هذه التي هي متواترة في اعدادها
متظاهرة فيه ايضا على نبيه يجوز ان يكون
صلة الصلاة فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف
افراد مشاركا له في الاخبارية عن ان اروى وان تكون
خبر الصلاة فالجملة منهما معطوفة على جملة ان
اروى عطف الجمل وفي هذا الثاني عطف الانشاء على
الخبر وفيه خلاف جراثيم جمع جرثوم وهو الاصل
والانام الخلق وقيل الجن والانس والاعلام جمع
علم وهو الجبل تشبيه بحذف الاداة والازمة جمع زمام
وهو عنان الدابة مقاصد باسماك عنانها وبعد
ظرف مبني على الضم لانفراده الى لفظ المضاف اليه
لنية معناه دونه كما قال الرضي والعامل المقدر
بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط واسمه اذ الاصل
مهما يكن بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهما

مبتدا

مبتدا والاسمية لازمة له ويكون شرطا والفا لازمة له
غالبا ونابت عنها اما التزمها لصوق الاسم والفا اقامة
للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة قال
الشارح في المختصر والمطول فيقول الفقير مسعود ابن
عمر فيه ايهام وهو الجمع بين متضادين اي بين معنيين
اي متقابلين في الجملة القاضي نعت عمر التفتازاني
نعت لاحد المتضايفين بيض الله غرة احواله جمع حال
وهي هيئة في النفس غير راسخة فان رسخت فملكة
والغرة لغة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ففيه
استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال بالفرس تشبيها
مضمرا في النفس على راي واستعارة تخييلية وهو اثبات
الغرة للمشبه وذكر البياض ترشيح او اراد به اوائل
احواله فبيض استعارة تحقيقية اي بهج ورود
اغصان اماله فيه استعارة بالكناية اي تشبيه
الامال جمع امل وهو الرجاء بالاشجار واستعارة
تخييلية وهو اثبات الاغصان جمع غصن وهو ما
تشعب من الشجرة للمشبه واثبات الورد ترشيح لما
رايت اي علمت مختصر الصرف اي القواعد
اللاتي ذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص

المصنف

اوفى الطرفة الجارية الذى صنفه اى جعله اصنافا
او جمع صنف وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
وبعض الاعراض الامام هو من امك اى صار امامك
اى قدامك الفاضل من فضله كنصره
اى غلبه فى الفضل او من فضل كدخل اى صار له
فضل وهى المزية لا من حيث يتأدى منها اثر الى الغير بخلاف
الفاضلة فانها المزية من حيث يتأدى منها ما ذكر
العالم الكامل وما بعد الامام نعت له وكذا
قدوة بالضم وقد تكسر وهو فى الاصل اسم مصدر
بمعنى الاقتداء الاتباع وصف به الامام مبالغة اى
مقتدى المحققين جمع محقق من التحقيق وهو اثبات
الشىء بدليله عز الملة والدين وهما متحدان بالذات
وهو وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود
الى ما هو خير لهم بالذات وهى باعتبار انه طريق
مسلوك مجتمع عليها ملة وهى لغة الطريق
المحبوب وباعتبار انه يطاع دين وهو لغة الطاعة
والعز لغة الغلبة فهو مصدر وصف الامام
به مبالغة اى معزهما او سمى به وما اضيف
هو اليه الامام فهو مبدل منه على هذا الزنجانى

رحمه الله

رحمه جملة خبرية اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها الدعاء
له بالرحمة من الله اى ايصال البر اليه مختصر مفعول
ثانى لرأيت وهو فى الاصل خبر للمبتدا الذى هو المفعول
اول صح الاخبار به وصفة بقوله ينطوى من الطى
وهو عطف بعض الشئ على بعض فهو استعارة
تحقيقية بمعنى تشتمل على مباحث وهو جمع لغة
امكان البحث واصطلاحا الحكم من حيث انه يبحث
اى يفتش عنه واما من حيث انه يطلب بالدليل فمطلب
ومن حيث انه يسئل عنه فمسألة فاختلاف العبارة
لاختلاف الاعتبارات شريفة من شرف اذا
ارتفع والمراد ارتفاع رتبتها لفرط الاحتياج
اليها فهو مجاز مرسل ويحتوى على قواعد جمع
قاعدة وهى قضية كلية تعرف منها احكام
جزئيات موضوعها لطيفة وهى من اللطافة وهى
فى الاصطلاح رقة القوام او كونه شفافا اى
لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد دقيقة
لا يهتدى اليها الا النظر الدقيق فهو مجاز مرسل والافراد
والتأنيث فى كل من شريفة ولطيفة مع كونه
وصفا للجمع سائغ فى جميع ما لا يعقل سنح

ان اشرحه فاعل سنح لنا وقوله بشرحه على حذف مضاف
اى ظهر لى عزم ان اشرحه اذ الفعل الموجود كالسنوح
اى الظهور يستحيل وجوده من فاعل معدوم وقت وجود
الفعل كالشرح وقد صرحوا بتقديره فى قوله تعالى
وانى ليحزننى ان تذهبوا به وعندى ان هذا التقدير غير
ضرورى لان الشئ له وجود فى الذهن كما له وجود
فى العين والفعل المسند هنا وفى الاية يصح اسناده
الى الذهنى كالعينى فتامل شرحا بذلك من
الذل بالكسر وهو السهولة والانقياد من اللفظ
اى من جنس لفظ المختصر فالعوض عن الضمير المضاف
اليه او الضمير مقدر اى اللفظ الكائن

فيه صعابه جمع صعب وهو الابى عن الانقياد
وفيه استعارة تخييلية واثبات الصعاب له ترشيح وقول
كل من قوله من اللفظ وصعابه متعلق بذلل وزيادة فى اللفظ
لوبط كما نصوا عليه فى قوله تعالى اقترب
للناس حسابهم ويكشف اى الشرح عن وجه
المعانى نقابه وهو ما تستر به المرأة وجهها
وفيه استعارة بالكناية وهو تشبيه وجه
المعانى بالشئ المحتجب تحت النقاب واستعارة

تخييلية

تخييلية وهو اثبات النقاب للوجه وذكر الوجه ايهام
اى تورية او تشبيه المعانى بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر
النقاب ترشيح قال الشارح نحوهما فى قول التلخيص
ويكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها
والربط هنا كالربط فيما قبله فى المبالغة والضمير
فى صعابه للفظ وفى نقابه للوجه ويستكشف اى
يطلب ان يكشف او يبالغ فى كشفه مكنونه
من كنه ستره سترا معنويا او من الستر الحسى
فكانه كما فى تكن صدورهم غوامضه جمع
غامض من غمض اذا خفى وانطبق فمراده يطلب
ان يتجلى مشكلات خفياته او يتجلى معانى الفاظه
التى هى لكونها قوالبها كالمنطبقة عليها ويستخرج
اى يطلب الخروج او يخرج سره هو فى الاصل
ضد الجهر والمراد به الحكمة التى لا يهتدى اليها
الا بامعان التامل كالسر الذى لا يهتدى به الا
بمزيد الاصغاء فهو استعارة تحقيقية
حلوه اى سهله الذى هو لميل الطبع اليه كالحلو
وحامضه اى صعبه الذى هو لنفرة الطبع

عنه كالحامض فكل منها استعارة تحقيقيه
وعبر بالمكون الذي هو المستور بحيث كشف وفي السر
الذي هو داخل في المتكلم بحيث يستخرج طلبا للمناسبة
في كل منها مضيفا حال من الفاعل اشرحه ومن
فاعل بذلك اليه اي الى التذليل وما بعده فوائد
جمع فائدة وهو ما استفيد من كلام القوم
شريفه وزوائد جمع زائد اي معنى زائد وهو
ما استنبطه من نظري لا من كلام غيري اخذ من قول
صاحب التلخيص واضفت الى ذلك فوائد عثرت
في بعض كتب القوم عليها وزوائد لم اظفر في
كلام احد بالتصريح بها ولا بالاشارة اليها
ووصف الفوائد بالشريفه لرفعة رتبتها
باستنادها لكلام القوم والزوائد باللطيفه
لدقتها واحتياجها للتدقيق النظر وبين الفوائد
والزوائد بقوله مما عثر عليه فكري اي
حركة النفس في المعقولات اما في المحسوسات
فتخيل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية
يلزمها الحرارة وصفه بقوله الفاتر اي
الضعيف الحرارة اي القليل النفوذ فهو مجاز

نوادر وصف الزوائد

علم ان قوله النفس في المعقولات ان كانت في المعقولات تفكر اما ان كانت في المحسوسات فتخيل

علم ان الحركة ان كانت حسية فالحرارة لازمة لها وان كانت معنوية

مرسل ونظري والنظر الفكر المؤدي الى علم او ظن
ولما كان النظر انما يكون لتحصيل الطالبين وصفه
بقوله القاصر عن بلوغ المطالب وتعلق بقوله
عثر بعون هو اسم مصدر بمعنى اعانة الله اي
اقداره ولمناسبة وصفه بقوله القادر على كل ممكن
والمرجو من الرجاء وهو اعتقاد حصول الخير وتفسيره
بطلب المحبوب تسامح ممن حال من الضمير
في المرجو ولا يصح كون من فيه لابتداء الغاية متعلقه
بالوصف لان مبدأ الرجاء هو الشارح لا من اطلع
فيه على عثرة اي خطا بتشبيه العثرة وهو الزلة في
الوقوع في مكروه لا قصدا فهو استعارة تحقيقيه
وهو من اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول ان يدرأ
اي يدفع بالحسنة السيئة وهي الخطأ المشار اليه بقوله
عثرة او المراد يقابل بالحسنة اي بسط العذر السيئة
اي الخطأ الواقع فيه فانه اي الشرح والفاء وقعت
موضع لام التعليل اذ الفاء العاطفة السببية
داخلة على السبب اشعارا بتنبيه عاقلها اولى
ما اي شيء افرغته اي صببته من فرغ اذا صب
لا من فرغ اذا خلا كفرغ الاناء وفي كفرغ الزاد

او يعرض

والا فانكار وصف ... ما نحن فيه ... ان ... اي بالنفع ... صح ... على الاول ... ليتم ...

وتشبيه الشرح المانع استعارة بالكناية واثبات
الفراغ له تخييليه على راى السكاكى وعلى راى غيره
شبه سيهه تنقيحه وتهذيبه فى النفس بالفراغ
فاستعار له اسمه فهو استعارة تحقيقيه تبعيه
فى قالب بفتح اللام هو ما يقلب به الشئ من صفة
الى اخرى كالطابع لما يطبع به الترتيب فهو
فى اللغة جعل الكل شئ فى مرتبته وفى اصطلاح
جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم
واحد والترصيف من رصف بالتضعيف والمخفف
فيه رصف كضرب رصفا وهو ضم بعض الحجارة
الى بعض شبه به ضم بعض الكلام الى بعض فهو
استعارة تحقيقيه وتشبيه كل من الترتيب والترصيف
بالشئ المذاب استعارة بالكناية واثبات القالب
له استعارة تخييليه مختصرا بكسر الصاد حال
من الضمير فى اوضحها منه حالها فى محل قوله
فى هذا المختصر بفتح الصاد المشار به الى الشرح
القائم مقام ضمير والاصل مختصرا فيه وانما
وضع الظاهر موضع المضمر لافادة ان الشرح
فى نفسه مختصر ايضا ولا يصح كونه حالا من التا

فى افرغته لوقوع الفعل على الهاء العائدة على ما الواقعة
على جملة مصنفاته المقتضى حينئذ لكون افراغ المصنفات
على حالة اختصارها على ما قرأه من التصريف فى
هذا المختصر ولا يخفى فساده ما قرأته
قراءة تفهم وتحقيق فى علم التصريف وسيأتى
حده وانه هو والتصريف قد يكونان مترادفين
ومن الله قدم لافادة الاختصاص اى نقصر
عليه الاستعانة اى الاعانة المطلوبة ولا يصح
تفسيرها بطلب الاعانة كما هو مفهومها لغة
اذ يصير تقديره طلب الاعانة كائن من الله وهو
فاسد اذ الطلب من العبد فلنتأمل واليه الزلفى
اى القرب منا اى نتقرب اليه لا الى غيره وهو حسب
اى كافى من توكل عليه وكفى بالله حسيبا
اى كافيا فالجملة الاولى لافادة انه كاف فى تحصيل
الكفاية لا يحتاج الى ظهير فالثانية معطوفة على
الاولى فها انا اشرع اى ابتدى والفاء للتعقيب
فى الذكر بالمقصود بالذات من شرح ما تضمنه المختصر
بعون الملك بكسر اللام من الملك بضم الميم اى
الاستيلاء العام على قطر واقطار المعبود بحق

القطر طرف من الارض

فاقول الفاء للتعقيب مفصل على مجمله كتوضأ
فغسل وجهه ويديه لما كان مستمرا من
الواجب في الشروع على بصيرة على طالب الشيء
من علم او غيره ان يتصوره اجمالا او برسمه ليكون على
نفس بصيرة شديد الابصار او على بصيرة في
طلبه لذلك الشيء بالشروع فيه فالطلب
السابق على التصور هو توجه النفس على المطلوب
وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما والطلب
المسبوق بالتصور هو الشروع في المطلوب فلا
منافاة وان يتصور غايته اي الغرض من ذلك
الشيء اي فائدته لانه ذكر الضمير اما
باعتبار تأويل الغاية بالغرض واما باعتبار عوده للتصور
المستفاد من ان يتصور هو السبب الحامل
على الشروع في طلبه اي التلبس بذلك الشيء
على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان اخصر
واوضح والمفهوم من كلام القوم ان الشروع في العلم
لا بد فيه ان يعلم الطالب ان للفعل بالنظر الى المشقة
في تحصيل ذلك العلم والا لربما فتر جده فيه ولا
بد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي يترتب على ذلك
زال

زال اعتقاده بعد الشروع فيه فيصير سعيه
في تحصيله عبثا في نظره والى علم ان له فائدة معتدا
بها مرتبة عليه كملت رغبته في تحصيله
وقوي اعتقاده بعد الشروع فيه وكان الشارح
عبر بالتصور المرادف لمطلق العلم مرادا منه
التصديق الذي هو احد قسميه وبالسبب
الحامل على الشروع اشارة الى ان الشروع يجب
ان يكون لسبب حامل عليه وذلك هو الفائدة
الموصوفة بما تقدم فتامل بدأ المصنف بدأة
عرفية وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات
او حقيقية بان جعل التعريفين اللغوي والاصطلاحي
كالشيء الواحد المبدوء به بتعريف التصريف
في الاصطلاح ليتصوره منه طالبه على
وجه اي طريق يتوجه اليها يتضمن فائدته اي ذكر
فائدته وهي غاية ليتصورها اي يعلمها طالبه فيقوى
بذلك جده وعبر اولا بالغاية وثانيا بالفائدة
اشارة الى ترادفهما وترك الشارح التعرض
لتصور الموضوع وان كان مما يجب قبل الشروع كما
اشار اليه اولا بمن التبعيضية في قوله لما كان

من الواجب تبعا للمصنف في ذالك لكن العذر للمصنف
ان التعريف الذي ذكره انما هو للعلوم التي هي
قواعد مدونة التي منها هذا المختصر وبما ذكرناه
يبطل ما حاوله احد الشارح في هذه اللمية من
بيان السبب في ايراد تعريف التصريف في مفتتح مختصره
تأمله معترضا المعناه اللغوي اشعارا
للمناسبة بين المعنيين فقال معطوف
على بدء بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري كما مر
مخاطبا الخطاب هو توجيه الكلام نحو الغير
ويراد به كثيرا اللفظ المخاطب والمراد به هنا
الاول بقرينة جعله مفعولا مطلقا فوصفه بقوله
العام على مذهب ما يروى ان العموم من عوارض
المعاني كالالفاظ اعلم من العلم هو ادراك
الكليات او المركبات اي النسب التي لا يكون
الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي
هي ادراك الجزئيات والبسائط اما العلم بمعنى
حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات والتصديقات
وبمعنى صفة يتجلى به المذكور لمن قامت به فخاص
بالتصورات والتصديقات ان التصريف

اليقينية

اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت
فخاص بالتصديق اليقيني اصله تصروف لوجوب
اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الواو الثانية
ياء من جنس حركة ما قبلها وزنه تفعيل
بزيادة التاء الفوقية الياء التحتية المبدلة من العين
الثانية مشتق من الصرف المبالغة في
الماهية بالكمال والتكثير في عدد المرة تقول
صرفت الشيء اي غيرته المناسب لقوله
للمبالغة والتكثير اذ يقال اي غيرته تغييرا عظيما
او كثيرا يعني ان للتصريف معنيان لا يعني
المصنف ذالك بقوله في اللغة التغيير فقط بل
به وبقوله في الصناعة الى آخره بدليل قول الشارح
واليه اشار المصنف الخ وهو اي مفهوم معنى
التصريف اللغوي من حيث هو لا ذات المعنى اللغوي
للتصريف اذ هو التغيير كما مر هما اي المعنى
الذي وضعه اي لفظ التصريف له اي لذالك
المعنى واضع لغة العرب وفيه خلاف الاصح
منه انه الله تعالى ولم ينقل ما وضعه له العرب
الذي هو مختصر مما ذكر ليجري على القولين

في الواضع والتصريح بالمنسوب اليه في تعريف
المنسوب واضافة اللغة الى العرب للاشعار
بان القصد بيان مفهوم معنى التصريف المنسوب
الى لغة العرب قال في تول المصنف للغة للعهد
الذهني ولو اريد تفسير مفهوم المعنى اللغوي
من حيث هو **سواء في لغة العرب وغيرها**
لكفى فيه ما وضعه له واضع اللغة والعرب
خلاف العجم سكنوا البوادي والقرى والعراب
سكان البوادي تكلموا في العربية او لا فبينهما
عموم وخصوص من وجه فليس الثاني جمعا للاول
واللغة من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها
الالفاظ الموضوعة لو قال اللفظ الموضوع لكان
اولى اذ مفهوم اللغة افرادي بدليل قولهم قياسا
مطرد الاصل لغة كذا والقياس لغة كذا ونحو
والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الاحاد التي كل
منهما ما صدق مفهومها ورد دخل الحد بعدم
الجمع انه غير صادق بالمركبات اذ هي غير موضوعة
على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا وبعدم المنع
انه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية
كالقول في الفعل الذي دل على معنى ، كالصلاة للاركان المخصوصة العامة

العامة والخامسة الا انه يقال انها باعتبار المعاني
المنقوله اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان
بالنوع فهو مجاز اللغة المشتملة عليها وعلى الحقائق
من لغى متعلق بماخوذ لا بمشتق اذ المشتق
هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسماء الزمان والمكان والآلة
ودائرة الاخذ اوسع من دائرة الاشتقاق **وصلها**
لغي او لغو او للشك العارض من لغى لجواز ان يكون
ياؤه اصلية او منقلبة عن واو او كرضي وجمود الالف
من الهاء لقوله والهاء عوضا اذ لا يجمع بين العوض
والمعوض وقد يذكر الاصل مقرونا بها وتسمية العوضية
تكون بعد الحذف **وجمعها لغى** انما كان جمعا لاسم
جنس كتمر وتمرة لعدم صحة كونه تمييز الخمسة
عشر وعدم صحة تصغيره على لفظه بل على لفظ مفرده
مثل برة وبرا وهي حلقة من نحاس تجعل في انف
البعير واصلها بروة كتمرة غيرت الى فعة بضم الفاء
وحذف اللام **صانع** هو عند المنطقية والحكماء العلم
المقصود لعلم اخر والصانعة عند الحكماء مجموع
الشجاعة والعفة والعلم **اهل هذه الصنعة**

الاشارة الى العلم الذى منه هذا المختصر والتعبير
بالصنعة دون الصناعة كما فى المتن اشارة الى ترادفهما
واليه اشار قدم المعمول لافادة اختصاصه
عن الاصطلاحى عن اللغوى بالاشارة وهى لغة
الايماء باليد ونحوها وفى عرف البابين الكناية
عن الشئ بوسائط فلبله عن حفظه فقول الشارح
بمعنى قصدا استعارة وهو العلم يصح ان
يكون بمعنى الادراك فهى الداخلة على الصناعة فى
الحقيقة الداخلة على محذوف تقديره وفى عرف
اهل الصناعة ان يكون بمعنى المدرك فلا حذف
ويرجحه الاشارة بهذه الصنعة فان المشار اليه
بها هو القواعد دون الادراك لعدم ذكره وحضوره
من التمرن اى التكرر والتردد على العمل اى تتبع
الجزئيات واحدا فواحدا والمراد ان الصناعة
العلم الكلى او الكلى المعلوم علما حاصلا من علم
الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه ان الناظر
يعلم علما جزئيا ان طيا مثلا اصله طوى وان
سيدا اصله سيود وهكذا فيحصل من تتبع ذلك
كل علم لوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعهما مع
الياء

الياء والسابق منهما ساكن فالعلم المذكور او معلومه
ما صدقات مسمى الصناعة والمراد بالصناعة ههنا
فى كلام المصنف صناعة التصريف اى صناعة المسماة
بالتصريف اى الصناعة التى هى التصريف فالاضافة
فيه من اضافة المسمى الى الاسم او الاعم الى الاخص
فقوله العلم تفسير مفهوم اللفظ وقوله المراد تفسير
المراد منه وقوله اى التصريف فى الاصطلاح
المقصود منه تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح
وحاصله التفرقة بين الصناعة والاصطلاح بان
الاول قد يطلق ويراد به معنى الاعم وقد يطلق
ويراد المعنى الاخص وهى الصناعة التى ذلك
الكلام فيها والاصطلاح لا يراد به الا معنا
الاخص والاعم يستعمل تفسير الصناعة الخاصة
به ولا يخفى ان هذا الحكم لا دليل عليه وههنا
بحث وهو انه اذا تقرر ان الاضافة فى قوله
صناعة التصريف من اضافة المسمى الى الاسم
او الاعم الى الاخص كان معناه التصريف
تلك الصناعة الخاصة التى هى علم حاصل من التمرن
على العمل تعرف به احوال ابنية الكلام التى ليست

حاشيه مصرى ٣ تفتازانى

باعراب ولا بناء ولا شك انه يخالف تفسيره بالتحويل
المذكور في المتن ويمكن الجواب عنه بان التصريف
يطلق بازاء العلم المذكور تارة وبازاء معلومه اخرى
وبازاء العمل اى التحويل تارة اخرى وله بكل معنى
حد فلا مانع من اطلاقه في قوله صناعة التصريف
بازاء العلم المذكور وحده باعتبار معنى اخر من
المعاني الباقيين ونفيه الاستخدام المذكور
في البديع فتامل **تحويل الاصل** من حول المتعدى
اى نقله فالاضافة فيه من اضافة المصدر لمفعوله
لا من حول القاصر اى انتقاله لعدم صحة حمله على
التصريف **الواحد** حشو مفسد لانه
يخرج به من الحد مجموع تحويلين لاصلين الى ما ذكر
وان كان كل منهما داخلا فيه وتنكير اصل اولى
من تعريفه المشعر بوحدته وكونه معروفا عند
المخاطب **اى تغييره** فيه تفسير الاخص
بالاعم كما سيصرح به وهو فاسد **والمراد هنا
المصدر** مقتضى صيغة الشئ ان الاصل
في المتن مستعمل في معناه اللغوى اى ما يبنى
عليه الشئ وان المراد به ما صدق المعنى لذلك

المغنى ويرشد اليه عدم تقييد الاصل باللغة كما
هو دابهم عند بيان المعنى المختص باللغة وجزمه
هنا بان المراد به المصدر مع قوله فيما ياتى الاولى
كون المراد به ما هو اعم منه ومن الاسم المفرد فيما
لا يبعى **الى امثلة** جمع قلة لمثال ولما كان المثال
غالبا يفسر بالجزئ الذى يذكر ايضاحا
للقاعدة ويقابل بالشاهد والمفسر بالجزئ
الذى يذكر حجة القاعدة كما ذكره الشارح
في شرح التلخيص فسر الامثلة هنا بما يدفع ان
يتوهم كون المراد به هنا ذلك فقال **اى
ابنية** جمع بناء بمعنى مبنى **وصيغ** جمع صيغة
بمعنى مصوغ وهما متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار لان الكلمة المتفرعة عن اصل باعتبار
كون حروف الاصل اساسا لما تجدد من حروف
وحركات بناء وباعتبار كون حروف المذكور
كالمادة لها صيغة ويرد على قوله الى امثلة
ان التحويل غاية في تحقق الامثلة فلا يصح جعلها
غاية له لاستلزامه تحققها قبله ويجاب
بمنع الاستلزام لجواز تقارن الغاية والمغيا

كالعلة والمعلول وان الحد بتتبعه غير جامع لخروج
التحويل الى مثال او مثالين منه مع صدق
التصريف عليه ويجاب بان اسم الجنس المعدود
حامل لمعنيين احدهما الجنسية والآخر العدد
فقد يقصد به الاشارة الى الاول فقط كما هنا
وقد يقصد به الثاني فقط كما في قوله تعالى لا تتخذوا
الهين ولذا اتبع بقوله اثنين تنبيها على هذا القصد
كما اشار اليه في الكشاف ونقله الشارح عنه
في شرح الفية فتامل (وهي الكلم التي هي الاصل مجردا
عن هيئته باعتبار هيئة التعرض) خرج بهذا القيد
اي العروض الاصلي نفسه من المصدر والاسم
المفرد لاصالة هيئته وهو صواب لكن يخرج
به ايضا نحو فلك وجنب مثنى ومجموعا وهما
مثالان قطعا وقد يجاب بان التصريف فيهما في
هاتين الحالتين غيره في حالة الافراد كما انه عن
خروجها عن حد التكسير بما تقرر فيه بناء المفرد
(من الحركات) حتما ونوعا نحو ضرب من امثلة
ضرب وفرح من امثلة فرح (وتقديم بعض
الحروف على بعض) عده من انواع الهيئة العارضة

للاعتبار

التصريفية بناء على ان المراد بالتصريف الاشتقاق
الكبير المشترط فيه الموافقة في الاصول والمعنى
فقط ليندرج فيه حينئذ من الجذب مثلا لا
ما يختص الصغير المشترط فيه الموافقة فيما ذكر
وفي الترتيب ايضا والصواب رعاية الهيئة العارضة
للفظ التغيير بالتقدم والتأخر دون التقديم والتأخير
المشار اليه بقوله (وتأخيره) اي تأخير بعض الحروف
لا باعتبار وصف التقديم وتقسيم الهيئة الى ما ذكر
غير حاصر لانواعها لخروج الزيادة العارضة فقط
كهذان من امثلة هذا والنقص العارض فقط
كدحرج من امثلة دحرجة (مختلفة بسبب
باختلاف الهيئة) اي الاختلاف للامثلة
بسبب حصول الهيئة التي هي جزء مدلول الامثلة
اذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة والله اعلم
(مصدر ميمي) هو المصدر المبدوء بميم
زائد لغير المفاعلة يخرج بالزائد نحو المهد وبغير
المفاعلة نحو مقاتلة (من المفاعلة) بناء على ما
سيأتي من ان المصدر المزيد مشتق من المجرد نقل
(الى معنى المفعول) يصح في الاضافة ان تكون بيانية

اى المعنى الذى هو المفعول اى الذى وقعت عليه العناية
وان تكون حقيقة باضمار اسم مضافا الى المفعول
مرادا به لفظه اى الى معنى لفظ اسم المفعول وهو
لفظ معنى **هو** اى معنى المفعول **ما يراد من**
اللفظ اى ما يريده الواضع لا المتكلم لانه قد يريد
باللفظ غير ما وضع هو له بقرينة ولا يسمى ذلك
معناه اذ المراد بالمعنى عند الاطلاق ما وضع اللفظ
ازائه فان قلت ما الداعى الى دعوى نقل المعنى الى
المراد باللفظ ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق
المصدر الى المفعول مجازا قلت الداعى اليه التبادر
للذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة
وتفسير المعنى بما يراد من اللفظ جار على ما عرفه
به المنطقيون من انه الصورة الذهنية التى وضع
اللفظ بازائها اى من حيث ان المتكلم عنها به اما
من حيث ان السامع فهمها منه فيسمى مفهوما
وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان اللفظ
موضوع للمعنى الخارجى لا الحاصل للذهن **لاجل**
حصول معان اشارة الى ان اللام للتعليل
وان العلة من كلام المصنف مضمرة من حوله

[Margin note: ... يعني كلام ... مذهب المناطقة والاصوليين ... [illegible]]

وهى حصول المعانى اى فى ذهن السامع اما حصولها
فى الخارج او فى ذهن المتكلم فغير متوقف على الالفاظ
مقصودة تاكيد لما علم من معانى ان المعنى كما مر
ما يراد من اللفظ اى يقصد به اى المراد بها ما من
شانها ان تقصد لفرط الاحتياج اليها وبهذا
يصح ما سياتى من ان فى الكلام تنبيها على الاحتياج
الى هذا العلم **لا تحصل الا بها** يرد عليه ان
الضاربية المفادة بضارب مثلا تحصل بغيره
كزيد يصدر منه الضرب وكذا كل مثال يحصل به
معنى يمكن ان يحصل معناه بمثال اخر بمعناه مع ان
التحويل اصل الى مثال الحصول معنى يصدق عليه انه
تصريف فلو حذف اداة الحصر لكان صوابا **تنبيه**
على ان هذا العلم الاشارة بهذا العلم الى القواعد
المدونة فى هذا الكتاب وغيره فيرد عليه ان الذى
نبه عليه تعريف المصنف الاحتياج الى التعريف
المعرف بما ذكره من تحويل الاصل الى اخره وهو غير
هذا العلم ووجه التنبيه على الاحتياج الى التصريف
المذكور ان مقصودة بمعنى من شانها ان تقصد لفرط
الاحتياج اليها كما مر فالمعانى المقصودة متوقفة

[Margin notes: [illegible]]

على الامثلة المتوقفة على التصريف والاحتياج
الى المتوقف يلزم منه الاحتياج الى المتوقف عليه
ودلالة التنبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ
على ما يلزم عن معناه الوضعي مما قصد ولم يتوقف
عليه اي على اضماره صدق الكلام ولا صحته اما
ان توقف عليه وقصد فدلالة اقتضاء وان لم يقصد
فدلالة اشارة **مثلا** بمعنى المثال اذ المثال
والمثل والمثل والمثل بمعنى التشبيه وهو كما جزئي
يذكر لايضاح القاعدة اما المثل الذي هو كلام
شبه مضربه بمورده فغير مراد هاهنا ونصبه
اما على انه مفعول به لفعل محذوف اي اذكر
مثلا واما حال مقدمة من الضرب وفيه
مع كونه اظهر في المعنى ضعفا لمجيء الحال
من المبتدأ وتقدمها عليه **هو الاصل الواحد**
الضمير اما للفصل واما مبتدأ وكل منهما
مقتض لقصر المسند على المسند اليه وهو فاسد
الا ان يكون اللام فيه للواحد باعتبار عهديته
في الذهن كقولك ادخل السوق والداعي الى
ارتكابه هذه العبارة محاكاة المتن ولو حذف الضمير

وذكر الاصل وصفته بل حذفها كان صوابا
من **الضرب الحاصل في الزمان الماضي او الحال**
او غيرها نشر مرتب ولو عطف الاخيرين منهما
بالواو كاللف نظرا الى مطابقة اللف في قوله امثلة
لمعان كان صوابا **هو التعريف** القول فيه كالقول
في هو الاصل اعتراضا وجوابا **و المناسبة بينهما**
اي بين التغيير والتحويل **ظاهرة** فان التحويل لكونه اخص
من التغيير كما سيأتي يصدق عليه انه تغيير
ولا مناسبة اشد من المناسبة المصححة لصدق
احد المتناسبين على الاخر **والمراد** اي مراد المصنف
بالتصريف هاهنا اي المذكور تعريفه وفهم
من التقييد وبالظرف انه في غير هذا الموضع قد يراد
به معرفة احوال ابنية الكلم اي العلم بالقواعد التي
تعرف بها احوال الابنية الكلم التي ليست باعراب
ولا بناء كما مشى عليه ابن الحاجب في الشافية وانما
هنا فان تفسيره بالتحويل قرينة على ان المراد به
غير علم التصريف ولما كان التصريف يختلف
معناه باختلاف الارادة عبر فيه بالمراد ولما كان
علم حقيقة متحدة لا تختلف غالبا لم يعبر فيه بالمراد

بل وصفه بما هو حقيقة غالبا بقوله الذي
الذي هو اي علم التصريف معرفة احوال الابنية
قال الجاربردي المحقق في هذا الموضع ان يقال
المراد بابنية الكلم في الالفاظ باعتبار حروفها
وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها
مادة الكلمة وباحوال الابنية هي العوارض التي
تلحقها بحسب كل عرض فالمراد بالاحوال الاصول
الكلية وبالمعرفة المضافة اليها اما العلم مجازا
ان خصت بالجزئيات والعلم بالكليات كما
هو الاصطلاح لبعضهم واما حقيقتها انكانت
مرادفة له كما هو مذهب بعضهم وعلى كل فالتعريف
منقوض بعلم النحو فانه علم باصول تفيد معرفة
الاعراب والبناء وهما من احوال الابنية وما
اقتضاه صنيعه الشارح من التصريف
قد يعرف بما عرف به علم التصريف من العلم بالاحوال
المذكورة هو قول المحققين الرادين على بعض
الفضلاء وما زعمه من تقدير علم قبل التصريف
في قول ابن الحاجب التصريف علم باصول زعما
منه ان التصريف مخصوص بالفعل وعلم التصريف

بالادراك

بالادراك فما زعمه بعض الفضلاء هنا من كلام الشارح
جار على هذا المذهب غير مستقيم وما اقتضاه تقييدنا
بالغالب فيما سبق من ان علم التصريف قد يطلق
على غير العلم المذكور صحيح لانه قد يطلق كغيره
من اسماء العلوم على المسائل المدونة في الكتب
كالفقه والنحو وغيرهما واختار التحويل على
التغيير عداه بعلى لتضمين اختار معنى رجح او اثر
لما في التحويل اي مما في لفظ التحويل بناء على ان الالفاظ
كالظروف للمعاني او لما في المعنى الموضوع له التحويل
لكون النقل جزءا منه بناء على ان الكل كالظرف
للجزء من معنى النقل الاضافة اما بيانية واما
حقيقية بناء على ان المراد بالنقل معناه او لفظه
ولما كان قوله لما في التحويل من معنى النقل دعوى يحتاج الى
بيان صرح به في قوله قال في العرب الى اخره ولام
اي اسم مصدر منه اي من حول المتعدي
والقاصر الحول بمعنى التحويل والتحول فهو اي بسبب
كون التحويل فيه معنى النقل دون التغيير ثبت ان
التحويل اخص من التغيير والتغيير اعم منه فاذلك
افعل التفضيل يقتضي اشتراكهما في كل من وصفي

المخصوص والعموم وهو بناني المقصود من اتصاف
التحويل بالمخصوص فقط والتغيير بالعموم فقط قلت
بل المراد وصف الاول بالاخصية والثاني بالاعمية
فاشتراكهما في اصل كل من الوصفين صحيح نظرا الى
ما فوقهما وما تحتهما من المفاهيم فلا منافات
ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب مثلا
الى ضرب ويضرب ونحوهما هذا هو الشق
الثاني من شقي علة اختيار التحويل مقترنا بدليله
من العلم الضروري وكون نقل حروف الاصل
الى الامثلة مما لا يخفى ممنوع بل المقطوع به عدم
النقل اذ الحروف كيفيات تعرض للصوت وجود
كل منها مشروط بعدم الثاني فنقلها الى محل
اخر المستلزم لبقائها مستحيل قطعا بل السمع
اذا تعلق بالاصل ثم بمثال منه مثلا احصل
في الخيال منه صورتان متحدان مادة ومختلفان
هيئة فيتوهم حينئذ كان احدهما ان الصورة للمادة
انتقلت من الاول الى الثاني وهو الذي اشار اليه
الشارح بقوله ولا يخفى انك تنقل الى اخره والاخرا
الصور المطوية باقية لاتحادها والهيئات متغايرة
عليها

عليها وهذا اشير اليه قول الشارح فيما مر وهي
الكلم باعتبار هيئات تعرض لحكم اقرب من الاول
تنزيلا للحروف منزلة المادة الحقيقية وللهيئات
المتبدلة منزلة الصورة الحقيقية فيكون اولى
من التغيير الى بالفاء اشارة الى مدخولها نتيجة
قياس مركب من مقدمتين محذوفتين استغنى عنهما
بتقديره التحويل مطابق للتصريف في النقل وكل
مطابق له فيه فهو اولى ودليل ودليل المقدمة
الاولى ما صرح به في قوله قال في المغرب وقوله
ولا يخفى فان قلت قد تقرر ان التحويل مساو للتصريف
في معنى النقل والتغيير اعم منه فيه فمقتضاه ان
التغيير بالتحويل واجب لا اولى كما قال الشارح لان
التعريف بالاعم والاخص ممنوع قلت الممنوع التعريف
بالاعم بما فيه الاعم اذا قصد به تعريفه مساويا كما
هنا واما التعريف بما فيه الاخص فلا يجوز لاستحالة
تعميم الخاص كما اليه اشار بقوله ولا يجوز
ان يفسر اي يعرف والتفسير في عرفهم عام الخاص
بالتبيين باي واو ان التصريف لغة بالتحويل لانه
اي التحويل اخص من التصريف لغة والاخص لا يجوز

التعريف به لانه غير جامع ثم التعريف يشتمل
بدلالة الوضع وغيره على العلل الاربع الثابتة
للامثلة من جملة المركبات الاختيارية الثابت
لكل منها ذلك وهي العلة المادية وهي ما معه
ذلك المركب بالقوة والعلة الصورية وهي ما معه
ذلك بالفعل والعلة الفاعلية وهي المؤثر في ذلك
حقيقة او عادة والعلة الغائية والباعث
على ايجاد ذلك وهذه الاخيرة علة له ذهنا معلومة
له وهي خارجا كالخشب وكالصورة الحاصلة بعد
تركب الاجزاء وكالنجار وكالجلوس بالنسبة
للسرير وهي في الامثلة المذكورة حروف الاصل
والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من
اجتماعها والواضع مثلا وحصول المعاني المقصودة
واشتمال التعريف على علل متعلق بالمعرف كما هنا
قليل والغالب اشتماله على علل المعرف والمعرف هنا
الذي هو التصريف حقيقته الخارجية بسيطة والعقلية
مركب عقلي فاجزاؤه المادية اجزاء التعريف المذكور
من التحويل والاصل والامثلة والمعاني وصورته
الهيئة الحاصلة من اجتماعها في العقل وفاعله المصنف

وغاية تميز تلك الماهية عن غيرها عنده واشتمال
التعريف على العلل او شيء منها اما بان تقع هي
او شيء منها متعلق الاجزاء المحمولة على المعرف
كما هنا واما بان ينتزع منها اجزاء تحمل عليه كان
يقال مثلا السرير ما يجلس عليه وهذا الثاني
هو التعريف بالعلل فاشتمال التعريف على العلل
اعم من التعريف بها وبما قررناه في تفسير العلل
للتعريف وجه التضعيف الذي اشار اليه الشارح
بقوله في تفسيرها قيل التحويل هو الصورة
اذ التحويل حقيقة التصريف ولبعضهم في توجيه
التضعيف كلام فاسد لا حاجة لنا الى بيانه
والتضعيف المشار اليه متعلق بقوله التحويل
هو الصورة فقط والاصل الواحد هو المادة
واقتصاره في بيان المادة التي هي حروف الاصل
والهيئة العارضة لها بعد التحويل على الاولى
لانها اظهر الجزئين لكن الفصل المعاد بضمير
الفصل مشكل التحويل هو الواضع همزة الاستفهام
محذوفة قبل هو بدليل ام المعادلة في قوله ام

اى قيل لفظ والتقدير اهو

غيره والصواب ام هو وغيره او ما هو اعم منه
ومن غيره لاقتضاء عادته السؤال في الشق الثاني
عن ان المحول غيره وذلك مما لا يتوهمه احد فيسأل
عنه فتامل لما يقال في العرف صرف
الكلمة اى لقول كل احد من التصريفيين في عرفهم
صرفت الكلمة باسناد التصريف الى ضميره فهو
اسناد حقيقي اذ هو اسناد الفعل او معناه الى
من هو له عند المتكلم في الظاهر واذا كان التصريف
اعم من تصريف الواضع او غيره فالتحويل الواقع في
تعريفه كذلك لكنه في التحقيق
اى في اثبات الشئ بدليله في الخارج هو الواضع
للغة وقد اختلف على اقوال اصحها انه الله تعالى
لانه الذى حول الاصل الواحد الى امثلة
هذا الدليل عين الدعوى فلا يفيد والدليل
الصحيح قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها
اى الكلمات كلها اذ كل منها اسم لغة وتخصيص
الاسم ببعضها عرف طار وتأويله بالالهام وضعها
او علمه ما سبقه وضعه خلاف الظاهر

ولم يجعل

وهذا ذلك

اى كلم الكلام

ولم يجعل يصح بالنون عطفا على ما قلنا وبالياء
عطفا على حول مرصوعة براسها لما كانت الرأس
في كل شئ اصله الذى يبنى عليه سائره اى بقيته عبر بها
ههنا عنه والباء الداخلة عليه للملابسة
في محل نصب على الحال من الضمير في موضوعة اى موضوعة
هى في حالة كونها ملتبسة باصلها ولا يتحقق
ذلك الا بكونها اصلا في نفسها غير محولة
عن اصل اذ المحول عنه ملتبس بحروف الاصل
لانه ويجوز ان يكون الباء للسببية والرأس بمعنى
التعبير بالبعض عن الكل مجازا اى موضوعة بالنظر
الى نفسها لا الى شئ اخر لانه هذا ادخل
في المناسبة اذ المناسبة الحاصلة بين
اللفظ مثلا المتفق الحروف والمعنى تاكد بكون
احدهما عن الاخر واقرب الى الضبط لان
تعلق حكم باصل وما يشتق منه اوعب من تعلقه
بالفاظ عنت بالتعداد لجواز الغفلة في الثانى
عن بعضها بصرف المذهبين في صحته على
المذهب الكوفي بجعلها الفعل الذى هو الاصل
عندهم دالا على الحدث والزمان فحوله الى المصدر

النفس

مثلا التصريف ولا يصدق عليه انه تحويل
الاصل الى مثال المعنى لا يحصل الا به لا يقال
معنى المصدر وهو الحدث وحده ولا يحصل
لانه لانا نقول قيد الوحدة غير مذكور في التعقد
من الفعل ظاهر الادلة المنقولة عنهم ان المراد
بالفعل هو الماضي فالاصل الواحد عندهم الفعل
اذ يلزم من اشتقاق المصدر عندهم من الفعل
اشتقاق ما عدا المصدر منه بطريق الاولى
والعمدة هي الشيء المعتمد فلو قال من ادلتهم بدل
قوله في اسناد الاسم كان اظهر اذ الاسناد
طلب الدليل او اقامته وكلاهما لا يكون
ظرفا للعمدة بهذا المعنى الا بتكلف او العمدة الاعتماد
فالجار وهو على محذوف من قوله ان المصدر
يعل باعلال الفعل كاعلال قيام فقلب
العين الواوية ياء بسبب اعلال قام بقلبها فيه الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصح بتصحيحه كتصحيح
العين في لواذ لتصحيحها في لاوذ وكل شيء يعل باعلال
الفعل ويصح بتصحيحه فهو فرعه وهذا قياس
ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه للعلم به

ونتيجته قوله فهو اي المصدر فرع الفعل واجيب
بانه اي بان الشاق او بان المصدر وقد لزم من
القياس المذكور فرعيته للفعل في الاعلال
والتصحيح لا فرعيته في الاشتقاق التي هي مدعاكم
فلا يصح اثباتها به اذ ليست بلازمة له
وهو ظاهر ولا نتيجته اذ لا يلزم من
فرعيته في الاعلال والتصحيح فرعيته
في الاشتقاق اذ الفرعية في الاعلال
ترتب وجود الصفة فيه على وجود صفته
في الفعل والفرعية في الاشتقاق ترتب وجوده على
وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم وجود
شيء على اخر وتاخر وجود صفة فيه عن وجودها
فيه عن ذلك الاخر كما ما محله بين
الجار وهو كاف التشبيه ومجروره وهو ان
نحو عد وبعد بنون المتكلم وتعد بتاء الخطاب
فرع يعد بالياء المثناة من تحت في الاعلال
بحذف الواو التي هي فاء الكلمة لموجب في الاصل
وهو ثقلها بوقوعها بين كسرة وياء تنزل منزلة
كسرتين وحمل البواقي عليه مع انه اي نحو

اعدلیس مشتق منه ای من نحو اعد لیس
مشتق منه ای من نعد بالباء التحتیة
اتفاقا وان فی الموضعین ومعمولاها قوله بمصدر
هما فی الحقیقة مدخول الکاف المقصود بها ای
یشبه بهما مصدر ان مجرد وان قبلها المعلم
بها من قوله ولا یلزم الی اخره والتقدیر فالمصدر
فرع الفعل فی الاعلال ولیس بمشتق منه فرعیة
وانتفاء اشتقاقه منه فان قلت نحو اعد معطوفه
فرع نحو نعد لا فرع نعد هو نعد ومعطوفاه
لا نحو ذلک فکیف یصح من الشارح الحکم بفرعیة
نعد علی نحو اعد ومعطوفه قلت لعل الشارح
بنی ذلک علی ان الاضافة فی نحو اعد بیانیة ای النحو
الذی هو اعد وما عطف علیه او علی ان المعنی
ان اعد ونحوه فرع نعد ونحوه وحذف الشارح من
کل طرف جزء وتعاکس المحذوف لیکون
الباقی دلیلا علیه ولو قال فرع نحو نعد لسلم من
التکلیف کون اعلال المصدر متاخرا عن
اعلال الفعل دفع لتوهم ان تاخر اعلال المصدر
عن اعلال الفعل الذی هو متفق علیه یستلزم تاخر
المصدر

المصدر فی وجوده عن الفعل فدعوی تقدمه علیه منافیة
له ووجه دفعه انه یمکن وجود شئ فی ذاته وتاخر
وجود صفته فیه عن وجوده محل اخر ووجود تلک
الصفة فی ذلک المحل الاخر کما مر وهو المراد بالتال
ثم الاعلال تغییر حروف العلة للتخفیف ویجمعه
القلب کما فی قال والحذف کما قلت والاسکان
کما فی یقول فان قلت اذا کان الاعلال جاریا فیهما
فالحکم بانه فی احدهما علی التعیین متاخر عنه فی
الاخر تحکم بحت اذ لیس باولی من العکس ولا من الحکم
بانه اصل فیهما قلت حیثما کان سبب موجب تحرک
حروف العلة وانفتاح ما قبله کما فی قال
وکالثقل کما مر فی یعد فهو اصل وحیثما کان
لغیره فهو فرع فالحکم باصالته فی الفعل وفی یعد
دون غیرهما مما مر لمرجح تامل هو المصدر المجرد
یمکن ان یراد به الفعل المجرد سواء کان المصدر ایضا
مجردا کالضرب او مزیدا فیه کالقیام والقعود وان
یراد به المصدر الذی جرد کالقیام والقعود مشتقا
من القوم والقعد وان لم ینطق بهما لان المزید فیه
الضمیر عائد اما علی الـــــ فی المزید او علی المصدر

المقدر الموصوف بالمزيد مشتق منه اى من المجرد
وبهذا علم ان التعبير بالاصل الواحد اولى منه بالمصدر
وان كان المراد بالمصدر المجرد لان المراد لا يدفع الايراد وانما
كان المزيد مشتقا من المجرد لموافقته اى مماثلة المزيد
فيه اياه اى المجرد بحروفه ومعناه الاظهر
ان الضمير فيهما عايد على المجرد فلا حاجة بناء على ان
المراد بالمجرد معناه الثانى الى تقييد الحروف بالاصول
كافعل عن عرف وموافقته له فيهما باشتماله عليهما
وان كان مع زيادة فيهما كما فى استعطاف من العطف
ويحتمل ان الضمير عايد على المزيد فيه كما هو ظاهر
صنيع غيره فلا من التقييد بالاصول ويشكل بما
فى معناه زيادة على معنى المجرد كالاستعطاف من العطف
فان معنى الاول طلب العطف والثانى العطف فقط
فالمشتق لم يوافق بمعناه بل ببعضه فتامل والباقى
بحروفه للظرفية وقوله لموافقته مقصوده به
بيان تعريف الاشتقاق المراد بالتصريف هنا
بما ذكره اخذا من تعريف ابن الحاجب فى المختصر المشتق
ما وافق اصلا بحروفه الاصول ومعناه فما ذكره
المصنف من تعريف التصريف وذكره الشارح وابن
الحاجب

وصح ان يراد بالمصدر ... مجرد

اى المصدر

وصفوته الحاجبية

الحاجب من تعريف الاشتقاق والمشتق محتاج الى
التقييد ببقاء ترتيب الحروف ليخرج من التعاريف
المذكورة للاشتقاق الاصغر الاشتقاق الصغير
الصغير المعتبر فيه عدم الترتيب كالجبذ والجذب
اما الاكبر فالمعتبر فيه الموافقة فى اكثر الحروف
والمناسبة فى باقيها فى النوع او المخرج كالثلم والثلب
فان قلت صدر السوال بالفاء السببية اشعارا
بتسببه عما تقدم من ان الاصل الواحد على مذهب
البصريين هو المصدر كالامر مذهب البصريين
انه مشتق من المصدر ابتداء كالماضى فادراجه
فى السوال سهو واسم الفاعل والمفعول انما يحسن
العطف على المضاف اليه اذا كان التركيب الاضافى
باقيا على معناه الاضافى غلام زيد وعمرو واما اذا
خرج الى معنى التسمية الجنسية كما هنا او العلمية
الشخصية كعبد الله علما او الجنسية كام عريط فلا
يحسن بل لا يجوز لان المضاف اليه جزء الاسم
والعطف على الجزء ممتنع ونحوهما مستغنى عنه بالكاف
الداخلة على الامر قلت مرجع بكسر الجيم مصدر
ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمى

قياس فيه الفتح مطلقا كالمجئ مضربك زيد قال
في الصحاح والرجعى الرجوع ومنه الى ربك الرجعى
وكذا المرجع ومنه الى ربكم مرجعكم وهو شاذ لان
المصادر من فعل يفعل انما تكون بالفتح انتهى
والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس وان كان
فصيحا في الاستعمال والكل في الصحاح كل
وبعض معرفتان ولم يجئ عن العرب بالالف واللام
وهو جائز لان فيهما معنى الاضافة اضفت او لم
او لم تضف انتهى وفي قوله معرفتان نظر لان
معنى الاضافة الثابت فيهما قد يفيد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان
نكرة مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة
او للتنويع لا للشك ان قلت لم لم يستغن بقوله
مرجع الجميع الى المصدر عن قوله بعد والكل
مشتق منه قلت لان الرجوع الى المصدر
يحتمل ان يكون مشتقا من مصدر ابتداء وانه
مشتق منه بالوجه الاعم المذكور والاعم لا
اشعار له بالاخص ويرد على ما صرح به اولا
وشمله عموم قوله ثانيا الكل مشتق منه ان المصدر

المزيد

[illegible]

ويرد بقعود وقعد اللهم الا ان يراد ان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى ابن كمال

المزيد فيه مشتق من المجرد ان التعريف المذكور
لا يصدق حينئذ على تحويل المصدر والمجرد الى المزيد
فيه اذ الحذف حاصل بهما ويجاب بان المعنى
في المزيد فيه هو كون الفعل كالخروج في استخرج
مطلوبا مثلا وذلك لا يحصل الا بالتحويل
للمثال المذكور لكونه اعم من المصدر وغيره بتغير
الاصل بالموضوع وضعا اوليا او لتناول الكلمات
الاصلية باعتبار معناه كالمصدر المجرد والاسم
المفرد والمكبر المذكر وباعتبار هيأتها الاصلية
كقولك وتبيع والياء والواو يحتمل يجوز في لامه
الرفع على الاستئناف والفتح على العطف وفاعله
ضمير التعريف المتقدم ونحو ذلك يجوز في
نحو الجر عطفا على المثنى فذلك اشارة الى
ما بعده ونحوها على هذه الافعال والصفات
والاوصاف او المؤنث او على الاسم فذلك
اشارة اليه وحده فنحوه على هذه الكلمات
باعتبار هيأتها الاصلية تحويلها الى الكلمات
باعتبار هيئات اخرى عارضة لها لاسباب
تصريفية لمعان لفظية كالتحقيق وكالتخفيف

مثلا تصريف والنصب عطفا على تحويل فذلك
اشارة اليه ومعنى كفى الجر بالوجه الثاني وعلى
هذا فالتعريف بما ذكر المصنف مساو لتعريف
ابن مالك في شرح كافيته بقوله تحويل كلمة
تختص بينها الى غيرها لغرض لفظي او معنوي فان
قلت فيما تقدم من قوله وهو تفعيل من الصرف
للمبالغة والتكثير اشارة الى هذا السؤال وجوابه
فلا معنى لذكرهما هنا مع انه بمعناه اى مع ان
التصريف بمعنى الصرف فاختيار الاول ترجيح لا حد
المتساويين بلا مرجح او ترجيح للمرجح اذ الصرف اخصر
وكونه بمعناه مع ما ان سيذكر من ان التصريف
معناه المبالغة والتكثير في معنى الصرف غير
ملتئم الا ان يريد به تشاركهما في اصل المعنى
لان في هذا العلم المبالغة التي تدل
عليها لفظ التصريف في كلام المصنف انما
هي في معناه بمعنى وهو التحويل المذكور لان في
الاحكام المذكورة في هذا العلم المدون كما تقدم
الاشارة اليه تصرفات هي مطاوع تصريفا
فمعنى التصرفات التاثرات البليغة الكثيرة والتدريج

ع قوله باعتبار الاصل الواحد ليشمل تحويل الاسم الى التثنية ... في قوله لغرض لفظي كالحذف والتخصيص ومعنوي كالتصغير والنسب ونحو ذلك

رة وصفها

في وصفها بقوله كثيرة تاكيد وافادتها الكثرة
مع انها جمع سالم وهو للقلة لان بناء مفردها
يدل على الكثرة فكيف بجمعه وكون المذكور في هذا
العلم تصرفات لا تصريفات فيه مناقشة
يدل لزيادة حروفه على المبالغة في الفعل بالوصول الى
منتهاه والتكثير في عدد مراتبه بايجاد اشياء
كثيرة منه والمطابقة للتسمية حينئذ ان يكون
في العلم صروف بليغة كثيرة لا تصرفات ولا تصريفات
لان المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف دالا
على المبالغة والتكثير مناف لما قدمه ودل
عليه تعريف ابن مالك في شرح كافيته هذا
من صدقه على تحويل الاصل الى مثال واحد و
او ان يرجع الى المقصود اى المقصود بالذات فالمراد
بالرجوع التوجه لا حقيقته التي هي العدد [redacted]
اذ التعريف وشرحه من المقصود لا لذاته ان
الكلمات اسم وفعل وحرف هو من تقسيم
الى الاجزاء بخلاف تقسيم الكلمة اليها فانه من تقسيم
الى الجزئيات بحثه عن الفعل كانه اراد به الماضي
لتصريحه في اول فصل امثلة تصريف الافعال

[illegible]

[illegible]

فان المضارع مشتق من الماضي **وما يشتق منه**
اى من الاشياء التى تشتق من الفعل كالامر واسم
الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما قدمه فى قوله
فان قلت الى اخره فهى يشتق ضمير مرفوع به عائد
على ما وضمير منه عائد الى الفعل وبحثه حينئذ
على احوال المصدر فى اخر المتن استطراد او جعل
الضمير المرفوع يشتق عائدا على الفعل وضمير منه
على الموصول به حينئذ المصدر لحافضه على جعل
الاشتقاق حقيقة فانه بعد **شرع فى بيان**
تقسيمه لو حذف البيان لكان الكلام اخصر
واظهر فان قلت فما وجه اثباتها قلت وجهه ان
التقسيم المذكور حصل فى الخارج من المصنف وغيره
حصول الاستقراء فى النفس بالتصديق به ثم قصد
بيانه بالكتاب والتلفظ وبيان اما مصدر
مزيد اى ظهر فاضافته للتقسيم اضافته الى
الفاعل واما اسم مصدر من بين اى اظهر فاضافته
له الى المفعول **ثم الفعل** المراد من ثم الترتيب اضافة م
الذكرى لا الزمانى يقصد المهلة ولا بد منه والمراد
بالفعل الماضى فقط لان المجرد لا يمكن فى المضارع
الفرد

والقول فيما سيأتى واما الرباعى فهو فعلل **لكلمة مخصوصة**
اى دالة بجوهرها على حدث وبهيأتها على زمن معين
وضعا وكون المكسور الفاء اسما لما ذكر والمفتوح الفاء
مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما فى اللغة فهما
مصدران لفعل يفعل **اما ثلاثى واما رباعى**
منسوبان الى الثلاثة والاربعة على غير قياس قال الجاربردى
الثلاث منسوب الى ثلاثة والرباعى الى اربعة
لانه لا يخلو اى لان ما صدقه لا يخلو بحسب
الاستقراء لما وجد فى الخارج من ذلك **ثلاثة**
او اربعة اعلم ان واحدا واحد المنكر والمضاف
للضمير الواقعين فى سياق النفى للعموم اذا حذف
المضاف فيهما ويل احد المنكر كقولك القوم ما جاءنى واحد
منهم او احد منهما اصل احدهم اى احد منهم
الا ان واحدا واحدا قد يراد بهما المتفرد عن غيره لقرينة
يشتمل عليهما المقام كقولك ما جاءنى واحد بل
اثنان ولا نعط الدنيا ولا احد الزيدين بل لهما معا
وكذلك فى الوجهين معا احدهما او احدهم المفهوما ت
من التعاطف باو وفى سياق النفى كقولك لا تشتم
زيدا او عمرا او بكرا او احدهم زيد او واحدا منهم قال
تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وكقولك لا تعط

هذا الدينار زيدا وعمرا ابهاما اي لا نعطه احدهما
منفردا واما العاطف بالواو وفي سياق النفي ان تكرر
حرف النفي كان المعنى على الاستغراق في الوحدات
مجتمعين او منفردين كقولك لا تشتم زيدا ولا
عمروا ولا بكرا اي واحدا منهم على اي حال
كان ولم يتكرر كقولك ما جاني زيد وعمرو وبكر
احتمل معناه ذلك اي ما جاني واحد منهم واحتمل
ان يكون المعنى على المجموع وهو الظاهر فالنفي
صادق بالثبوت للبعض اذا تقرر هذا فاعلم
ان العطف في ثلاثة واربعة باو كما صنع الشارح
اولى منه بالواو اذ الحكم بمعنى الانتفاء فلو تسلط على
على الثلاثة والاربعة معطوفة بالواو كان
المعنى الظاهر الخلو عن اجتماعهما وهو صادق
فسلبه كاذب واذا تسلط عليهما باو كان المعنى
الظاهر الخلو من احدهما اي واحد منهما اي ليس
فيه واحد منهما وهو كاذب والصادق سلبه
ويمكن توجيهه ايضا بان لا تخلوا بمعنى لا بد في ظهور
معنى الاثبات والله اعلم اذ لم يبين تعليل
لقوله لا تخلوا الى قوله او اربعة لا لقوله فالاول

والثاني الرباعي لفساد المعنى والاسفرايني تقديمه على
الثلاثي ليقع تفسيرا له لكونه اوضح اولى على الاغلب
بين القلة والمودية للضعف والكثرة المودية
للثقل عن قولنا ما يطرف اليه من التغيرات ان
قلت اصل ق وع ى وق فدخلها التغيير بحذف الاخر
الاخر للناء وهما على حرفين قلت سهل ذلك ان
وضعها على ثلاثة احرف مفعول
من اجله والعامل فيه عند بعضهم تركوا المفهوم
من لم يبين ولكونه معطوف على خطا لانه في
تاويل للخط لكن كون الفعل اثقل من الاسم في التحقيق
انما هو علة لمنع الخماسي من الفعل لا لترك المنع من
الاسم والفاعل كون الفاعل مد لولا للفعل الا
فيه منافية لمخالفة ما صرح به من ان المصدر
ما سوى الزمان من مدلولي الفعل الذي هما الحدث
والزمان وظاهر ما صرح به الشارح في حاشية
العضد في بحث المجاز من ان علماء البيان اتفقوا
على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير
دلالة بحسب الوضع على ان فاعله حقيقي او غير حقيقي
ويمكن ان يقال الفعل دال بالهيئة المخصوصة الموضوع

هو عليها على ان له فاعلا او نائبا عنه وان لم يدل
بها على خصوصه وفي كلام اهل البيان وفي
بحث الاسناد لمن اليه والله اعلم لا يقال
هذا الذي ذكره المصنف من تقسيم الفعل
الى ثلاثي ورباعي تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
اي ماصدقات تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره
لان كون ذلك يتوقف على ثبوت شيئين
احدهما ان المقسم اما ثلاثي واما رباعي والثاني
ان يكون التقسيم اليهما نعني عن البيان واما الاول
فلا شك انه فعل المقسم فلا يوجد منه مقدمة
صغرى وهي ان مورد القسمة اي الشيء الذي
ورد عليه التقسيم فعل ولا شك انه حصر اقسام
الفعل في الثلاثي والرباعي فيوجد منه مقدمة
كبرى وهي ان كل فعل فهو اما ثلاثي واما رباعي
على سبيل منع الخلو والجمع وهذا قياس من الشكل
الاول منتج قوله فمورد القسمة ايضا احدهما
اي احد الامرين اللذين هما الثلاثي والرباعي
وهو المطلوب وقوله ايضا اشارة الى ان مورد
القسمة ثبت له احدهما كما ثبت له اولا

انه

انه فعل واذا ثبت ان المقسم احدهما وان تقسيمه
اليهما فان كان المقسم في نفس الامر هو الثلاثي كان
تقسيمه اليهما تقسيما للثلاثي الى الثلاثي والرباعي
وان كان في نفس الامر هو الرباعي كان تقسيمه
اليهما تقسيما للرباعي الى الرباعي والثلاثي وكلاهما
تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما اشار اليه بقوله
واياما هي على اي الشرطية مؤكدة بما المزيدة منصوبة
خبرا مقدما لقوله كان واسمها ضمير مستتر
عائد على مورد القسمة وتكون مرفوع اما على انه جواب
الشرط الماضي كقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم مسئلة واما على
انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد
القسمة واحد وهو دليل جواب الشرط المحذوف
الفعل الذي هو مورد القسمة وهو المحمول في
المقدمة الصغرى بخلاف الفعل الذي هو موضوع
كل في المقدمة الكبرى فان المراد به ماصدقات
هذا الفعل الذي هو مورد القسمة فالمحمول في الصغرى
والموضوع في الكبرى مختلف وشرط الانتاج اتحاد
الوسط فان قلت هذا الجواب يقتضي لزوم المحذور

المذكور بعينه في الفصل الموضوع في المقدمة الكبرى
قطعاً قلت المقصود فيها الانفصال الحقيقي
وهو الحكم بالتنافي في الصدق على كل واحد من الافراد
موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بان الماهية
منقسمة الى افرادها اي صادقة على كل منها
وصادقاتها على افرادها غير منافية بل مجموعة
عليها ومن ثم قال ابن مالك التقسيم بالواو اجود
منه باو والفرق بين الانفصال الحقيقي والتقسيم
غير هين فالمراد به مطلق الفعل اعلم ان
الماهية تعتبر تارة بشرط لا شيء وتارة لا بشرط
شيء والاول مقيدة بالعدم وقد تسمى مطلقة
ايضا كتسمية الفقهاء بالمطلق الماء المقيد بعدم
التغير ولما كان المراد بالمطلق الفعل هنا ماهية
الفعل بالاعتبار الثاني اردفه بما نعين المراد وهو
قوله من غير نظر الى كونه على ثلاثة احرف او
اربعة ولو اراد المعنى لقال مع النظر الى عدم كونه
الى اخره ولما كان المقسم به صادقا على شيء
من القسميات وهكذا جميع المقسمات وهو الثلاثي والرباعي
لو قال سائر اي باقي بدل جميع لكان اصوب
لان هذا

لان هذا التقسيم المذكور في المتن من جميع التقسيمات
الواقعة منتهية فيلزم تشبيه الشيء بنفسه لا يقال
هذه الكلية منقوضة بتقسيم الكل الى اجزائه فان
مورد القسمة فيه قد يكون ما صدق الماهية دون نفسها
كقولنا كل سرير منقسم الى خشب ومسمار لانا نقول
الظاهر ان التقسيم حقيقة في تقسيم الكلي دون
الكل لقول السيد في حاشية القطب التي ما كان
منه رجاء عنه واخص او مزيد فيه نحو من زاد
الواضع في الشيء اعاد فيه الزيادة فيه نزل منزلة لفظ
اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها
وهو حاصل باثبات الزيادة المطلقة دون بيان
كمية المزيد ولو بنا من زاد الباقية على
اصلها من التعدية بنفسها الى اثنين بنفسها كقوله
تعالى وزادهم ايمانا لقال او مزيد حرفا او اكثر مثلا
لانه لا يخلو اما ان يكون اي اما ذوات يكون
او لان حال كل واحد منهما والداعي الى تقديم احد
الشيئين المذكورين ان خبران هو عين اسمها فلا
بد ان يكون صادقا عليه باقيا على حروفه الاصلية
او لا بعض التعريفات طردا وعكسا بفعل ربع ونحوها

ما حذف منه بعض اصوله دون زياده ولا داخلة
على بكون معطوفين على بكون المتقدمة **فصارت**
الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي
والرباعي في اربعة هي المجرد والمزيد فيه السالم
وغيره وترتيبها ان القسم الاول مؤلف من الاوصاف
الاولية في التقسيمات الثلاثية مبتديا من
تقسيمه الاول فهو الثلاثي المجرد كنصر ثم تغيير
كل وصف بتقسيمه مبتديا من الاخير مراعيا ترتيب
التقسيمات فالثاني الثلاثي المجرد غير السالم والثالث
الثلاثي المزيد فيه السالم كاكرم والرابع الثلاثي
المزيد فيه غير السالم كاوعد والخامس
الرباعي المجرد السالم كدحرج والسادس الرباعي
المجرد غير السالم كزلزل والسابع الرباعي المزيد
فيه السالم كتدحرج والثامن الرباعي المزيد فيه
غير السالم كتزلزل **من حروف العلة** لو
قال احرف التي هي جمع قلة كان اولى **او من التضعيف**
هو في اصول الثلاثي كون عينه ولامه من جنس
واحد وفي اصول الرباعي كون فائه ولامه الاولى
وعينه ولامه الثانية من جنس واحد وكون من
مع

قوله ثم الفعل اما ثلاثي واما رباعي ثم قوله وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه ثم قوله وكل واحد منها اما سالم او غير سالم الخ فافهم

اي دون التضعيف لانه ليس من جنس الحروف

مع التضعيف دون الهمزة لانها من جنس الحروف
دونه **وقيد الحروف** تسمية ذكر نعت العام بالتقييد
من انواع اللغة دون عرف الاصوليين وغيرهم فانه
يسمى عندهم بالتخصيص والتقييد للمطلق **ليخرج**
عنه نحو مست وظلت في كون ذلك محوجا بالقيد
المذكور بحث لانه جمع مضاف فافاد ثلاثة فيعم
الملفوظة والمقدرة اصلية او زائدة والموجود
في نحو مست بعد الحذف لا يصدق عليه حروف
لو صدقت عليه لم يخرج بالاصلية اذ المراد بالاصلية
ضد الزائدة وهذه لا المقدر وجودها في الاول
وان غير الموجود فيه قبل الحذف في مسمى الحروف
كان ذلك كافيا في اخراجه **ليدخل فيه نحو اكرم**
يعني ان قوله حروف جمع مضاف للضمير فيعم الحروف
الاصلية والزائدة فلو اقتصر عليه لكان السالم
ما سلم كل حرف من حروفه مما ذكر فيخرج
منه نحو اكرم فلما خصص الحروف بالاصلية تبين
ان المعتبر سلامة الاصلية دون الزائدة وصدق
حينئذ التعريف على نحو اكرم ولك تعليله ان القيود شانها
الاخراج لا الادخال الا اذا كان بينها وبين

العصف ... انتهى ... [illegible] ... المعتبر ... كذلك ... انما يعد ... التضعيف ... [illegible]

[illegible]

المقيد بها عموم وخصوص من وجه فالصواب
ان حروفه لا تعتبر من حيث العموم بل من حيث
الجمع مطلقا الصادق بالاصلية وبالزائدة فهو
مطلق فيها فقيد بالاصلية لاخراج ما سلمت
حروفه الزائدة فقط كتقسيم ونظيره ما صرحوا
به في تعريف المشتق بما وافقه اصلا بحروفه الاصول
ومعناه من ان الاصول لاخراج ما وافق اصلا
بحروفه الزائدة كالاستباق والاستعجال فتامل
بخلو اصولها مما ذكرنا اما خلو اصولها
اعشوشب واحمار من حروف العلة فظاهر واما
من التضعيف ففيه مناقشة لان التضعيف
ان اريد به المضاعفة الاصطلاحية المتقدم
تعريفها فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد
بالاصلية بالنسبة اليه حينئذ اذ لا يكون الا
فيها وان اريد به تكرر الحروف مطلقا كما
تشهد به قوله انما تستثنى الزائد التضعيف
فالخلو منه ممنوع اذ عينا اعشوشب ولام احمار
اي كررت ويمكن ان يجاب باختيار الشق
الثاني ومعنى سلامة الاصول من التضعيف

ان لا يكون

ان لا يكون شيء منها ضعفا لاصل منها ولا يخفى ان
اعشوشب واحمار سالم بهذا المعنى فتامل وكذا ما
احد حروفه الصحيحة حرف علة كقولك
سدست القوم اي سدستهم اي جعلتهم
ستة ابدلا من السادس في السادس لما واقعه على
الفعل لان كلام المصنف انما هو فيه والتمثيل له
بقولهم الثاني في الثالث والصفادي في الصفادع
ونحوهما منوان السالم في قوله ونعني بالسالم مرادا
به ما هو اعم من الفعل والاسم سلامة عن
التغييرات لو علل بالسلامة مما ذكره في التعريفات
كان اجرى على قاعدتهم في الزائد عند بعض وعند
بعض التي تثبت في جميع التصاريف والتعريف من
تضمنه وجه المناسبة في التسمية والتفسير
لحروف الاصول هذا هو النعت الذي يقصد
به الكشف عن معنى المنعوت كما ذكره اهل المعاني
ومثلوه بقوله الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد
راى وقد سمعا ومنه قوله تعالى ان الانسان خلق
هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للمتعلمين لا للعالمين

اى للقائلين اذ هى موقوفة على العلم بالاصول
فلو توقف عليها لزم الدور فانه محال قال معناه
الجاربردى ويمكن ان يقال انه تعريف لفظى لمن
يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل معنى الاصول
لكن هو استدراك على ما فهم من قوله التفسير
انه تصحيح ينبغى ان يستثنى الزائد اى من قوله
التى تقابل بكذا فان الزائد المذكور من الحروف
المقابلة بما ذكر وليس من الاصول فيصير التعريف
هكذا التى تقابل بالفاء والعين واللام وليست
بزائدة للتضعيف ولا للالحاق فيرد عليه ان الزائد
مساو للاصل للخفاء والوضوح فاخذه جزءا من الحد
يصير التعريفات للشئ بما يساويه فيما ذكر وهو
ممنوع وان لم يذكر الزائد بان قيل وليست للتضعيف
ولا للالحاق كان غير منعكس لخروج نحو شدد وزلزل
للتضعيف هو التكرير بحرف اصلى فيه سواء كان
المكرر هو الثانى من حروف الزيادة المجموعة سألتمونيها
وفى يا اوس هل نمت وفى اليوم تنساه كقاف اشتد [illegible]
او للالحاق وهو جعل كلمة من باب موزونة
تلك الكلمة اصل فى ذلك الباب سواء كان ذلك
الزائد

ينبغى اذ محتاج الى هذا الاستثناء [illegible] انه المراد [illegible] الاصول [illegible] من الاصول [illegible] بانه نزل منزلة الاصل والزائد المذكور نزل منزلة الاصل ولذا اعترض عليه [illegible] الاصل [illegible] معاملة الاصل [illegible] ما يقابل بما ذكروا الزائد [illegible] منزلة الاصل [illegible]

[illegible]

الزائد الملحق مكررا كجلبب ام لا كجورب ولدخول
هذا القسم فى الاستثناء زاد الشارح الالحاق
المدخول له على المكرر الذى اقتصر عليه ابن الحاجب
وغيره وهو الصواب وفى قوله للتضعيف او للالحاق
دون المضعف والملحق اشارة الى الاستغناء عن زيادة
ابن الحاجب بعد الاستثناء المذكور الاتى بعد دليل
دال على عدم قصد التكرار كعدم فعلال فانه
دليل على ان لطنانا فعلال اذ التعليل المستفاد باللام
مستلزم للقصد وان كان بين العبارتين فرق
من جهة ان الاصل فى التكرار قصده عند ابن الحاجب
وعدم قصده عند الشارح ولو عطف الالحاق
بالواو كان اولى منه بلو او ان اقتضت عموم استثنائه
اغنوا نظرا الى اداة العموم فى الزائد وهو الفاء والعين
واللام ذكر الضمير لان المراد هو اللفظ المركب
من مسميات هذه الاسماء وهذا اللفظ المراد
لشمول اقسام الثلاثى والرباعى والخماسى مما كرر
احد اصوله وعبر احسن من قولهم فعل المضعف
بالفعل الثلاثى المجرد لكن فى كلام الشارح نظر
من وجهين احدها ان المشار اليه فى المتن

[illegible]

ان اللفظ المذكور مقابل به اي ميزان لانه هو الميزان
بصيغة الحصر كما قال وثانيهما انه علل اللفظ المذكور
مع عمومه بامر خاص بالفعل الثلاثي المجرد بقوله
لانه اعم الافعال معنى منصوب على التمييز عن
النسبة اي لان معناه اعم معاني الافعال
اي معاني الافعال التي هي سواه اي كلما صدق معنى
من معاني الافعال المذكوره صدق معنى فعل من
غير عكس لان الكل اي كل فعل والمراد معنى
كل فعل فيه معنى لفظ الفعل اذ لفظ معنى لفعل
وهو احد مدلولي فعل مطلق الايجاد وكل من الافعال
الخاصة كضرب من معناه الايجاد الخاص متعلقه
والمعنى الاول داخل في هذا البعض من المعنى الثاني
دخول المطلق في مقيد والمعنى الثاني موجود
في لفظه الموضوع له وكلما صدق معنى فعل
من الافعال الخاصة على شيء صدق عليه معنى
فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم من معنى كل
فعل خاص للافعال تبطل دعوى اعميته اي عدم صدقه فيه
على الاعضا ذات الصادق عليها علم
ورفع ونحوها لانها انفعالات لا افعال كما حقق

الظاهر ان هذا السؤال والجواب في كلامك ... الاذهان

في موضعه

في موضعه لانا نقول علماء هذا الفن لا يابون عن جعلها
افعالا للنفس فان فعل كل بحسبه وبعض توهم ان المراد
معنى الفعل الايجاد فمعنى فعل اوجد وبمعنى الافعال
الخاصة الاثار الحاصلة بالايجاد فمعنى ضرب الاثر
الخاص المعبر عنه بالضرب باعمية المعنى الاول لتعلقه
بجميع المعاني الثانية اذ يصح في ضرب فعل الضرب
وقتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه تحكما
صرفا ومخالفا لاصطلاحهم في الاعمية مع انها صدق
الاعم على كل ما صدق عليه لاصطلاحهم في الاعمية
مع انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
من غير عكس مخالف للمنقول عن اهل العربية من ان
المعاني المصدرية عندهم هي الايجادات لا الاثار التي
هي عند المتكلمين وهو الحق اي انسب بالميزان الكثير
الدوران على الالسنة من جعل التي للشروع في الفعل
وان شاركه في اصل مطلق الفعل كما يدل عليه
قوله انما لم يجعل جعل بمعنى اخر لخفته لكون فائه
حرفا شجريا وثقل جعل لكون فائه حرفا مخرجه وسط
اللسان والخفة مناسبة لكثير الدوران لمعنى
آخر هو افضل تفصيل من اخواته اخر معناه اشد

[illegible]

تأخرا ثم صار مراده المغاير مثل خلق اى مثل
المعنى المعبر عنه بخلق وهو اوجد تتعدى الى واحد
نحو جعل الظلمات والنور وما مشى عليه الشارح
من ان جعل يرد بمعنى خلق كلام ظاهر والتحقيق
كما فى الكشاف ان خلق يشعر بالتقدير وجعل
لايجاد شىء من شىء اخر هو اصله كايجاد الظلمة
من الاجرام الكثيفة والنور من الاجرام الشفافة المضيئة صيّر
وهو حول من حال الى حال تتعدى الى اثنين نحو فجعلهم جذاذا
من جوف الشفة راجع للفاء بفتح السين وسكونها والمراد والوسط
به اللسان لانه بين الشفة والحلق وفيه مخرج اللام لان
ابتداء مخرجها كما قال الجاربردى ما دون طرف احد
حافتى اللسان ممتدا الى طرفه وما يلى ذلك من الحنك الاعلى
فوق الثنايا والرباعيات والانياب والحلق وفى
وسطه مخرج العين وراعى الشارح الترتيب فى المخارج
مبتديا من الاعلى ولو راعى الترتيب فى الحروف لقدم
الحلقى على الوسط هو الاصل اى الذى يبنى
عليه غيره من المزيد والرباعى وقوله لتجرده وكونه
نشر ولف فى قوله الثلاثى المجرد غير مرتب وفى بعض
النسخ السالم اى بعد المجرد وينافيه التمثيل بسأل

بسأل

فالابتهال وقد يقال لا ينافيه لان قوله ويجىء اى صحـ
مضارع فعل مفتوح العين يريد به ما هو اعم من السالم
وعيره من ان يكون ماضيه الاضافة فيه من
اضافة الاعم الى الاخص او الموصوف الى صفته اى الماضى
الذى هو الثلاثى المجرد او من الاضافة الحقيقية بناء على
ان ماهية الثلاثى المجرد الذهنية اعم من الماضى وان كانت
بحسب الخارج على وزن فعل يحتمل انه يريد بوزن
ظاهره اياه من المماثلة فهو مصدر مضاف لمفعوله
او المفعول اى بشكل موزون بفعل لان الفاء لا تكون
الا مفتوحة فيه دليل على ان الفعل المبنى للمفعول متفرع
لا من الاصل الذى كلامه فيه والمراد بكون الحرف
مفتوحا فتح الفم عند النطق به وعلى هذا القياس فى المضموم
والمكسور والمطبق والمستعلى فاسناد المتنوينها
الى ضمير الحرف اسناد مجازى من اسناد الفعل الى ظرفه
المجازى لملابسته اياه لرفضهم اى تركهم
الابتداء بالساكن اى ابتداء الكلمة بالحرف الساكن
اى جعل الساكن بدءا لها والابتداء به بهذا المعنى
ممكن بالاتفاق وان رفض ولامكانه عبر بالرفض
وهو الترك الذى يشترط فيه كما قال السيد فى شرح

المراقف امكان الضدين فان استحالا او احدهما فلا يسمى كون
عدم الفعل بالترك وبعضهم توهم ان المراد بالابتداء بالساكن
التلفظ به والخلاف في استحالة امكانه شهير في علم
الحكمة وغيرها وان التعبير بالرفض اشارة الى احتمال
امكانه وفيه نظر لان رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم
عدمه بالمعنى الاول لامكان بدأ الكلمة بالساكن
ويبتدأ التلفظ بما قبله موصولا به فتامله منصفا
وكون الفتحة اخف اي من الضمة والكسرة لان في الضمة
اعمال عضلتي الفم وفي الكسرة اعمال السفلى ولا اعمال
لشيء منهما في الفتحة واللام يصح فيها عطفا على الفاء
والرفع على الاستئناف مفتوحة فتحة بناء الا فيما يشتق
مما سنذكر نحن في فصل امثلة تصريف الافعال
من قولنا على الفتح الى اخره واما ما جاء هو اشارة
الى سؤال وارد على قوله والعين لا تكون الا متحركة فلذلك
خصصه بقوله بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين
ولو قصد ايراده على قوله ولا يخلو الى اخره لزاد على
قوله ما سبق وكسرها فمزال اي مخرج عن الاصل
اي الهيئة الاصلية الى الهيئة المذكورة كضرب
اي نوع من الخفة اي التخفيف للعين بتسكينها اما
بحذف

بحذف حركتها فقط واما بنقلها الى الفاء بعد حذف
حركتها وفيه اي في نعم وشهد كسر الفاء مع سكون
العين لنقل كسرة العين الى الفاء وكسرهما لكون
حرف الحلق ثم بالتتبع ماقبله وفتح الفاء مع سكون
العين للخفة وهذا اي اللغات الاربع او فعل
هي زيادة بيان والا فقد علم من قوله وفيه اربع لغات
ولو عطفه بالواو كان اوضح او فعل بفتح الفاء واما اللام
فلك فتحها تغليبا للفعل وجرها تغليبا للاسم واحترز
به عن مضموم الفا ومكسورها فان عينه ان بعت فانه
كعنق وابل في الاسماء وبلز اي ضخم في الصفات
قال ابن الحاجب ولا ثالث لهما جاز اسكانها والا
فقط والا فلا يجوز عن الاصل كطرد وعنب مكسور
العين يجوز في مكسور العين نعت لواحد من اسم
او فعل او لفعل بناء على ان اضافته معنوية اذ
المقصود به الاستمرار المفيد الثبوت والنصب
حالا من فعل واحترز عن مضمومها كعضد فلا
يجوز فيه مع الاصل الا اسكانها وعن مفتوحها
كبطل وساكنها كصعب فلا يجوز فيها الا الاصل
وعنه من اقامة الظاهر مقام الضمير حرف

حلف واحترز به عن نحو كنف فلا يجوز كسرها
وتسمية الوجوه الاربعة لغات فيها مسامحة اذ اللغة
ما وضع على هيئة مخصوصة فهي صادقة على الاصل
منها فقط وغيره وجوه جائزة متفرعة عنها كما يشير
اليه قولهم يجوز رد بعض هذه الاوزان الى بعض وان
كان ماضيه فيه اضافة الى ضمير الثلاثي المجرد
الوجوه السابقة على وزن فعل قدر الشارح
وزن لان الماضي لم يشتمل على فعل بل على موافقته
فمضارعه عود الضمير على ماضيه هو الظاهر
بل واجب عند من اوجب اشتمال جملة الجزاء على رابط
لها بالشرط ويحتمل عوده الى الثلاثي المجرد الذي عاد عليه
ضمير ماضيه يفعل ترك الشارح هنا تقدير وزن
لترك المصنف ما يوجبه وهو على قياس المراد بيفعل
موازنه او يفعل او للتقسيم المقتضي ان افراد المقسم
وهو مضارع فعل منحصرة في هذين القسمين
لا يخرج عنها الى ثالث الصادق بجواز الضم والكسر
على البدل في ذات مضارع مخصوص ووجوب
احدهما في ذات والاخر في اخرى كما يعلم تفصيل
ذلك من المطولات لا للتخيير بناء على ان قوله

فمضارعه

في قوله فيه اضافة [illegible] ان يكون ماضيه الاضافة فيه من اضافة الاخص الى الاعم الخ

قوله اذ ذكر ما يوجب تقدير وزن فهلا قدره كما قدره في وزن الاول ايضا [illegible] قاسم

قوله [illegible] جواب الشرط عند بعض واجب ان يكون فيه رابط يعود على الشرط وقد [illegible] ليس كذلك [illegible] قول الاولى العائد في مضارعه عائد على ماضيه وعلى قوله ان ذلك ليس [illegible] عن الثلاثي المجرد انتهى

[illegible] يكون بعد الطلب [illegible] فيصح التخيير [illegible] قاسم
[illegible] فالقول [illegible] فيمتنع الكسر [illegible] قاسم

فمضارعه في قوة مجيء مضارعه المقتضي لجواز الوجهين
على البدل في كل مضارع كما توهمه بعضهم فاحتاج الى
تقييده بقوله هذا التنويع هو الاصل في غير واوي العين
او اللام وياتي احدهما واوي الفاء والمضاعف على ان في قوله
التنويع نظرا اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو اصل في مطلق
المضارع لا في المقيد بغير الاربعة المذكورة بضم العين
وكسرها اما بدل من يفعل او يفعل بدل كل او بعض من كل
او فيه للتقسيم ايضا واما حال من يفعل او من يفعل فاو ليست
للتقسيم ولا للتخيير بل بمعنى الواو الداخلة على النشر بعد
اللف عدل عنها الى او لمشاكلة العطف قبله نحو نصر
ينصر هو من سرد الالفاظ الغير المركبة كقولك واحد
اثنان ثلاثة او الفعل الثاني معطوف حذف منه حرف
العطف وفي حذفه في الاختيار شيء مثال لضم العين
لنا المسند الخبر محذوف هو ضمير عائد على ينصر فقط ولو
قال مثال للماضي المفتوح العين ومضارعه المضمومها
لكون المسند عائدا على نصر ينصر لكان اولى ونصر الغيث
الارض اي اعانها هذا لكونه لا فائدة فيه والاسناد
فيه الى الغيث مجازي اي لمن رزقه الله هذا التفسير
مبني على ان الهاء في لمن ينصره عائد على من ولو عادت

[illegible] العطف [illegible]
[illegible] الربط [illegible] العطف
[illegible] الالفاظ [illegible] العطف

الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان المراد بالنصرة الاغاثة المعهودة وفي الاستدلال بهذا التفسير على كونه معنى النصر الاغاثة نظر لان كون الرزق بفتح الراء مصدرا بمعنى الاغاثة جزئية استعمل فيها الكلي متوقف على ان مفهوم النصر مطلق الاغاثة فلو اثبت هذا التوقف بذلك التوقف لزم الدور ولو عطف قال ابو عبيدة بالواو على ما قبله كما في بعض النسخ لسلم من هذا **اي بين** فتلا مفعول وكذا عطف بيان او بدل او مثلا حال وكذا مفعول به فان قلت المثل كلام شبه مضروبه بمورده وكذا كناية عن مركب تارة كما في وضرب لنا مثلا وعن مفرد لغوي كما في ضرب امه مثلا قريبة وفي هذا القسم لا يصح جعل كذا بيانا ولا بدلا ولا جعل مثلا حالا كما ثبت بطلق المثل تارة على ما ذكرت واخرى على الشيء المشبه به وهو المراد به في نحو هذا التركيب **اذا كان عين فعله** وهو الماضي ولو اسقط فعل من البين كان اظهر **لمقاوم حرف الحلق** الاظهر فتحه على المفعولية فالفاعل فتح العين اذ المراد به ان الثقل الناشئ من حرف الحلق تعادله **فتحة العين** كما هو المؤدى بهذا الاعراب

ولبس

ولبس المراد ان خفة الفتحة تعادلها ثقل حرف الحلق كما هو مؤدى عكسه بشهادة الذوق السليم **وما اشبه ذلك** مستغنى عنه بقوله بمثل **انه يجئ على يفعل اذا وجد هذا الشرط** يعني وهذا القول فيه مشروطة غير مفيدة بصورة ولا دائمة فمقتضى انها مشروطة انتفاء الفتح عند انتفاء الشرط لان تأثيره في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله **فمتى انتفاء الشرط لا يكون على يفعل بالفتح** ومقتضى انها غير مفيدة بما ذكر ان الفتح عند وجود شرطه جائز لا واجب كما اشار اليه بقوله **لانه** بكسر الهمزة عطفا على انه **اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط** الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي كالحياة للعلم واما عادي كنصب السلم لصعود السطح واما شرعي كالطهارة لصحة الصلاة وكل منها ينطبق على حد الشرط المذكور واما الشرط اللغوي وهو مدخول ان واخواته فالمحققون على انه ملزوم الجزاء لازم او سبب والجزاء مسبب فوجوده مستلزم

اي لان مقتضى انها مشروطة

وهو ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ولا يلزم ... اهـ

لوجوده اسنادا ما الذاته لاقتضائه اياه اقتضاء تاما
او جعليا وتخلفه عنه انما هو لانتفاء شرطه او وجود
مانع اذ لا نقر بهذا فقول الشارح اذ لا تلزم مبني
على انخراطه في سلك الشروط وفيه ما فيه فالوجه
ان يجاب بان الشرط فيه على ما عليه المحققون وقوله
بمجيء الذي هو معنى الجزاء معناه يصح مجيئه والصحة لازمة
في الوجود للشرط المذكور وان تخلف المجيء
فان قلت لا يجيء الا تا وياء يجيء بيصح كما قلت ابقاء
على ظاهره من لزوم مجيئه ممنوعا عند
وجود شرطه لا ينافي مجيء فرد
من المضارع المذكور على غير الفتح لان المحكوم في القضية
المذكورة هو ما يصدق عليه مضارع يفعل من غير
بيان كمية افراده فهي مهملة وهي في قوة الجزئية الموجبة
التي حكم فيها بوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع
فالسالبة الجزئية لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه
فيها هو كل فرد من افراد موضوعها اذ موضوعها اسم جنس
مضاف فيعم الصالح فقد بين شمولها لكل الافراد
فهي كلية موجبة فالسالبة الجزئية تناقضها
فتأمل وهما اي حروف الحلق اللام للعهد الذكري

اذ المركب

افهم كلام العضد ان الشرط اللغوي كغيره من الشروط باعتبار [illegible] [illegible]

اذ المركب الاضافي ذاكر وقصد الاشارة الان
الثاني هو الاول جيء باللام في المضاف اليه كقولك
عندي ثلاثة اثواب فبعت ثلاثة الاثواب اي الحروف
المتقدم ذكرها التي تفتح العين لوقوع احدها عينا ولاما
ستة باسقاط الالف اذ هي لا تكون الا منقلبة
فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سينبه الشارح عليه
فليس الحصر في الستة اعتبارا لمذهب الخليل من ان
حروف الحلق مطلقا ستة كما توهم بحرسا لبايك
وقرأ يقرأ وشهد يشهد ونكه ينكه ولغب يلغب ومنع
يمنع ووجد يجد وخرج يخرج ونحس ينحس ونسخ ينسخ
ونفث ينفث ومضغ يمضغ لان مخرجهما هو مصدر
ميمي اي خروجهما من اقصى الحلق ويجوز كونه اسم مكان
الخروج ومن التي بعد التبعيض ثم الهاء اما
معطوف على الهمزة فقدم حقيقي فالمعطوف عليه اضافي
فالمعطوف اما مفعول لمذكر محذوفا والوقف
على هذا الترتيب والاول على هذا الترتيب الذي
هو وصف الحروف لا الترتيب الذي هو وصف الذاكر
هو كون مخرج الثاني اعلى من مخرج المتلو وهذا المذكور
لا يفيد في اي محل من الحلق يكون مخرج كل منهما والمذكور

[illegible] [illegible] [illegible]

في كلامهم ان الاولين من الاقصى والاوسط
من الوسط والاخرين من الاخر ثم استشعر اعتراضا
من الشعور اى الادراك فاستفعل اما للطلب
لانه طلب من نفسه ان يشعر باعتراض واما بمعنى
فعل وهو شعر وان كان شعر انما يتعدى بالباء القياس
هو عند المناطقة قول مؤلف من قضايا متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر وعند الفقهاء الحاق
مجهول بمعلوم لاشتراكهما في علة حكمه وعند اهل
العربية القاعدة وهي هنا قولهم يجيء مضارع فعل
الاخره فان قلت شذوذا اى مخالفة فرع عن
وجود قياس صحيح اى قاعدة تخالفه ووجود القياس
فرع عن اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو
منتف اذ باتي من افراده مخالف له في حكمه فلا قياس
صحيح قلت بل وجود القياس الصحيح متوقف على
اندراج غالب الافراد لا جميعها فالقياس صحيح ثم لا
يعتد به من الاعتداد افتعال من العد ضمن معنى المبالاة
فعدى بالباء ولا يرد نقضا هو ابداء صورة وجد فيها
الحكم بدون علته التي زعمها المستدل وقدم ان
الشرط اللغوي علة لجزائه وهو الفتح ولا يخفى ان هذا
على

عكس ما عرف به اهل الاصول والجدل من انه ثبوت الوصف
المدعى علة في صورة بدون الحكم وعطف كلا منهما لا يعتد
به ولا يرد بالفاء للترتيب على ما قبله لانا في وقوعه في
كلام فصيح لما سبق الى بعض الاوهام كما في المطول من انه
لا يخلو الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة من الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا
ورده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة
مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل لانه كما قال في المطول
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة من تعريف
فصاحة الكلام حيث قالوا فصاحة الكلام خلوصه
من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة
الكلمات وخلوص كل منها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع المفرد غير عربي
في الكلام العربي فاسد لوجوه منها انه لو اشترط في
الكلام العربي ان تكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في
فصاحة الكلام ان تكون كل كلمة منه فصيحة بل لما اشار
اليه بقوله فانهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام قسم

مخالف للقياس دون الاستعمال كالقود والصيد واستحوذ وقسم مخالف للاستعمال دون القياس نحو ودع ووذر اوعال كهاوافرا. والاستعمال اضافة مثل الى الضمير وكلاهما مقبول لا غبار نسبته على قائله

وقسم مخالف للاستعمال والقياس معا نحو الاجلل بفك الادغام وهو مردود على قائله فالمقبول فصيح ينبغي ان يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح ينافي وقوعه في الكلام الفصيح فان قلت قد سبق ان فصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام وان خلوص الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها وقضيته ذلك ان المخالف للقياس غير فصيح فينافي وقوعه في الكلام الفصيح قلت قال في المطول مخالفة القياس ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو آل وأبى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره والماء وماء واشباه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام

فقاعس عور عاور واستحوذ استحاذ وقطط قط وال اهل وماء ماه

الادغام انتهى وقضيته ان ما وافق الاستعمال لا مخالفة فيه للقياس ومخالف الاستعمال القياس كأبى يأبى الكثير غير فصيح وهو خلاف ما هنا فيهما فتأمله ابى يأبى لامه افرد الضمير اما لانه عائد على يأبى فقط واما اليهما بتأويل المذكور حرف حلق هذه القضية صغرى قياس حذف كبراه منتج لنفي الشذوذ والتقدير ابى يأبى ذو لام هي حرف حلق وكل ما هو كذلك فهو جائز الفتح فابى يأبى جائزه ولما كانت الصغرى محتاجة الى البيان بينها بقياس ايضا حذفت صغراه والتقدير اذ اللام الف والالف من حروف الحلق فاللام من حروف الحلق وهو معنى قولنا ابى يأبى ذو لام هي حرف حلق وعلى هذا القياس منعان احدهما على صغراه وهو انا لا نسلم ان اللام الالف بل هي الياء المنقلب عنها الالف اذ المقابل بحروف الميزان هي الحروف الاصلية الوجود بدليل انك تقول ابى فعل بفتح اللام وبهذا المنع يتوجه الاعتراض والجواب المذكوران في المتن وكونه ان الالف من حروف الحلق وثانيهما على كبراه وهو المشار اليه بقوله لانا نقول الى آخره فلذا الفاء للعطف لا للسببية ايضا واللام للتعليل تقديرا للنأسيس على التأكيد ولئن اللام للابتداء لا للتوطيه

لعدم ما يجاب به القسم لكن استدراك على ما قد توهم
ما جواب الشرط المحذوف وهو فاللازم الف للزوم
الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه لكون الفتح
لاجلها بدليل قوله انفا فلو كان الفتح لاجلها لا لجوازه
اذ اللازم له جواز الدور لا حصوله وذلك لان وجود
الالف في باع ليس اصليا موقوف على الفتح بل عارض
في العين لان باع واذا تقرر ان وجود الالف موقوف
على الفتح فلو كان الفتح بسببها موقوفا عليها للزم
الدور الصريح وهو الدور بمرتبة لتوقف الفتح عليها
كما فرض وتوقفها عليه كما حقق انفا لكن اللازم
وهو الدور محال اذ المتوقف عليه متقدم على المتوقف
فيؤدي الى تقدم الشيء على نفسه فالملزوم وهو كون الفتح
لاجلها كذلك وقد يجاب بانه دور معي لان توقف
وجود كل منهما انما هو على وجود الاخر معه لا قبله وهو
جائز لانه لا يؤدي الى ما ذكر وقد اوما الجاربردي
الى هذا الجواب بقوله كانهم لما علموا ان الياء تنقلب
الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ تكون حينئذ
مع حرف الحلق وربما اجيب ايضا بان الشرط وجود
حرف الحلق في الماضي وهو غير موقوف على الفتح في المضارع

اي يؤدي الى تقديم الشيء على نفسه

اي اهل الصرف وغيره

وفي كون الالف المنقلبة عينا او لاما نظر لا يخفى
فهو مفتوح العين في الاصل جملة معطوفة
على الشرطية المحذوفة هي والمقدمة الاستثنائية والتقدير
لكن الدور محال فيكون الفتح بسببها كذلك نبغ العين
لاجله ان قلت ان هذه العبارة تقتضي ان حرف الحلق
علة للفتحة وقوله فيما مر اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط يقتضي انه شرط قلت قد سبقت اشارة
الى ما فيه في عبارته السابقة من المؤاخذة فهذه الجارية على
الصواب والفصيح الكسر اي اللفظ المكسور العين
اذ الفصاحة وصف للمفرد او الكلام او المتكلم والا
بكسر العين ان قلت لم قال الاصل ولم يقل الفصيح
كما قال الذي في محله قلت لان الفتح في نبغ فتح في المضارع
فعل مفتوح العين اصلا واستعمالا لا بدون شرطه فالكسر
فيه هو الفصيح الموافق للقياس والاستعمال الشايع
والفتح في نبغ فتح في مضارع فعل مكسور العين في
وهو ظاهر بحسب التحول لانه تحول عن الاصل عندهم
لعلة هي التخفيف فعلوه اي كسر العين وهذا اي
قلب كسر العين فتحة واللام الفا قياس
يصح ان يكون بمعنى قياسي اي وهذا يثبت فيما لم يسمع

به بالقياس الى ما سمع فيه وان يكون بمعنى القاعدة وسمت قياسا لانها كبرى القياس المؤلف من مقدمتين فهي اعظم جزئية من تسمية الجزء الاعظم باسم الكل كما يقال مثلا نقى عينه مكسورة ولامه ياء وكل عين مكسورة ولامها ياء تقلب كسره فتحة واللام الفا فنقى تقلب كسر عينه فتحة ولامه الفا ولما ركن يركن اي واما فتحها اذ الداخل اللغتين لا يصدق الا على فتحها لا عليهما فمن تداخل اللغتين اي دخول كل من اللغتين على الاخرى بدخول ماضي احدهما على مضارع الاخرى والعكس فاشتركتا في الدخول فصح التعبير بالتداخل اعني انه اي المذكور الذي هو ركن يركن لا يفيد الفتح فيهما او به وقوله جاء بعض ايضا من الاول من الحاقي الاول فانها جاءت بكسر العين فيهما وجوبا في البعض وهو ثمانية ومق وثق ووفق وولي وورث وورم وورع الى اخره اكثر من السمن وعوازا في البعض وهو سبعة حسب ونعم ويئس من البؤس ويبس من الباس ويبس من اليبس ووغر ووحر بالمهملة اذا التهب غضبا وولِه ووهِل اذا اشتد فزعه فيجوز في مضارعها

قوله ثمانية اول وقوله سبعة ثاني اي قسم المراد

الظاهر من الافعال وشرحها وضبطها هذه الافعال

ثم

كسر عينه وفتحها وزيد وزع بالشيء اولع به وومق الذي منه ثم صاحا ومت بكسر الميم منقولا اليها من الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين وانما مثل بالمسند الى التاء لظهور الكسر فيه دون غيره لان هذا الباب وهو فعل يفعل بضم العين موضوع الصفات جمع الصفة اي المعنى القائم بالذات اللازمة للذات الموصوفة اي الدائمة القائمة القيام بها لعلاقة تقتضيها فاختاروا له المضارع فان قلت كون الصفة لازمة قلت اما التجدد فلا ينافي اللزوم اي الدوام بالنسبة الدلالة عليها بالفعل الدال على تجدد معناه اي حصوله شيئا فشيئا وحدوثه اي وجوده بعد العدم وتقابل الجملة الاسمية دالة على الدوام المقابل للحدوث والثبات المقابل للتجدد اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال واما الحدوث اي حدوث اللازم للملزوم فانه لا ينافي اللزوم المطلق اي وجود اللازم في جميع اوقات وجود الملزوم لا مطلق اللازم الصادق بعد الوجود وهو المراد هنا ولزوم الوجود هو الاول الا بانضمام الشفتين وفي انضمامها تلازمها حال النطق وبه صح اتصاف المعين بالضم وبه حصلت المناسبة بين الالفاظ

ثاني من اي اللازم المطلق

ح م ٥ ت

ومعانيها ويكون اى وزن فعل لافعال جمع فعل
بالمعنى النحوى اى الافعال الدالة على الطبائع جمع طبيعة
قال السيد في المطول في الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت
بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها
الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من
غير روية الا ان للاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة
وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
انتهى وقد فسرت الملكة ايضا فيه بانها الهيئة
الراسخة في النفس فقوله هنا كالحسن تمثيل
للطبائع لا لافعالها والمراد به الحسن اى الحسن الصادر
عنه الحسن الصورى الذى هو الخلقة التى هي مجموع الشكل
واللون وقوله ونحوها الضمير للطبائع لادخال الملكات
الخلقية المذكورة كفقه وما يجرى مجراها
وما ذكر هنا هو كقول المرادى ولا يرد الا لمعنى
مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم او كمطبوع
كفقه وخطب او شبهه نحو جنب شنه نجس
ولا يكون الا لازما وهذا بخلاف قول المرادى ولا
يتعدى الا بتضمين نحو رحبتكم الدار ونحو قوله
ان بشر قد طلع اليمن اى وسعكم وبلغ ولا يتحول

نحو سودته والاصل سودته بفتح العين حول الى فعل بضمها
للاعلام بان العين واو نقلت الضمة الى الفاء عند حذف
العين واما الرباعي المجرد هذا هو القسم الخامس والسادس
من الاقسام الثمانية المتقدمة قدمها هنا على المزيد
الثلاثي لتجردهما فهو فعلل مقتضاه انحصار الرباعي
المجرد في فعلل ولا يصح لانه ينتقض بفعلل المبنى للمفعول
وفعلل امر كدحرج لان كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه
حد المجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه
والثاني اصل ايضا بنفسه ماخوذ من المصدر كالماضي
عند البصريين وقد يقال مراده بالمجرد المنحصر هو
الاصلى فقط والاول فرع عن المبنى للفاعل عند اكثر البصريين
والثاني مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال اما
الرباعي المجرد فالموجود منه ما صيغه فعلل كان
احسن كدحرج دخول الكاف سوغه اما ارادة اللفظ
فهو اسم واما اقامة القول مقام القول المحذوف دحرجه
ودحراجا لا دخل لهما في المثال فذكرهما لافادة ان
فعلل مصدره على فعللة وفعلالا فالاول قياسى
والثاني سماعي لان الفعل الماضي شروع
في الاستدلال على انحصار الرباعي المجرد في فعلل

فهو اسند لا غير تام لما علمت ان الرباعي صادق على الامر
والمبني للمفعول على المدرج ومراده بالماضي المجرد فقط لا
مطلقا ولا تقض بنحو انطلق لا يكون اوله واخره الا
مضموما وامانحو نعم وشهد فقدم جوابه ونحو
ضربوا وضربت فسياتي استثناؤه فلا يمكن سكون
اللام الاولى في تعريفه بالفاء على وجوب فتح الطرفين
نظرا ان تعريفه انما هو على وجوب سكون الاخر عند اتصال
الضمير المتقدم ذكره وتعبيره في سكون اللام
الاولى بعدم الامكان يقتضي عدم امكان اللازم
وهو التقاء الساكنين وهو احد القولين فيه
وثانيهما امكانه لكنه مرفوض لثقله تحركها اي للعلة
المذكورة في قوله لحقها علة للفتح بخصوصه وتانيث
الضمير بتاويل الفتح بالصحة لان الضمير للشان وتانيثه
لكون ضمير القصة احرى على القاعدة من الجملة بعده
اذا اشتملت على مؤنث غير فضلة فالمختار هو التانيث
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار لتعسر في الكلام
هذه العلة انما تحققت بعد سكون الحاء اذ لو حرك
لا نتفت والمطلوب انما هو العلة الحاملة للواضع
على السكون لا ان يقال انها علة غائية وهو معلولة
خارجا

قوله تعريفه بالفاء بناء على ان ولا يعرف بالفاء ولعله في بعض النسخ ويحتمل ان يكون عن الواو والالف لكن رايناه في النسخ الصحيحة ولا يمكن بالواو ولا بالالف بجانب فافهم

اعلم ان التقاء الساكنين لا يمكن عند بعض وعند بعض يمكن ولكنه متعسر للثقل

وانما في نسخة صحيحة بالفتحة بالتاء فلا تنافي بين الاثنين

خارجا علة ذهنا كما مر ولحق بر اي بالرباعي
المجرد نحو جورب زيد عمرا اي البسه الجورب وهو معرب
فان قلت الالحاق فرع عن زيادة الواو فيه العلم بها
فرع عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية قلت لما استعملته
العرب على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر
وكوثر ونحوهما مما زيدت فيه الواو فكانه من الجرب
وبيطر من البطر بالسكون وهو الشق قال في الصحاح
وبطرت الشيء ابطره بطرا شققته ومنه سمي البيطار
انتهى ورهوك بالراء والهاء واخره كاف
في الصحاح من الرجل يترهوك كانه يموج في مشيه
انتهى فرهوك متعد الى واحد وفي نسخة وهرول من الهرولة
وما ادري ما وجه زيادة الواو فيه وان صرح بها بعضهم
الا انه قيل دل الاشتقاق في جوهر ونحوه على زيادتها فحمل
ما لم يدل فيه عليه فلذا قالوا اذا صاحب ثلاثة اصول
فصاعدة غير مصدرة كانت زائدة وشريف
زيد الزرع قطع شريانه وهو ورق اذا كثر وطال
حتى يخاف فساده فهو من الشرف اي العلو والياء
زائدة ودليل الالحاق اتحاد المصدرين
ان قلت الالحاق هو جعل المصدرين على زنة واحدة

[illegible]

فكيف يكون اتحاد المصدرين دليل الالحاق الذي هو
عينه والدليل يغاير المدلول قلت الالحاق كما مر جعل
الكلمة من باب غير بابها الاصلي واتحاد المصدرين مغاير له
لازم له واللازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم واعلم
انه لابد في صحة اسناد الاتحاد الى المصدرين الذي هو
مثنى من تقدير محذوف هو تمييز او مضاف وهي في
الحقيقة موصوف الاتحاد والاصل اتحاد المصدرين
زنة واتحاد زنة المصدرين فهو على ثلاثة اقسام
لو اسقط على لكان اخصر واظهر لان الزائد متنوع
من ازاد اللازم لئلا تعليل المحذوف اي ولا تزاد اكثر لئلا
يلزم مزية اي فضيلة والمراد ههنا كثرة الفرع وهي
الحروف المزيدة على الاصل وهي الحروف الاصلية الا
من حروف سالتمونيها لاتي لالحاق والتضعيف
اعلم ان اصل هذا التركيب لا تكون في حال من الاحوال
من شيء من الحروف الا من حروف سالتمونيها الاتي الالحاق
والتضعيف فالاستثناء الاول من الخبر المقدر وهو
من ومجرورها والاستثناء بهذا الطريق مفيد لقصر الموصوف
على صفة الذي هو في قوة حكمين ثابتين للحروف
المزيدة احدهما ايجاب واثبات كونها من الحروف
المذكورة

قوله لكن معنى ذلك شيء الا عينه للتضعيف والالحاق

خلاصة المعنى نفي طريق التجريد كان حروف مستقيمها من نفسه وكلمه

اي المكون الذي من حروف سالتمونيها الى تمام

المذكورة والاخر سلب وهو نفي كونها من غيرها فكانه قيل
الحروف المزيدة في كل حال تكون من حروف سالتمونيها
ولا تكون في حالة من غيرها والاستثناء الثاني من في
ومجرورها باعتبار الحكم السلبي المتقدم فكانه قيل الحروف
المزيدة لا تكون في حال من الاحوال من غير حروف سالتمونيها
الاتي الالحاق والتضعيف وقس على هذا نحوه مثل
قوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن
الا الذين ظلموا منهم فان الضمير للثاني اي حرف
موصول لصلة كان التامة كقطع وجلبب ورمرس وصحح
ومرمرس وصحح ما كان ماضيه كان زائدة
للفصل بين المتلازمين ولو حذف ماضيه لكان اخصر واظهر
على اربعة احرف فيه نظر النظر اذ يخرج منه نحو
امر الثلاثي المجرد كاقتل واضرب واذهب والمضارع
منه كيقتل ويضرب ويذهب مع انهما من القسم الاول
قطعا ويدخل مضارع فاعل كيقاتل لان ماضيه على
اربعة وليس منه وهو ما كان الزائد الضمير عائد
على ما كان وهذا التعريف ايضا مما قبله لتناوله لما
تقدم انه يخرج من الاول واخراجه ما تقدم انه يدخل فيه
وهو المتعدي هو ايصال معنى الفعل الى مفعول لا يتصل

البه الفعل بدون الحرف المعدي كقولك اذهبت زيدا
اي اوصلت الذهاب الذي هو معنى ذهب الى زيد
صبر اي قد ذهب غالبا منصوب اما على انه صفة لظرف
للاستقرار في التعدية اي هو كاين للتعدية زمنا غالبا
على سائر الازمنة والمصدر والاستقرار اي كونا غالبا
واما على انه حال من التعدية زمنا وقد لا الايصال نحو
الزمنه ان قلت جعله مثالا للتعدية يقتضي ان
المراد بصبرته كريما كامر والمراد به انما هو وصلت
المعرفة اليه قلت لعل كرم المحدثين تارة بمعنى الجود
النفسي وتعديته صبرته كريما اي جوادا وتارة بمعنى
تناول المعروف وهذا لم يستعمل وتعديته بمعنى اوصلت
المعروف اليه اي صيرته اخذا له وهذا هو الشايع
في الاستعمال الى ما اشتق منه الفعل
ان قلت قدم ان الذي يشتق منه الفعل هو المصدر
واشتقاق اغد واصبح من الغدوة والصبح وليسا بمصدرين
بل الاول اسم دار معروف والثاني هو اسم وقت
وهو ابتداء النهار قلت لعل المراد هنا بالاشتقاق
الاخذ وهو اوسع دايرة من الاشتقاق وتحققه
نحو قولنا اورق الشجر او يقال ان الفعل مشتق مما ذكر
بواسطة

بواسطة اشتقاق المصدر الذي هو اصله منه اي اخذ
منه وهو قريب من الاول او لوجود الشيء
من اضافة المصدر للمفعول اذ المراد بالوجود العلم على
صفة في الحاز يدي اي لوجود الشيء على صفة ومعناه
ان الفاعل او المفعول يوجد موصوفا بصفة مشتقة من اصل
ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل ان كان اصل
الفعل لازما نحو ابخلته اي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول
ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا او ازلت
عجمته اي لبسه ومنه حروف المعجم اي الخط المزال
عجمته بالنقط وللزيادة في المعنى المدلول عليه باصل
الفعل بناء على ان الزيادة في تتبعها تارة المعنى غالبا نحو
شغلته واشغلته فالامتلاء المدلول عليه بشغل
دون الامتلاء المدلول عليه باشغل واعلم انما عبر
بهذه الصيغة اشارة الى الاهتمام والقا البال الى
بعدها لاحتياجه الى تنبه لغموضه ومخالفته
للغالب على افعل من كونها للتعدية القاصر قد
يتصل اي فعل المجرد فيصير اي افعل المفعول
اليه فاكب اي فانتقل على وجهه ومنه امن
يمشي مكبا على وجهه والتصريح بقوله تعالى على وجهه زيادة

توضيح واظهار لبشاعة هذه الحالة وعرضه اى اظهره
احتراز او عن عرض العود على الاناء والسيف على الرمح اى وضعها
على العرض ولا ثالث لهما ان قلت انتفاء عدمهما
يقتضى ان يقول اولا وذلك هو اكب واعرض لا نحو
اكب واعرض قلت القضية المتمثل لها مفهومها
كلى معقول شئ افراد ذهنية منتشرة والتمثيل يصح بكل
منها وان لم يوجد منها فى الخارج او وجد عدد محصور فيما
سمع ان اراد الزوزنى فيما سمعه فنا للمفعول فلا
اعتراض وان اراد فيما سمعه الناس فالحصر ممنوع
فقد قال الزمخشرى يجعل اكب مطاوع كبه وبقال
كبته فاكب من الغرائب والشواذ ونحوه قشعت الريح
السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا شئ من بناء افعل
مطاوع ولا يتقض نحو هذه الاجابة كتاب سيبويه
وانما الباب من باب انقض والام ومعناه دخل فى الكب
وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب دخل فى القشع
ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع انتهى وبهذا
ظهر ان فيما مشى عليه الشارح نظرا لا يخفى نحو فرح
تفريحا اصله تفريحا لوجوب اشتمال المصدرين
على حروف فعله ثم ابدلت الراء الثانية من جنس حركة
ما قبلها

ما قبلها هو الاول على تقدير همزة الاستفهام او الثانية
او ثانية عن ام المعادلة وهو عاقبة من تعليل الاصل المختلف
فى الرائدة المجاب به هذه الجملة الاستفهامية لان الحكم بزيادة
الساكن اولى ~~للتنبيه من تعليل الاولى بكونه زائدا~~
بالقول من الحكم بزيادة من المتحرك لما فيه من تكثير
الزائد بكونه حرفا وحركة فان قلت القول بالحكم بزيادة الحكم
الساكن لا اولوية كما قال الشارح قلت
اولويته لا اولوية علته فهو ارجح من مقابله والمصير
الى الارجح متعين ولو حذف الحكم والباء كما فى
مقابله كان اخصر واظهر والوجهان هما زيادة
الساكن وزيادة المتحرك لا الحكمان اذ الحكم جزم بالزائد
بعينه ولا معنى لكون الجزم بين جائزين عنده اذ المراد بقوله
جائزان يحتملان لتكافؤ الدليلين فان قلت قول سيبويه
هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت
لا لان فاعله تضمن الجملة الاستفهامية الواقعة بعد
اختلاف الاقوال المشار اليه باختلف فلو قصد
الاشارة اليه لقال هو الاول او الثانية او هما جائزان
وهو للتكثير فى الفعل هو افادة ان الفعل كثير
فى نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته

فيجيء مع اتحاد الفاعل نحو جولت وطوفت
او في الفاعل هو افادة ان الفاعل من حيث تعلق
به كثير في نفسه ويلزمه كثرة الفعل المتعلق به نحو
موتت الابل او في المفعول هو افادة ان المفعول
الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه ويلزمه كثرة
الفعل الواقع عليه لا كثرة الفاعل نحو غلقت الابواب
لا يصح هذا الاعتبار غلقت الباب وقطعت
الثوب فهي كثرة غلق الباب الواحد وقطعت الثوب
بالتشديد بالاعتبار الاول كما يدل لما في
شرح المفصل ولنسبة المفعول يمكن ان يقال في
نحو فسقته انه للتعدية اي جعلته فاسقا والجعل
بالقول او الاعتقاد او الفعل او لغير ذلك
كالصيرورة في عجزت المراة وثيبت والتوجه في
كون الرحل وشرق وغرب ومن قال كذب كذابا
اي ومن حافظ على بقاء حروف الفعل على
هيئاتها في المصدر ففعال كذابا بالتشديد والكاف متحركة
ثم بدلا من مدغمة او لاهما كالامر في الفعل الا كذابا
قال في مصدره فاعل قيتالا لا يقلب الالف ياء ضرورة
امتناع النطق بها بعد الكسر لا قيتالا لالف قال

الجاربردي

الجاربردي وجاء في فيعال قاتلته قيتالا ومن ثم قالوا
ان قيتالا فرع قيتالا من حيث كان جاريا على الفعل
قلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها انتهى
وظاهر الشرح ان فعالا صيغة اصلية وربما
ماريته مراء وقاتلته قتالا يعني بتشديد بدل الراء
والتاء المدغمتان بدلا من الياء المنقلبة عن الالف
الفاعل على عكس دينار في دنار وهو اي فاعل
تأسيسه اي وضعه على اساس بين اثنين اي الحدث
المدلول عليه بمجرده لصاحبه اي فيه ما فعل الصاحب
به اي الحدث الذي وجد الصاحب فيه فالفعل
هو الايجاد والمفعول هو الاثر الذي هو الحركة والسكون
فلا يرد عليه لزوم اتحاد الفعل والمفعول اي للتكثير
لا يصح ان يكون للتكثير تفسيرا للمعنى فعل الوجود الا لا امر فيه
وان يكون مع اي بدلا من معنى فعل الوجود اي المانعة
من حلول المحل المبدل منه فالوجه ان اي داخلة على
يكون مقدرة وهي ومعمولها مفسرة ليكون اولى
ومعمولها او يكون للتكثير تفسير القوله بمعنى فعلا
وفي ضعفه اشارة الى ان التكثير اصل معاني فعل
نحو ضاعفته وضعفته بمعنى كثرت من ضعفه

اي بمعنى فعل [illegible]

بفتح الصاد مصدرا اى تكريره فهو للتكثير فى الفعل
وقضيته ان تكرير الشىء مرة واحدة لا تستعمل فيه
فيه ضعف مشددا اى ضعف مخففا او اضعف
والمراد بالتكثير هنا غير التكثير من الكثرة المقابلة
للوحدة فان الاول مستفاد من الهيئة والثانى
من المادة **نحو عافاك الله واعفاك** اعفاك
للتعدية اى جعلك عافيا اى كثير العفو من
عفى الشىء كثر ومنه حتى عفوا الامر عفى بمعنى درس
وسافر وسفر اى خرج مسافرا وفى اثبات
هذا المعنى لفاعل ابحاث لنا لى نظر اذ الدفع فى الاول
من الله على يد بعض الناس وعادته جارية بمقابلته
بدفع ايضا من المدفوع وان كان دون الدفع الاول
فلم يخرج عن معناه الاصلى وسفر فى المثال الثانى
يمكن ان يكون بمعنى السفور اى الظهور كما صرح
فى الصحاح بان ذلك مصدره ولا يضر تصريحه
فيه بقوله اذا خرجت للسفر اذ يقال ذلك
فى الظهور حيث كان **ما كان ماضيه على خمسة**
احرف ينتقض بنحو تكسر وتباعد مع انه ليس من
هذا القسم **وهو نوعان** تثنية نوع وهو كلى مقول

على كثيرين

وهو قول الكثير هنا هو مستفاد من الاول وهو غير الكثرة

على كثيرين متفقين بالحقيقة والمراد به هنا ما اتفقت
افراده فى الحرف المبدو به ثم ان اتفقت فى الزائد
الثانى فهو باب وحده او الا فابواب ومن ثم كان فى النوع
الاول وهو المبدو بالتاء بابان تفعل بزيادة احد
العينين وتفاعل بزيادة الالف وفى النوع الثانى
وهو المبدو بالهمزة ثلاثة ابواب انفعل بزيادة
النون وافتعل بزيادة التاء وافعل بزيادة احد اللامين
وقد اشار اليه ذلك بقوله **والمجموع خمسة ابواب**
فان قلت ادخال مثل كل من الابواب الخمسة كقوله
مثل تفعل وتفاعل ومثل انفعل الخ يقتضى عدم الانحصار
فيها وهو مناف لقوله والمجموع خمسة ابواب قلت
قد عبر مرة الافراد الذهنية لا تنحصر فى الافراد الخارجية
فلا منافاة **وتكرير العين** زاد تكرير لكون صالحا
للمذاهب الثلاثة المتقدمة فى فعل على ان الذوق
السليم يدرك ان تكرير العين الزائد فيه هو الثانى
وهو لمطاوعة فعل بتشديد العين ومطاوعة مصدر
مضاف للمفعول والاصل تفعل فعل وفيه تجوز
اسناد المطاوعة لتفعل فاعل فعل اذ المطاوعة قبول
الاثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل المفعول كقول الاناء للاثر

اعلم ان الحرف ان ... الاخر وضرب واحد ... وهما الهمزة والنون مباشرين ولا فائدة كون الحرف

الناشئ من تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك
الاناء فى قولك مثلا كسرته فانكسر فالمطاوع
اسم فاعل وهو المتأثر وهو الاناء لا الانكسار
والمطاوع اسم مفعول وهو المؤثر وهو الاناء لا
الكسر وهو المتكلم لا الكسر الذى هو التأثير واذا
تقرر هذا علمت ان المطاوعة المجازية هى التى عرفها
الشارح بقوله حصول الاثر من تعلق الفعل
المتعدى المفعول فحصول الاثر هو مدلول تفعل
مثلا والفعل المتعدى هو فعل مثلا ولو اراد المطاوعة
الحقيقة لكان التعريف فاسدا لان حصول الاثر
للمفعول ليس ناشئا من تعلق الفعل المتعدى بمفعوله بل
من تعلق فعل الفاعل الذى هو الايجاد الصادر منه
وتفعل وفعل مثلا يخبران عن ذلك الحصول [illegible]
[illegible] وعن ذلك التعلق السابق كل
منهما على الفعلين المذكورين ثم اعلم ان الحصول
من التعلق ليس بلازم بل هو غالب فقد يتخلف
كما فى كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم صرح به البيضاوى
فى وعلم ادم الاسماء كلها ولاجل كونه غالبا يكتفى
بالاعلام بحصول الاثر بالاعلام بالتاثير كقولك

كسرته

كسرته ومما قررناه ينبغى ان تفهم قولك اذا قلت
كسرته فالحاصل التكسير على ان الحصول غالب
لا لازم جانب الفعل اى الحدث المدلول عليه بالمجرد
الذى هو اصل تفعل فالدال على المجانبة هو الهيئة فى تفعل
لا المادة نحو تهجد اى جانب الهجود وهو النوم ليلا
وفى الصحاح هجد وتهجد اى نام ليلا وهجد تهجد
اى سهر وهو من الاضداد انتهى وهو صريح فى ان الهجود
والتهجد مشترك بين النوم ليلا وسهرا فليس تهجد
لمجانبة الفعل كما هنا لكن فى البيضاوى وغيره نحو ما فى الشرح
وفى اعراب السمين ما حاصله ان فيه خلافا فقيل
الهجود النوم وقيل مشترك فان قلت لم لم نقل فى هذا
جانب اصل الفعل كما فى الذى بعده والذى تبكر قلت
لان المراد بالفعل فيه المعنى المصدرى فهو بعينه اصل
تفعل وفى غيره تفعل نفسه فلا بد من ذكر اصل ليصح
المعنى المقصود ومرة بعد مرة الاولى منصوب على
انه مصدر مبين لعدد العامل وهو حصول وهو مفعول
مطلق والتقدير يحصل اصل الفعل حصولا واحدا
بعد حصول واحد جرعة بعد جرعة فى الصحاح
الجرعة الحسوة والطلب نحو تكبر اذ قلت ما الفرق

بينه وبين التكلف قلت حصول اصل الفعل
صورة في التكلف دون الطلب وهو لما يصدر
من اثنين وتباعدا يصدق بنحو القرب والبعد
ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب زيد عمرو وبعد
عنه والاولى قول ابن الحاجب وتفاعل المشاركة امرين
او اكثر في اصله اي مصدر فعله الثلاثي صريحا
قال الجاربردي وانما قال صريحا احترازا عن فاعل ولاجل
انه يشارك فيه امران صريحا نقص معمولا عن فاعل
وحاصله ان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا
بغيره مع ان الغير فعل مثل ذلك ووضع تفاعل لنسبته
الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك
جاء الاول زائدا على الثاني بمفعول ابدا فان كان تفاعل
من فاعل المتعدي الى مفعول كضارب لم يتعد وان كان
من المتعدي الى مفعولين كجاذبه الثوب تعدى
الى واحد وقد يفرق بينهما من حيث المعنى بان البادي
في فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال اضارب
زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب
انتهى وتنازعنا اي وتنازعت الحديث انا وزيد
يدل على هذا المحذوف قوله فيما مر لما تصدر من
اثنين

اثنين وعلى هذا المذكور من ان تفاعل المأخوذ من
فاعل المتعدي الى مفعولين يتعدى الى مفعول واحد
شرح غيره اي تفاعل المأخوذ فاعل المتعدي الى واحد
فيكون غير متعد لان تفاعل دون فاعل بمرتبة الفاعل
المتعلق وقع التعلق في الجاربردي المتقدم الذي
هو اصله منكرا منصوبا كما مر والظاهر فيه انه حال
من الفعل وهو موافق لما سيأتي واما في كلام الشارح
فهو نعت الفاعل لوقوعه في كلام ابن الحاجب منصوبا
حال من المنسوب اليه بقوله متعلقا احدهما بالآخر و
واسناد التعلق الى الفاعل مجاز وحقيقة المتعلق
فعله بغيره اي بغير الفاعل وهو المفعول الصالح للمشاركة
في ضارب زيد عمرا وتنازعنا الحديث مع ان الغير
المذكور فعل ذلك المتعلق بالفاعل المذكور من
ثم كان فاعل دالا على المشاركة كتفاعل ضمنا لا صريحا
ووضع تفاعل لنسبة اي لنسبة الفعل المتقدم ذكره
وهو مصدر فعله الثلاثي لا لنسبة تفاعل لان قوله
الى المشتركين فيه يعين ذلك لان الاشتراك
انما هو فيه لا في تفاعل من غير قصد الى تعلق له
اي لذلك الفعل بغير الفاعل وهو المفعول او وجه دلالة هنا

المذكور على ان تفاعل انقص من فاعل مفعول ذلك الغير
الذى تعلق به الفعل فى فاعل وجه المفعولية بحسب
اليه الفعل فى تفاعل على وجه الفاعلية **ولا تخف** طيها
نحو تجاهل لم يعبر عنه الجاربردى بالتكلف بل بالاظهار
اذ افسر التكلف بان الفاعل يتعاطى ذلك الفعل ليحصل
معناه ومن ثم فرق بين تفعل وتفاعل الملتبسين
من حيث ان المعنى فى كل منهما عن حاصل الذى نسب اليه
بان معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل ومعنى التفاعل
اظهار الفعل على خلافه لا ليحصل بل ليظهر انه عليه
فان الفاعل فى تحلم زيد يطلب ان يكون حليما والفاعل
فى تجاهل زيد لا يطلب ان يكون جاهلا وهذا معنى
ما اشار اليه الشارح بقوله فالفرق الى آخره
الآن قوله ان المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه الاولى
فيه يطلب كما قال الجاربردى لا يريد اذ وجود الحلم
غير مقدور له فلا يتعلق به الارادة الا بتأويل
تعلقها باسبابه العادية بخلاف الطلب فانه يتعلق
بالمقدور مطلقا **وهو لمطاوعة فعل** يريد نفعل
الثلاثى المجرد لا بقصد فتح العين لجواز خطفته ثم فانخطف
وقطع بالبناء للمفعول فانقطع وترك تقييده بالمتعدى
لعلم

للعلم به من قوله فيما مر المطاوعة حصول الاثر من تعلق ٢٠
الفعل المتعدى بمفعوله واما ما جاء من منهو ومنغو من هو
بالفتح اذا سقط وغوى اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز ان
يكونا مطاوعين لاهويته واغويته كادخلته فاندخل ولا
يكون ذلك فيهما شاذا **ولهذا** اى ولكونه للمطاوعة **لا تكون
الالازما** اذ المطاوعة كما قال الجاربردى تقتضى اللزوم وكلا منهما
نظرا لانطباقهما على ان هذا انما هو فى مطاوع المتعدى
لواحد اما مطاوع المتعدى لاثنين فيتعدى لواحد كعلمته
الحساب فتعلمه فيجوز كسرت زيدا جنبه فانكسر هو لك
الجنبة فان قلت فما سبب اللزوم عند الشارح فى انطلق
وانقض وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم اى سقطت قلت
المطاوعة فيها الا انطلق وقض لا استعماله من قض اللؤلؤة
مثلا وسلخ لاستعماله فى سلخ الشاة مثلا واكدرت
الشئ المقدر الوضع فقول بعضهم لا افعال لها مستعمل فى
اطلاقه نظر **وانزعجه** الضمير للشئ المحذوف عنه
لا الباب المتقدم ذكره **الشواذ** فان قلت هذا مخالف
لما تقدم عن ابن عصفور من ان منهوا او منغوا من اهويته
واغويته لا شذوذ فيها قلت يمكن ان يجمع بينهما بان
الشذوذ المنفى مخالفة الاستعمال والشذوذ المثبت

ح م ت

مخالفة القياس وقوله **من الشواذ** على حذف مضاف
اى من مجى الشواذ اذ المجى نفسه ليس بشاذ فلو قال
ومما جاء لم يحتج الى حذف **الا انه علاج** اى مزاولة به
علاج وهو ايجاد فعل بالجوارح الظاهرة ليتولد عنه فعل اخر
هو اثره **وتأثير** اى ايجاد اثر والمراد اثر ظاهر اى للحواس
الظاهرة فالمراد بالمفعول فى التأثير معطوف على العلاج بقرينة
ما ياتى **لان انكرم وانعدم** من كرم وعدم اذ الاكرام
اعطاء شئ لاخر والاعدام افناء الشئ **ونحوهما** كانعلم وانفهم
من علم وفهم ولا علاج فى الكل ولا تأثير اما الكرم فلا اثر
فيه بالمكرم بالفتح واما العدم فلان المعدوم ليس
بموجود حتى يقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كلا منهما
انفعال اى تأثر لا فعل اى تأثير ولو سلم فاثرهما غير ظاهر
للحس بل هو معقول فتامل **لما خصوه بالمطاوعة** اى
قصروه عليها ودخول الباء على المقصور عليه استعمال
صحيح وان كان الشائع دخولها على المقصور كما فى يختص
برحمته من يشاء **والامر** اى شأنه فى الباء ولوحدة
او عبر بدله باصله كان احصر واظهر **ما يظهر اثره**
اى من الفعل المصدرى الذى يظهر اثره **وهو علاج**
جملة معطوفة على جملة يظهر فهو ايضا صلة **من**

ان المطاوع

ان المطاوعة حصول الاثر فقوى الاثر بكونه ظاهرا فان
قلت انكرم وانعدم كما انتفى لان انفعل
لا يطاوع افعل لما ذكره الشارح كذلك انتفى كما مر
فما وجه تخصيص الوجه الاول قلت هو ان مطاوعة
افعل قد ثبت فى الجملة كما مر فنفى ما ذكر راسا انما هو
لما ذكره الشارح فان قلت قول الشارح يظهر اثره
وهو علاج يقتضى انهما وصفان متغايران وقول
الجاربردى قول ابن الحاجب ويختص بالعلاج يعنى
حصر هذا الباب بالمعانى الواضحة للحس دون
المختصة لعله كانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا
ان يكون جليا واضحا يقتضى تفسير العلاج بالواضح
للحس وهو الاثر الظاهر فهما شئ واحد وايضا
قول الشارح تقوية يقتضى ان المعنى الذى التزموه
يتحقق المطاوعة بدونه لا انهم قصدوا التقوية به
وقول الجاربردى لما خصوه بالمطاوعة التزموا
ان يكون واضحا يقتضى ان مقتضى المطاوعة ولازمها
قلت اما تفسير العلاج بالواضح للحس ففى
تفسير الشئ بما يصدق عليه مفهومه ومفهوم
شئ اخر ومن الجائز تلازم وصفين متغايرين

عارضين لذاة واحدة اما المعنى الذى التزموه فلو
كان لازمًا للمطاوعة لم يحتاجوا الى التزامه **ولزيادة
المبالغة** الاضافة بيانية اى الزيادة التى على المبالغة
فالزيادة بمعنى المزيد ويجوز ان تكون الاضافة فيه من
اضافة المصدر لمفعوله اى ولزيادة المتكلم المبالغة
او من اضافة لفاعله اى لازدياد المبالغة ولا يجوز
فى ذلك كله ان يكون على معنى الزيادة فيها
بان يكون اصل المبالغة ثابتا بدونها وزيد فيها زيادة
لان هذا مناف للمنقول ولقوله اى بالغ واضطرب
فانه جعل مدلول افتعل هو المبالغة المفسرة بالا
نحو **اكتسب** اشار بالتمثيل بهذا الى قوله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال فى الكشاف
لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهى منجذبة اليه
وامارة به كانت فى تحصيله اعمل واجد فجعلت
لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن فى باب الخير كذلك
لفتورها فى تحصيله وصفت بما لا دلالة له على
الاعتمال والتصرف انتهى فالكسب تحصيل الشئ على
اى وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتمال
فيه ففى الاية تنبيه على لطف الله تعالى على خلقه

فاثبت

واثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت
لهم عذاب الفعل الا على وجه المبالغة والاعتمال فيه
قاله الجاربردى وما فى الكشاف مبنى على ما ذكره الجاربردى
من التعريفين والتنبيه على سر الاية الكريمة من
العجايب توهم بعضهم انهما متخالفان فقال بعد نقل
كلام الجاربردى والاولى قول صاحب الكشاف من
تبعه لما كان الى اخره نعم فى قول الجاربردى تبعا لابن
الحاجب فى شرح المفصل لم يثبت عليهم عقاب الفعل
الا وجه مبالغة واعتمال اشارة الى ان التوزيع
على وجهين وكلام الزمخشرى صريح فى انه لا يقع
الا وجه المبالغة **فنحو جذب فى احتذب** ان قلت
لم لم يجعلوا احتذب للمبالغة نحو اكتسب قلت لجواز
وقوعه فى جميع مواقع جذب وبالعكس يدل عليه قول
فى الصحاح الجذب المد جذبه وجبذه على القلب واجتذ
به ايضا انتهى فقول بعضهم بعد نقل كلام عن ابن
عصفور مخالف هذا فتمثيل الشارح منتقد منقد
بعضهم وقد ذكروا افتعل معانى اخر ترجع عند التامل الى
ما ذكره الشارح **واللام الاولى والثانية** اشارة
الى الخلاف السابق فى فعل تكرر العين وافتعل

[illegible] صعوبة مختلف [illegible]

القول بان الزائد اول العينين في فعل لكونه ساكنا
لا يحرك هنا في اللام الاولى من افعل لكونه في الاصل
متحركا بدليل ما سبق في فعل من انه لو اسكن لزم التقاء
الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا القول
الثالث لان امكان هذا الوجه عنده لصحة دليله وكفانا
لدليل مقابله قلت لما علم ان وضعه متحرك اللام الاولى
عملا بالدليل السابق يقتضي الى وجوب سكونه للادغام
في مماثله نزل هذا السكون العارض لوجوبه منزلة
السكون الاصلي فجرى فيه القولان المذكوران اى
حمر الاولى ان تقول اشتدت حمرته ليوافق قوله
وهو للمبالغة **واختص بالالوان والعيوب**
الباء الداخلة على المقصور عليه وقدمر ان ذلك
استعمال صحيح ولا ينافي الاختصاص بهما مجيئه
شذوذا في غيرهما كازور الليل انتصف لا نحو اشهاب
القمر اى قوى ضوءه لان الضوء ملحق بالالوان **وهو
لطلب الفعل** اى المصدر المشتق منه استفعل
ومعنى ان استفعل للطلب في الجاربردي نسبة
الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو
منه وذلك قد يكون صريحا نحو استكتبته اى طلبت منه
الكتابة

الكتابة وقد يكون تقديرا استخرجت الوتد من الحائط
فليس هنا طلب صريح بل المعنى ازل الطف واحتل
حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب انتهى فقول الشارح
نحو استخرجته اذ كان الضمير لما يصح ان يطلب منه كزيد
فمثال للصريح وان لم يكن كالوتد فمثال للمقدر وكان
الشارح لم يات بالظاهر ليصلح مثالا للنوعين **وقيل
ان الطلب** اى الطلب المقدر لا الصريح ولذا قال
مكانه اى كان فاعل استقر **يطلب القرار من نفسه**
ووجه تضعيفه ان استقر يصح اسناده الى ما يمتنع منه
الطلب كاستقر الحجر وهذا القول هو مقتضى ما قرره
الجاربردي في استخرجت الوتد من الحائط اذ لا فرق
في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه وهذا
اسقطه من معاني استفعل **وافعال للزيادة نحو**
واللام الاخرى قاعدته من الاشارة الى الخلاف
اى زيد الاولى او الثانية ولامها الاولى محركة
في الاصل ثم سكنت للدليل السابق ومن ثم
تقول احمارت مثلا **وحكمه** احمر من انه للمبالغة
ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب
ولما كان هذا الكلام موهما لتساويهما في المبالغة

استثنى مقدارها في افعال فقال الا ذا الملحقة فيه
زادت عليها في احمر ولو قال الحكم حكم افعل يرجع الضمير
في حكمه وفيه على افعال لكان اعم فائدة وقوله حكم
حكم احمر من باب التشبيه المؤكد بحذف اداته نحو
احلولى بهم السير اخلولق اي دام مع السرعة وهو بذال
معجمة اخرا و اعدى اللامات انما حكم بزيادتها العلم
بان اصولها الثلاثة وتعبيره بذلك اشارة الى الخلاف
السابق ولعل وجه القول بان الزائد في هذا هو
الاول وان كان متحركا وقوعه موقع ما حكم بزيادته
لسكون اي خلف بتشديد اللام يعني ذهب الى
خلف بصدره كشرق ذهب الى الشرق وغرب
اي ذهب الى الغرب ورجع بتخفيف الجيم اي بصدره
الى خلفه فهو تاكيد لما قبله وهو كقول الجاربردي
نحو اقعنسس اي تأخر ورجع الى خلف ويحتمل ان يكون
رجع معناه قدم بطنه ورجع مخففة الجيم لانه
يتعدى بنفسه ومنه قال رب ارجعون
والالف اي هو الالحاق كما سيذكره انما
لا للتأنيث اي نام على ظهره النوم ليس بشرط والمراد
به الاضطجاع عليه فيغني عنه قوله ووقع على قفاه كما اقتصر

عليه

عليه الجاربردي والبابان الاخيران وهما افعنلل بزيادة احدى
اللامين وافعنلى والالحاق الاخير على اولهما اضافي
وعلى الثاني حقيقي من الملحقات باحرنجم اذ قلت الملحق باحرنجم
هما البابان المذكوران لا غير فالصواب ان يقال الملحقات
به قلت الخبر هو قوله من الملحقات وهنا تامة وقوله
باحرنجم يتعلق بمحذوف تقديره الحقا باحرنجم وهو جواب
عن سؤال نشأ مما قبله كانه لما قال من الملحقات قيل بما
الحقا فاجاب بما ذكر فان قلت لم لم يجعله متعلقا بالملحقات
بناء على ان غيرهما الحق به ايضا كقولهم احبنطأ بالهمزة
فهو افعنلاء واحونصل الطائر فهو افوعلل قلت لانهم
جعلوا الهمزة الاول محتملا للابدال من الالف والمحتمل
لا يثبت به حكم والثاني لم يثبت لمنفرد صاحب كتاب
العين بنقله وما انفرد به لا يلتفت اليه فالاولى نظمها
في سلك ما تقدم المراد بالنظم العد والسلك وهو
لغة الخيط الذي تنظم فيه حبات اللؤلؤ ومزيد
الثلاثي وبما تقدم ابواب شبه الابواب لتشابههما
باشتراكهما في كلي باللؤلؤ تشبيها مضمرا في النفس فهو
استعارة بالكناية واثبات السلك استعارة تخييلية
والنظم تجريد ومراد الشارح ان الوجه نظمهما في

اي في قول المحشي ثم قول الشارح والالحاق بهو جعل كلمة

سلك ما الحقا به اذ الالحاق كما مر جعل كلمة من باب
موزون تلك الكلمة اصل فيه ويمكن توجيهه بان الالحاق
يستدعي مغايرة الملحق للملحق به في حقيقته فلا بد من معرفة
حقيقة الملحق ومن اي انواع وباب هو ليمكن الحكم بانها
ملحقة بحقيقة من نوع وباب اخر والمصنف لم يفرق
بين ذلك الذي ذكر من الملحق من مزيد الثلاثي وبين
غيره وهو ما لم يلحق منه ففيه افراد اسم الاشارة الى
متعدد وحذف المعطوف على مجرور بين ويجوز ان
ويجوز ان يرجع اسم الاشارة الى ما تقدم فلا حذف
وههنا انتهى به القول في مزيد الثلاثي وهو خمسة
وعشرون بابا وخلاصة القول فيه ما قاله الجاربردي
قال وهي اي الثلاثي المزيد فيه اما ان يكون
موازنا للرباعي او غير موازن والموازن اما ان يكون
ملحقا او غير ملحق والملحق اما بدحرج او بتدحرج
او باحرنجم اما الملحق بدحرج فهو شملل اي اسرع و
حوقل اي ضعف وهرم وبيطر اي عمل البيطرة من
البطر وهو الشق وجهور اي جهر وقلنس اي لبس
القلنسوة واما الملحق بتدحرج فهو تجلبب اي لبس
الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتشيطن

اي فعل

اي فعل فعلا مكروها وترهوك اي تبختر وتمسكن
اي اظهر الذل والحاجة وتغافل وتكلم وينبغي ان يعلم
ان تحقق الالحاق في تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء
انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج
لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وفي تجورب وتشيطن
وترهوك بالواو والياء لا بالتاء وفي تمسكن كذا انخفى
باب ذي الزيادة اي انها زائدة توهمت اصالتها للزوم
تصاريف الكلمة وليست الالف في تغافل للالحاق
لان الالف لا تقع حشوا الا في الاسم والفعل وتضعيف
العين لا يكون للالحاق فتكلم لا يكون ملحقا ذكر
جميع ذلك في شرح الهادي ثم قال فيه اطلاق لفظ
الالحاق هنا سهو واما الملحق باحرنجم فنحو
اقعنسس واسلنقى فهذه اقسام الملحقات وهي
خمسة عشر كذا قال وكانه اسقط منها نحو
شريف سهوا ثم قال واما غير الملحق من الموازن
فلا تزنحو اخرج وجرب وقاتل وانما حكموا بان
شملل ملحق بدحرج دون اخرج واخويه لان شرط
الالحاق توافق المصدرين وقد قالوا شملل شمللة كما
قالوا دحرج دحرجة ولم يجئ مصدر اخرج واخويه

على ذلك فان قلت قد قالوا احرنجم اخرنجاما كما قالوا ادحرج
دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول ان
الاعتداد انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها
في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وانما
هو داخل فيه غير مطرد ومحيئه في بعض الصور فانهم
لم يقولوا قحطابا وعربادا بل قالوا القحطبة والعربدة الثاني
ان الشرط توافق المصادر اجمع واما غير الموازن
فتسعة نحو انطلق واقتدر واستخرج واشهاب
واشهب واعذوذب اعطال الشعر واعلوط
بعيره اذا تعلق بعنقه وانما حكمنا على اقعنسس
بانه موازن لاحرنجم وعلى استخرج بانه غير موازن
له لانا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات
وانما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها
في الاصل المحذو به وان كانت ثمة زيادة فلا بد من
وقوع مماثلة بالملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم
على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا
اما في الاصلية فلان الخاء وقع في استخرج موقع
النون الزايدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون
واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس

في الفرع نون في موضعها انتهى وبه يعلم ما في كلام
المصنف فيما مضى وفيما سيأتي من قوله وبلحوقه
اي بتدحرج نحو تجلبب الى اخره ثلاثة اي ثلاثة
ابواب وهو نوعان لان اوله اما تاء واما همزة فان
قلت كيف قصرها على ثلاثة وقد عد بعضهم من
ابنيته اجرمز اي اجتمع وذهب ناحية فهو افعلل
قلت قال ابو حيان يظهر لي ان من مزيد الثلاثي غير
الملحق والمماثل فلعل المصنف والشارح ممن ذهب الى
ذلك ويقال هذا المعنى اخص من الاول ولا يجوز
الادغام بهذا حكموا على انضمام القوم بعدم الالحاق
بتدحرج ولا لقالوا انضاموا انالفك والاعلال
ان قلت قد نصوا على ان اسلنقى واحبنطى ملحقان
باحرنجم كامر والفهما منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح
ما قبلها قال ابن الحاجب الف الالحاق عند المحققين
انما الحقت بالتحرك وانفتح ما قبلها فقلبت الى
الفا قلت في كلام ابن الحاجب يقتضي تقييد منع الاعلال
بالحشو فانه بعد ما تقدم عنه قال فلو الحقت في غير
الاخر لم يخل اما ان الملحق متحرك بعد فتحة او غير ذلك
فان الحقت على الاول انقلبت الفا فتردد وجه الالحاق

لفوات الحركة فيها بفوت المعنى الذي من اجله الحقت
على الثاني وجب ان يبقى فلا يكون الفا بخلاف الاخر
فان حركته عارضة غير معتد بها في الزنة انتهى
وبه يعلم ما يرد على الشارح من الاطلاق في موضع
التقييد والفرق بين بابي اقعنسس واحرنجم باب
اقعنسس وهو افعنلل الثلاثي الاصول وباب احرنجم
هو افعنلل الرباعي الاصول ان يجب في الاول تكرير اللام
ليصح مقابلة الحرف الزائد باللام اذ لو لم تكرر فعبر عن
الزائد بلفظه على ما تقدم من انه الصواب فيخرج عن
باب افعنلل كما تقول في حبنطى مثلا افعنلا دون [illegible]
فان الحرف الذي بعد الفاء والعين فيه اصلي فيعبر
عنه باللام مماثلا كان او لا وانما للفرق بين هذين — نعرضهم
البابين لحصول اللبس بينهما باتحاد الزنة وهو افعنلل
واللام للتعريف العهدي الذكري وهي الاولى والثانية
والاخيرة وفتح اللام الاولى مخففة او مشددة هذا الضبط باعتبار
الحالة الحاصلة له مع الاستعمال واما حال الوضع
فقيل هو كذلك ايضا فيكون بناء مقتضيا وهو ظاهر
صنيع الشارح والمصنف وقيل هو بناء ملحق باحرنجم
فاصله اقشعر كاحرنجم زادوا فيه همزة واحد الرائين ثم
نقلوا

نقلوا الى العين فتحة الراء توصلا الى ادغامها في الثانية
فوزنه في الاصل افعلل لكون اللام الاولى مدغمة في
الثانية واستدل لعلي الحائر باحرنجم باتحاد مصدريهما
اقول وكانهم لم يختاروا هذا القول لما مر ان الملحق
به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة
فيه موقعها في الاصل والوزن من احرنجم منتفية من
اقشعر اذ مجرد اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على
الالحاق به بل فلا بد مع ذلك من استيفاء شروط الالحاق
والله اعلم الفعل الذي يتعدى اي اللفظ المخصوص الذي
يتعدى هو بسبب تعدي مدلوله وهو الحدث من الفاعل
الى غير التي لابتداء الغاية مع ان تعدى متعد بنفسه
لافادة ان الفاعل مبدؤه وانه ليس له مبدء غيره يتعدى
منه اليه ثم الى غيره كما انا ومن سافر الى الشام الى
البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل فيه تعدى البصرة
الى الكوفة لا تعدى من البصرة الى الكوفة فقول
الشارح ان يجاوز ليس بمطابق لمراد المصنف
من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدي التاثير العملي
لكان ذكر من وحدها فيها تسامح الى المفعول لم ينبغي
ان تكون الباء فيه للالصاق اي الذي الصق الفعل

به او المقابلة كما قال الرضي وان يكون المراد بالمفعول
به الجنس ليتناول المفعولين والثلاثة نحو ظننت
زيدا عالما واعلمت زيدا عمرا قائما وفي تناول التعريف
نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى
المفعول الثاني نظرا اذ العلم والاعلام انما يقع
على غيرهما كقولك ضربت زيدا مدخول الكاف
هو حرف لما قبله يقصد بذكره توضيحه وهو هنا
قولك فلا يصح اذ تقديرها حقيقة وهي اللفظ
اذ ليست من جزئيات الفعل المتعدي فوجب على
المقول وضربت زيدا بعده عطف بيان قال معناه
السيد في بعض حواشيه فقول الشارح حين عند
ذكر المثال قولك كذا فان الفعل الذي هو الضرب
قد تجاوز الفاعل الى زيد هذا بيان لما حصل التعدي
له ومنه واليه على الحقيقة وتنبيه صحة نسبة
التعدي الى لفظ الدال عليه في التعريف فقوله الفعل
الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل الواقع في
التعريف بل بيان مدلوله فالدور الذي قد يتوهم
لزومه لتعريف المصنف بسبب اشتماله على ما يتوقف
معرفته على معرفة المعروف بالفتح التوقف على معرفة المعرف

بالكسر

بالكسر واجزائه مدفوع عن التعريف فان المراد بقولك
يتعدى الواقع في التعريف معناه اللغوي
وهو مطلق التجاوز كما مر المراد بالمتعدي الذي هو
المعرف معنى الاصطلاحي وهو الثاني المفعول به فمعنى
يتعدى لا يتوقف معرفته على معرفة معنى المتعدي وفي كون
هذا المتوهم دورا نظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف
عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف
عليه بل هو تعريف الشيء بنفسه اذ عرف الفعل المتعدي
بالفعل الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الايراد الذي
اشار اليه الشارح بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف
المذكور شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية اعني
ان هذا التعريف لمن عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل
الى المفعول فيعرف انه منه ما لا يكون كذلك ولم يعرف
ان اللفظ للمتعدي لايهما وضع وهذا الجواب كثيرا ما
سلك الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم في
نصب ما ، المفعول به ما موصول اسمي فيجوز في المفعول
النصب بعدا والجر بها لا موصول حرفي كما لا يخفى
وما نعم الفاعل والحال والتمييز والاستثناء ولا يعترض
على عكس التعريف نحو ضربت في قولك ما ضربت زيدا

مما اقترن بحرف النفي فانه متعد ولا يصدق
عليه ان يتعدى من الفاعل الى المفعول به فيكون
جامع فيفسد وجوابه قوله لان الفعل الواقع
في التعريف ان اريد به لفظه الذي هو ضرب
والصواب الذي هو صادق على ضرب ونحوه
لان الفعل الواقع في التعريف مفهومه كلي اي كلمة
دلت على معنى مقترن بزمان معين فلا يصح تعريفه
بالذي هو ضرب اذ هو جزئي والجزئي لا يحمل على
كليه وان صح العكس نعم ان يفسر قوله
لان المراد الفعل المعترض الذي هو اعترض به المعترض
ان اريد به لفظه الذي هو ضرب دون ما اقترن
به من النافي وقوله ان اريد به لفظه معناه ولم يرد
مع ذلك بالفاعل والمفعول لفظهما لا معناهما
فنحو اي فنحو ما ضربت زيدا اي نحو ضربت في هذا التركيب
قد تعدى لفظه بالنظر الى تعدي معناه كما مر الى
المفعول به في نحو ضربت زيدا مما هو مثبت وان لم يتعد
اليه في السلب فقد صدق عليه انه يتعدى فصدق
الحد عليه فلا يكون خارجا عنه ويرد عليه ان
سلب التعدي عنه في التركيب السلبي حقيقة

فلا يكون

فلا يكون اثباته له في ذلك حقيقة بل مجازا او
المعتبر في التعاريف التأول الحقيقي وان الحيثيات
مراعاة في الحدود وان لم يذكر فقولهم هو الفعل
الذي يتعدى اليه اي من حيث انه يتعدى اليه
فلا يصح تناوله الحد من حيث السلب لانتفاء
الحيثية وان اريد به لفظ الفاعل والمفعول
اي مع ارادة لفظ الفعل ايضا وفي بعض النسخ زيادة
به بعد اريد والباء بمعنى مع والهاء عائدة الى
لفظ الفعل المتقدم وبما قررناه في الشق الاول من
قولنا مع ارادة لفظ الفعل ايضا تحصل المقابلة بين الشقين
وحصل الربط ايضا بين الشق المعطوف على الشق
الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين الفعل المخبر عنه بحمل
الشرط وجوابه للحاجة الى ما يربطها به فتامل
ذلك فهذا المعترض به وهو خروج نحو ما ضربت
زيدا مدفوع بلا خفاء وان كان مدفوعا عنه على الاول
ايضا لكن بخفاء وهو الفعل الذي لا يتجاوز الفاعل
صادق بما له فاعل ولم يتجاوزه كقام وبما لا فاعل له
مثل كان واخواتها الناقصة لقولهم السالبة تصدق
بسلب الموضوع وبعضهم كان هشام يجعل هذا

واسطة بين المتعدي واللازم واما نحو ضرب زيد
بالبناء للمفعول فمتعد لان بناءه له بعد مجاوزته
اليه للزوم اي لقصوره ولذا عداه بعلى وعدم
انفكاك اي عدم زوال الفعل عنه وهذا الاطراد
في الافعال التي معانيها تحدد وتنقضي كقام وقعد
فالذي ينبغي ان يعبر الانفكاك بالتجاوز على
المفعول به فـ بعلى وما بعدها ليصح التعليل اذ الفعل
مطلقا واقع في الوجود والزمان والمكان واعلم
ان التعريفين ينتقضان معا بنحو مررت من قولك
مررت بزيد فان التعدي ثابت لمعناه ولفظه في
محل المفعول اذ لم يفقد التعدي بالنفس الا ان يجاب
بان المجرور فيه لا يسمى اصطلاحا بالمفعول به وهو
مراد في حد اللازم وان حذف لدلالة ذكره في حد
مقابله وفعل واحد قد يتعدى بنفسه ادخال قد على
يتعدى في الموضعين غير مناسب لقوله تساوى
الاستعمالان بالحوالة عدمها كما في كلام الرضي
الذي هو اصله فان قلت التعدي وعدمه نقيضان وهما
اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتمعا في الفعل
الواحد قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد واجتماعهما

في الفعل

في الفعل الواحد وقتي الاستعمالين وقد اشار الشارح
الى ذلك بقوله وقد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا
وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما حيث فرع التسمية
على ما قبلها وذلك اي التسميتان عند تساوي الاستعمالين
اي في مطلق الكثرة بان يكون كل منهما كثيرا وان كان
احدهما اكثر نحو شكرته وشكرت له ونصحته
ونصحت له فان استعمالهما باللام اكثر منه بدونها
الكثرة ايضا كما يقتضيه قول الجوهري انهما باللام افصح
الدال على انهما دونه فصيح ايضا والفصيح لا بد فيه
من موافقته لدافع القياس واستعمال الكثير فلا اعتراض
على الشارح ونقول غيره مما فيه تدافع ظاهرهم على
المناقشة في المثال ليست من دأب المحققين والحاصل
ان ذلك الفعل اذا متعدي مع اللام وبدونها لان معناه
مع اللام المعنى بدونها وهو ايقاع النصح على ما بعد الفاعل
واذا اتحد المعنى وجب انه متعدي لكن لقائل ان يقول
اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد
الوصف من التعدي او اللزوم فليس كونه متعديا واللام
زائدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا لكن
قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى

الزيادة **والتعدي واللزوم بحسب المعنى** لما مر من ان المتعدي هو الذي يجاوز معناه الفاعل الى المفعول به واللازم هو الذي يكون معناه قاصرا على الفاعل فظهر من هذا الدليل انه لا يلزم من تحقق ذلك في اللفظين المختلفين في المادة تحققه واستفقته منه ولو اذا وضع احدهما لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له ولو وضع الاخر له من حيث مجاوزته اياه للمفعول **اي تعديات** دفع بهذا التفسير توهم ان تعدي بفتح الفاء والعين وكسر الدال مصدر تعدى بفتح الثلاثة على انه لا محذوف فيه لانه معنى ما بنيه عليه بقوله **وفي بعض النسخ** **وتعديته في الثلاثي المجرد خاصة** الذي يظهر لي ان خاصة مصدر كالعاقبة بمعنى خصوصا منصوب على انه مفعول مطلق لمحذوف تقديره اخصه خصوصا على ما هو المقصود من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاءني الرجال او الزيدون خاصة **بشيئين** اذ قلت اقتصر ابن مالك في الفيته على حروف الجر ومصنف هذا المختصر عليها مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيرهما زاده على ذلك نقله الى استفعل كاستطعمت زيدا وفعل

نحو سايرته

نحو سايرته وفعل في باب المغالبة فما وجه ذلك قلت اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم بقاءه على صورته والا فهو فعل اخر فمعناه مسند الى فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان معناه صورته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيدا والا فهو فعل اخر بمعنى اخر والثالث اعتبر الموافقة له في اصل معناه وحروفه الاصول اذ الاقرب هذا اعتبار انحصار التعدية للمجرد الثلاثي في الشيئين صحيح فلا اعتراض على المصنف بالاصطلاح الثالث فلا غلط فان قلت فذ يبقى معنى القاصر مسند الى فاعله في استفعل كما استحسنت زيدا اي اصبته حسنا قلت معناه اصبته اعتقدته ولا يلزم منه كونه كذلك لجواز ان يقول استحسنه وما هو بحسن **اي بنقله الى باب التفعيل** هذا التفسير لدفع ما يرد على عبارة المصنف من تناول اعشوشب **اي بنقله الى باب الافعال** دفع بهذا التفسير ورود نحو انفعل وافعال فان قولك **جلست لازم فاذا قلت اجلسته صار متعديا** الجاري على القياس ما قرره في المثال الذي قبله وهو فرحت وعلى ما عرفوا به التعدية من انها تضمين الفعل معنى التصيير

فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً للتصيير وفاعلاً لاصل في
المعنى ومن ثمّ ان تجعل لفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل
التعدية منسوبا الى الفعل ان يقول فان قولك جلس
زيد لازم فلما الحق **وتعديه** اي توصل معناه الى المفعول
به معنى وان كان ذلك المفعول به مفعولاً فيه او له او معه
كما صرح به الرضي في باب المفعول فيه **المجرد والمزيد فيه**
نعنان للرباعي مجرد ومثلها في الثلاثي والكل في قوله الكل
وضعت لتجر معاني الافعال الى الاسماء اي توقعها
على معاني الاسماء على انها مفعول به او فيه او له او معه
فلا منافاة بين كونها مفعولا به او فيه مثلا والمراد
بالجر كالامر الجر اللفظي الدال الخارجي فسابق
التحقق وبيان ذلك في نحو مررت بزيد في داره في هذا
اليوم ايقاع المرور على زيد على انه مفعول به وعلى داره
واليوم على انهما مفعول فيه **نحو ذهب بزيد وانطلقت**
به ان قلت كيف يتصور في نحو هذين المثالين جواز الذهاب
والانطلاق وايقاعهما على زيد بواسطة الباء وقد
كان اصلهما كما عرفت غير مرة ذهب زيد وانطلق
فكل من المعنيين ثابت له فتامله ومعه قلت المعنى
الموقع بالباء على مجرورها في نحو هذين المثالين هو

التصيير

التصيير ولا يمكن ايصاله معبرا عنه بالذهاب والانطلاق
الا بالباء فتامل **فاذهب وانطلق لازما**
فيه اجمال اذ لم يبين فاعله مع اللزوم ماهو فيمكن
ان يريد نحو ما قرره في الجلسة وان يريد نحو ما قرره
في فرحت زيدا **ولا شيء من حروف الجر معنى الفعل**
الذي تعدى بها عن معناه الافرادي لانها انما وضعت
لجر المعاني لا لتغييرها كما في قولك جلست في الدار
فان جلوس المتكلم وهو معنى جلست جزئية في الدار
الا الباء حال كونها **في بعض المواضع** وهو الموضع
الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوضعي
بالمجرور بل تصيير المجرور فاعله فانها تغير معنى الفعل
عن الوضعي الى التصيير والتضعيف **نحو ذهبت به**
فان المراد منه ليس الا ذهابك لصوق به
وان كان ذلك ممكن الارادة بل تصييرك اياه فاعل
الذهاب فقد غيرت الباء معنى ذهب الى التصيير وتغيير
بعضهم بعض المواضع الذي تكون فيه الباء معدية
وهي التي معناها التصيير خروج عن معنى الكلام
وبناء على ان التعدية معنيان وسيأتي بيانه فيه
بمعنى مع كون الباء عنده بمعنى مع يخرج الفعل عن

موضع المسئلة وهو ما عرفت الباء معناه لان الفعل
مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل عنه والباء تفيد
صدوره عن المجرور فلا يتغير معنى الفعل كما لا يخفى
فان قلت كيف يصنع المرد في قوله تعالى ذهب الله
بنورهم قلت قال الزمخشري الباء عندي في ذلك للتأكيد
وفيه انه يؤ نصا عند القطر الثاني **واما في الهمزة
والتضعيف فلا بد من التغيير** يعني اذا كانا للتعدية
والا فلا يلزم التغيير كما في اسرى وسرى وبشري وبشر
ومنه نشر الله عباده والسر في وجوب التغيير ان فعل
لحصول الاثر وافعل وفعل للتأثير وهو ايجاد التأثير
في الغير والايجاد هو التغيير المذكور وصيغة
لا يقتضي سوى اشتراك افعل وفعل في التغيير وهو
اعم من ان يكون معه تكثير متكرر او غيره وقد
صرح فيما سبق بان فعل للتكثير في الفعل او في الفاعل
او في المفعول وسكت عن مثل ذلك في افعل فيؤخذ
منه اختصاص فعل عن افعل فانه لا يدل عليه لا
لانه لا يستعمل في التكثير بل انه لما هو اعم منه ومن
التكثير فمن ثم قال تعالى تبارك الذي نزل
الفرقان على عبده وقال الحمد لله الذي انزل على عبده
الكتاب

الكتاب وقال تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة
هي انزاله ليلة القدر الى السماء الدنيا وهذا قول جميع
من المحققين وقيل انهما سواء في عدم الدلالة على
التكثير تمسكا بنحو قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل
القرآن عليه جملة واحدة وقد نزل عليكم في الكتاب الاية
اشارة الى قوله واذا رأيت الذين يخوضون الاية وقد يجاب
بان التنزيل في الاية متعلق فالمراد به الابلاغ ولا يحصل
عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ اليه الا بان يكون شيئا بعد
شيء وقوله في الاية الاولى جملة واحدة باعتبار نزوله
الى الارض فتأمل وقول بعض من كتب على هذا المحل انه يؤخذ
من صنيع الشارح هنا مع مساعدة سابقه استواء
فعل وافعل في عدم الدلالة على التكثير وهم من غير شبهة
ولا حصر لعدد متعلق بحصر وهو مضاف الى فاعله
اي **حروف الجر** والمراد به الجنس لا الجمع ومفعوله
فعلا واحدا وخبر لا محذوف تقديره في عدد معين
من الحروف اي واحدا او اكثر فانه اي فان اجتماع
حروف كثيرة على فعل واحد ولا يؤخذ من من هذه
العبارة امتناع اجتماع حرفين بل ولا ثلاثة
لا يجوز يستثنى من ذلك اذا كان مدخولها ظرفا

فانه يجوز كقولك جلست في البلد في السوق واعتكفت
في رمضان في العشر الاخير منه نص عليه الرضي
ولا يتعدى كل فعل اي ثلاثي مجرد الواو
المشبعة من الموصوف لصفته كذا الاشارة الى
ما تقدم في قوله ولا يغير شيء من الحروف الجر قال
بعض المحققين هو كما قال السيد فيه نجم
الائمة وفاضل الائمة الرضي لاستبداده مع تغيير
كثير في كلامه بالزيادة والنقصان وفيه بما في المواخذة
بما يقتضيه اول كلامه من ان حروف الجر التي
بعضها يغير معنى الفعل وبعضها لا يغير معديات للفعل
مع تغيير معناه تارة وبدونه اخرى وهذا باطل
والحق انه لا بد في المتعدي الذي يحتاج عن
وتجعله معناه بلا لازم هو واما يجاوز معناه الفاعل
الى المفعول به من تغيير الحرف معناه الوضعي الى معنى
التصيير كمعناه مع الهمزة والتضعيف لما مر من هذا
المحقق نفسه في تصحيحه ونصحت له من انه
اي المتعدي بحسب المعنى والحرف اذا لم يغير معنى
الفعل اللازم كان معناه بدونه هو معناه معه فيكون
لازمًا ايضًا بالزيد في كون الفعل متعديا بعد كونه

لازمًا

لازمًا من معنى التصيير الاضافة بيانية ولو قلب الاضافة
لكان اظهر وقد اجاب بعضهم بان مراد هذا المحقق
بعض المواضع ما تكون الباء فيه معدية وهو مردود
بما نقله عنه الشارح من قوله ولا حصر لتعديته بحروف
الجر في الا واحدا من التعدية بالحروف المتعدية نحو
مررت بزيد بالبادية مع ان الحروف فيه لم يغير
معنى الفعل كما انه صرح في قوله قبل ذلك وبعده بخلاف
مررت به انا اقول قد علمت مما قدمنا ان معنى
التعدية هو ليس الا مجاوزة معنى الفعل الى المفعول به
وان هذا المعنى كما يتحقق في ضربت زيدا ونحوه
فمررت بزيد في الدار يوم الجمعة على ما مر وان
هذه المجاوزة قد تحققت للفعل بواسطة الباء
بعد ان كانت منتفية بدونها وان تحققها لا
يستلزم تغيير المعنى وانما وجب تغييره في نحو ذهبت
بزيد لان المراد ليس كون الذهاب لاصقا بزيد
بل كون المتكلم صير زيدا ذاهبا كما في الهمزة
والتضعيف لانهما من باب التاثير وما ادعاه
من كون التعدية بمعنيين وان التعدية تطلق
على مجاوزة عمل الفعل الى الحال والظرف فما لم

نقف عليه لاحد نصا ولا نسمع الاولان وقع في شرح
المفصل ما يوهمه فان قلت كيف يمكن هذا التحقيق
وغيره اذ نقول ان التعدي واللزوم انما يوصف بهما
اللفظان بحسب اختلاف المعنى فلذلك كان نصحت
لك متعديا لان معناه هو معنى نصحتك وان نقول في
نحو مررت بزيد ان الباء لم تغير معنى الفعل وانه معدي الى
متعد وهل هذا الا تناقض قلت الحق ان المراد باختلاف
المعنى ان يكون المفهوم من احد اللفظين مخالفا للمفهوم
وذلك يتحقق بكون احدهما ضمنا للاخر كما مررت
ومررت بزيد فيكون احدهما لازما والاخر متعديا
ومتى كان المفهومات متفقين بان كان احدهما
هو عين الاخر كما في نصحتك ونصحت لك
لم يمكن ان احدهما لازم والاخر متعد والمراد بتغير
معنى الفعل تبدل معنى اخر لما في ذهبت اي مضيت
وذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا فمن البين ان اختلاف
لا يستلزم تغيره فلا تناقض اصلا والله اعلم
نظر وجهه ان معنى الفعل بدون الحرف هو الحدث
مسندا الى فاعله ومع الحرف هو الحدث مسندا
الى فاعله متعلقا بمجروره فقد غير الحرف معناه فلا يصح

غير

قوله ولا تغير الى اخره وجوابه ما مر من ان التغير هو
تبدل معنى بمعنى كما تقدم شرحه ولا يحصل ذلك
بغير الباء من الثلاثي هو وما بعده بيان لهذه
الافعال المذكورة هذه الافعال اشارة الى
الثلاثي وما بعده فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع
والامر من الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال
فما الافعال المشار بهذه التي لا تصرف فتحصل
الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده
اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال التي هي
الماضي وغيره يتصرف بعضها الى البعض فيكون كل
منها اصلا لكلا لان يكون اصل الباقي والمراد بتصريفها
ابراز هذه الماهيات الكليات في انواعها المندرجة
تحتها كما يقال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد فيه صرف
الماضي قلت اكرم والى المضارع قلت يكرم والى الامر
قلت اكرم احصلت امثلة يشير الى ان المسموع لانه
الامثلة الى طريقه حصولها منه وغيرها من اسم
الفاعل واسم المفعول ونحوهما ولا حاجة الى السمع
الكاف في المضارع معنى المتن على تقرير الشارح
في بيان الامثلة التي هي الماضي والمضارع وغيرها الحاصلة

من تصريف الفعل الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد
فيه لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل
والحال هذه القبلية لاشك فيها بحسب
وجود ذاتهما لان ذات الزمن الذي تحقق وانقضى
مقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو
موجود انما هو بحسب الاتصاف بالمضي والاستقبال
فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال
وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضي وقبل
منصوب على الظرفية توسعا في جعل
الزمان مظروفا لزمان اخر بالنسبة الى المضارع
ويلزم اصالته بالنسبة الى الامر على القول باقتطاعه
من المضارع وكذا على القول بعدم اقتطاعه بقياس
المساواة بينه وبين المضارع في علة اصالته المذكورة
بالزيادة على الماضي الزيادة هي حرف المضارعة
وكونه زائدا على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير
الماضي المبدو بهمزة وصل واما في مضارعه فانه
بعادل الهمزة ولانه فرعه ما حصل بالزيادة
يشكل هذا بالقعود وقعد اذ قلت باشتقاق
قعد من القعود واصالته اي الماضي الذي حصل هو اي
المضارع

المضارع الحاصل بالزيادة وابرز الضمير لان الفعل
جرى على غير ما هو له وعائد الموصول في قوله منه واشتق
عطف على حصل اي واشتق هو عنه وكلا هما قضية
لا فائدة فيها اذ اصالة ما هو موصوف بان غيره حصل
منه واشتق منه معلوم بالبديهة وكان
الصواب ان يقول واصالته مما حصل غيره بالزيادة
عليه هذا الاشارة الى الفعل وما بعده والتحقيق
انها الى الفعل وحده وما بعده الى قوله في الزمان
الماضي توطئة اذ كل فعل وضع للدلالة على معنى موجود
بمنزلة الجنس هو كلي مقول على كثيرين مختلفين
في الحقيقة وهي ما به الشيء هو باعتبار تحققه ووجوده
في الخارج فظهر ان الجنس ما تحته ماهيات
متحققة في الخارج كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس وغيرهما واما الماهيات الاعتبارية التي
تواطا عليها جمع من العقلاء واعتبروها في اذهانهم
ووضعوا بازائها اسما كالماهيات العلوم واشتملت
عليه فاطلاق الجنس على المشترك بينهما والفصل
على المختص ببعضها مجاز والشارح عبر بمنزلة تنبيها
على اطلاق الجنس على ذالك كذا قيل وانا اقول لاشك

٢

اذ اللفظ كيفية تعرض للنفس الضروري والكيفية
قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصة وجودية
يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى
المقترن بزمان وخاصة وجودية اخرى يشاركه
فيها بعض ما شاركه في الاولى دون البعض الاخر
كدلالته على خصوص الزمان المعين فالماهية
المركبة من الكيفيتين والخاصتين الوجوديات
موجودة خارجية لوجود جزئياتها فيه والمشترك
الاعم من اجزائها جنس والمتوسط فصل لان
على قياس الجسم النامي المتحرك بالارادة نعم يصح
ما ذكر في النسب والاضافات التي هي اعتبارات
محضة لا تحقق لها في الخارج اصلا كالاخوة والبنوة
على خلاف في ذلك ايضا **فلا يلزم تعريف**
الشيء بنفسه الصادق بالتعريف بالنفس
فقط بالتعريف بافراد النفس كما هنا واعلم ان
المعرف بالفتح اذا وصف بصفة معينة وقصد
تعريفه من حيث انه موصوف بتلك وذكرت تلك
الصفة لشيء اخر في تعريفه مرادا بها معناها الاول
كان ما بابه تعريف الشيء بنفسه قطعا لان المقصود
بالتعريف

بالتعريف حينئذ كما لو قلت الرجل الطويل هو الحيوان
ذو القامة الطويلة فاستبعاد بعضهم توهم لزوم
تعريف الشيء بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر لاختلاف
الموصوفين بالماضي استبعاد لغير بعيد **اذ تصدق**
على المضارع المجزوم بلم ومثله المضارع في سياق
لو كقوله تعالى لو يطيعكم **بقلب معناه** وهو على
الحصول في الحال او الاستقبال **الى المضي** اي
الحصول فيما مضى **اذ لا يصدق على نعم وبئس**
لان معناهما المدح والذم في الحال وليس وعسى
فان معناهما النفي والمقاربة في الحال **وما اشبه ذلك**
كحبذا زيد وساء رجلا عمرو وعن الاول اي عن الاعتراض
الاول او عن المعترض به الاول **اذ دلالته على**
المضي عارض اي امر عارض والافعال عارضة
والانشاء وباصل الموضوع الموضوع هنا هو الوضع
واصله الدلالة على الحصول الحالي والاستقبال
انها من الجوامد هذا الجواب واضح اذ على تقدير
ان يراد بالمعرف الماضي المتصرف اي الحاصل بالتصريف
فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد اداة الشرط
واما الافعال الدالة على مجرد المدح والذم في الحال

كذا او ساء وصيغ العقود كيف فانهما من
الجوامد اذ لم يحصل من افعال اخر معناهما
اذ انشاء التعجب والعقود لا تكون بغير الماضي
فتامل فيجري فيها الجواب المذكور **و ان اريد**
المطلق ان قلت المطلق هو كما قال ابن الحاجب
الدال على شايع في جنسه فال فتخرج المعارف والماضي
معرف باللام فلا تكون مطلقا قلت مراده بالاطلاق
اللغوي اما ماهية الماضي لا بشرط شي **عن الزمان**
الماضي قيد بالماضي اشارة الى اقتران معناها
بالزمان الحالي كما مر **وكذا** اي ومثل هذا الكلام
المشتمل على الجوابين **الكلام في صيغ العقود** وافعال
التعجب فان قلت يرد على هذا التعريف سواء اريد المطلق
او المقيد نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان
لا يكون في زمان والا لكان للزمان الثاني اما عين الاول
او غيره والكل محال اما الاول فلانه يلزم منه كونه
ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان بعينه فيلزم
ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانا ننقل
الكلام الى ذلك الزمان الثاني الذي هو
غير الاول بعين ما ذكرنا فاما ان ينقطع الزمان

الالزام اما ان يتسلسل الى غير نهاية وهو محال قلت
ان كان الزمان عدميا كما عرفه بذلك من قال هو
مقارنة متجدد مجهول لمتجدد معلوم فهو امر اعتباري
فخلقه بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقدير كل
زمن واقعا في زمن اخر غيره الى غير النهاية اذ الامور
الاعتبارية لا استحالة في عدم تناهيها وان كان وجوديا
كما عرفه به من قال مقدار حركة الفلك فخلقه بمعنى
ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة في كون ايجاد
شي مقارنا لذلك الشي وواقعا فيه اذ لا استحالة في ايجاد
موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له انما
المحال ايجاده بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله
اما مبني للفاعل او مبني للمفعول لا يقال هذا التقسيم
غير حاصر لانه يخرج منه نحو جري النهر وصام نهاره وقام
السيل بضم الهمزة اي على بضم الميم وضرب امام الامير
والمرفوع في كل ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر
مكان الجري والنهار زمان الصوم والسيل فاعل
اي سال لا محلا والامام ظرف للمفعول لانا نقول
الفاعل والمفعول في التقسيم اعم من ان يكون حقيقة
او تاويلا وهما في الامثلة المذكورة تاويلا **اي الفعل**

الماضي أي وجه الوهذا التفسير أن أبقيناه على عمومها
يقتضي صدق الحد على كثير من الأسماء والحروف
والأفعال الغير الماضية الذي كان أوله مفتوحا
دخول كان مفسد للحد بصدقه على نحو ضرب مبنيا
للمفعول وعدم صدقه على ضرب مبنيا للفاعل
والهمزة غير معتد بها فلا يكون أولا فلا يخرج المبدو
بها من الحد وهذا يخالف ما قدمه في قوله ولما
أوله الهمزة مثل افعل إلى آخره ولو قال هنا وما
كان أول متحرك منه مكسورا لصحة المقابلة بين
القسمين وكان التقسيم محتاجا إليه وجرت الأولية
في الموضعين على سنن واحد لزيادة التوضيح وذلك
إنما ذكره إشارة إلى التقسيم المذكور لأن المراد بها
التقسيم وذلك أن التقسيم يقتضي كون المقسم أعم
من كل من الأقسام وتباين الأقسام وإلا كان قسم الشيء مساويا
وقسم الشيء قسيما منه وكلاهما ممنوع ولازم لكونها
للتقسيم لأن المبني للفاعل مساو لما كان أول متحركه
منه مفتوحا وما كان أوله مفتوحا أعم مما كان أول
متحرك منه مفتوحا أي ما كان على أحد هذين
الوجهين إذ قلت أو موضوعة لأحد الشيئين
أو

أو الأشياء سواء كانت للشك أو التقسيم فهذا القدر
لا يميز التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة قلت الوجهين
ظاهر في كون المراد بهما القسمين فلا تكون أو للشك فإن
أو إذا كان بها الشك أو الظن أو الإبهام وإنما أول
متحرك منه سوا أوله أو حشوه وكون الفتح أخف
هو تمام العلة لفتح أول متحرك كائن أي الماضي لا يبعد
كونه مبنيا للفاعل المنافاة لقوله سوا إلى آخره وما
التي في قوله كما في مصدرية أي ككونه فإنه الأصل
في الأفعال لأن الإعراب إنما يجيء لبيان المعاني
المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني
في الأفعال توجب اختلاف صيغتها فإن قلت مقتضى
ما ذكر أن الإعراب أصل في المضارع من الأفعال
لجريانه فيه فيكون كقولك لا تأكل السمك وتشرب
اللبن قلت الإعراب في المضارع غير متعين لبيان
المعاني المتعاقبة عليه لإمكان الاستغناء عنه بظهور
لا أو أن يحاولوه في الاسم إلا إذا اعتل آخره إذا كان
آخره حرف علة وهو الألف والواو والياء وهو استثناء
من قوله على الفتح وفي كون الفعل المعتل آخره مستثنى نظر لأن
وجود الألف فرع عن فتحة ما انقلبت عنه فإن قلت

هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان اخر وهو ساكنة
قلت قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الاصلي
فلا يكون السكون في الالف بناء او اتصل بها اي بالاخر
واو الضمير نحو ضربوا نحو دعوا ورموا مبني على الضم المقدر
على الواو والياء المنقلبتين الفا محذوفة لقاء فتحة العين
دليلا عليها ولم نقض بذكر الحلو ضمن نفتي معنى
يكتف فعدا بالياء لا تعلى لانه قد يراد انصاحه
من هنا علم انه لا يشترط في المثال ان يكون من كلام
من يحتج بكلامه بخلاف الشاهد فان المراد به اثبات
حكم الكلي فلا يكون الا من ذلك كما قرره الشارح
في غير هذا الشرح ان مثاله المثال هنا هو الشخص
ومنه يمثل بين يدي الامير اي قام مثال بين يديه ولاشك
ان الجزئي يتشخص فيه الكلي لانه هو مع زيادة التشخص
هذا بناء على ما هو شايع من ان الكلي في ضمن جزئياته و
التحقيق ان الكلي لا يقبل الوجود الخارجي اذ الموجود
فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا بل الموجود
فيه شيء مطابق للكلي يطلق عليه انه جزئي له
ولا ينصاحه محل عن هذا زادوا تاء اسند الزياده
الى ضمير الجمع اما لان الواضع عند جماعة كما هو قول
بعضهم

بعضهم واما لتنزيل المتكلمين به منزلة الواضع على
التأنيث اي تأنيث الفاعل ولو قال على تأنيثه كان
اولى كما في الاسم اي كالتاء الزائدة في الاسم ونزل
التاء اللاحقة له منزلة الجزء منه فلذا قال في
الاسم ولم يقل على الاسم وخصوا المتحركة بالاسم
والساكنة في الفعل دخول الباء على المقصور عليه
كما هنا صحيح وان الاكثر دخولها على المقصور وكل
من المقصورين اضافي اي بالاضافة الى الاخر لا مطلقا
لدخول المتحركة والساكنة في احرف كثمت وربت
وثمت وربت لعادلا بينهما منصوب على انه مفعول
مطلق مع فقد اتحاد فاعله وفاعل عامله الذي
هو من الشروط ولو قال معادلة بينهما كان صحيحا
اذ الفعل ثقيل المناسب ان يكون ثقيلا وتمت التعليل
ان الاسم خفيف والتاء المتحركة ثقيلة والساكنة
خفيفة فاعطي الثقيل الخفيف والخفيف الثقيل
وزادوا الفا اي في مثنى المذكر وواوا اي في جمعه
كضربا وضربوا علامة منصوب على انه مفعول
مطلق لانه بمعنى دلالة او وقعت لانه بمعنى دليل
اي بدل فان قلت الالف والواو نفس المثنى والمجموع

اي دخول الباء
على المقصور عليه

رحم ٨ ت

لا علامة كما قال قلت المراد بالفاعل في كلامه
الذات الفاعلة ولذا وصف بالاثنان والجماعة والفاعل
والضمائر علامة ودليل عليه من تصريف نصر من بيانه
لهذا المذكور فتصريف بعض مصرفات وفي كون الفعل المقرون
بعلامة تأنيث او ضمير فاعل من مصرفات المجرد منها نظر
اذ الفعل باق بحروفه وهيئته ومعناه وان تغير الدال
على الذات الفاعلة فالتغير في الفاعل لا في المسند فقال
فعل مفعول نصر فان قلت لا يصح كون فعل مقيسا على
مصرفات نصر فالصواب ان يفسر هذا في الذي يتصرف لا
بمصرفاته قلت يصح ذلك بتقدير مضاف اي مصرفات
فعل بقرينة السياق اقشعررن بفك الادغام فيه
وفيما بعده من الامثلة لسكون المدغم فيها لما اتصل
به ضمير مرفوع متصل متحرك على السكون فان قلت
فما وجه فتح الراء الاولى بعد سكونها في الادغام وسكون
العين بعد فتحها فيه قلت ان كان اصل افشعرر
كاحرنجم كما هو احد القولين السابقين فوجه
الرجوع الى الاصل عند تعذر الادغام الذي كان سببا
في الخروج عنه وان كان اصله هو هيئته الحاصلة
عند الادغام ففيه اشكال اذا كانت ولا تكن

صورة الالف قدم الظرف على عامله لافادة الاختصاص
فان قلت لا يصح قصر كتابتها بصورة الالف على وقت
كونها حشوا او طرفا كفوا قلت المراد المقصود هو اطراد
كتابتها بصورة الالف وهو المراد من قوله تكتب اذ غير
المطرد يصدر غالبا فقد كما يقال اذا وقعت حشوا
او طرفا فقد تكتب بصورة الالف كما مر وقد تكتب بصورة
الواو والياء كمؤمن وبئس ويقال لها الالف الواو للاستئناف
لا العطف على تكتب لئلا تشاركه في الاختصاص
في الطرف لما صرح به الشارح في مطوله ومختصره
في باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه
قيد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه فلتسمية
تسمى الفا ان قلت الظاهر ان هذا من تقسيم الشيء الى
نفسه وغيره وحاصل تقسيم الالف الى الالف والهمزة
بل من تقسيم الشيء الى قسمين مغايرين للمقسم احدهما
يسمى باسمه على طريق الاشتراك اللفظي
لان الامر فرع عليه قد مر ان مذهب البصريين
ان الامر اصل ماخوذ ابتداء من المصدر لا مشتقا
منه فقد يعترض على هذا باسم الفاعل والمفعول بمعنى
الماضي كانا ناصر زيد امس او مضروبه امس اذ لا يجوز

دعوى اشتقاقهما من المضارع لوجوب موافقة المشتق
المشتق منه في معناه احد عشر الحروف اجمع زايده
لا زايد بدليل احدى عشر اربع وقد مر ان المراد في صرح
بان الحرف لا يذكر ويؤنث فوقانيته الماضي قد يرد
عليه ان الفرق بينهما غير حاصل بين الماضي المبدو
بهمزة وصل ومضارعه المبدو بهمزة المتكلم لان
موجود بالزمان الباء تحتمل الظرفية لان معناه متاخر
في الزمان الماضي والسببية اى لان الفعل موجود بسبب
تاخر الزمان الذي هو جزء مدلوله عن الماضي واحترز
عن التقدم بالرتبة فانه ثابت للمصدر لانا نعنى
به همزة قد يدفع بان ارادته لا تندفع عنه الايراد المذكور
لما هو شايع بينهم من المراد لا يدفع الايراد فالهمزة للمتكلم
وحده هذه العبارة توجب صدق حد المضمر بما
وضع لمتكلم او مخاطب او غائب على احرف المضارعة
فالصواب ان يقال الهمزة مثلا للمتكلم مع انفراده وهكذا
اذا كان معه غيره يعنى ان غيره مصاحب او مشارك
له في مدلول الفعل المبدو بالنون او قدر انه مشارك
له في التكلم كما قيل لكن هذا اسهل اذ الخطاب
قرينة معنوية بمنزلة المخاطب عن غيره غالبا وقد يقع

نخ معناه صح

اللبس كما يقال في زمننا لمن سأله عن موت امه مثلا
نعيش بالتاء الفوقية لم يوجد الفرق بالواو والنون
جواب سؤال مقدر تقديره لم لم يجعلوا اجمع الغائبة
بالتاء الفوقية فرقا بينه وبين جمع المذكر الغايب
كما في المفرد والمثناة وتقدير الجواب ان الجمع يلحقه
مع كل واحد من الذكور والاناث علامة ممتازة عن الا
خرى بخلاف المفردة والمثناة والمراد بها اجزاء من ظرف
الماضي والمستقبل لكون الزمان لا يستقر اجزاؤه
ولا يجتمع منها جزآن فصاعدا وفي هذا الكلام مناقشة
اذ لا بد من اعتبار الجزء الحاضر في مدلول الحال بل هو الاصل
وغيره لطرفي الاتصال به المراد به اى بالاستقبال
بمعنى المستقبل لا المعنى المصدري بعد زمانك الذي
انت فيه لو قال بعد الحال لكان احسن لان الزمان
الذى انت فيه جزء ماض من مسمى الحال لانه يستقبل
اى لان الفعل الذى يستقبل الاستقبال الزمان الذي هو
مدلول له كما يقال في الفعل اللفظي الماضي
لمضي الزمان الذى هو مدلوله فلما سمي الفعل اللفظي
بالماضي لاتصاف زمانه بكونه مضى فكذلك ينبغي
ان يسمى الفعل اللفظي في المستقبل بكسر الباء لكون زمانه

مستقبلا اي الشيء الذي يسند اليه المضي هو الذي يسند
اليه الاستقبال ان الزمان تستقبله بالتاء المثناة الفوقية
مسند للمخاطب والهاء عائدة على الزمان كان الزمان
قار عن نفسه وانت ذاهب اليه والاستقبال ينسب
الى الاتي دون القار وقد قيل يستقبله بالمثناة التحتية
مسند لضمير الزمان والهاء عائدة على الفعل لان الزمان
يستقبل الفعل وهو فاسد لان المراد بالفعل ان كان
الحدث فهو مظروف في الزمان وات باتيانه
وان كان اللفظ فلا يجامع الزمان المستقبل فان قلت
هو المراد وما وجهة به فساده هو الحزازة التي اشار اليها
بعد قلت الحزازة ضعف لا يمنع الصحة لا ضعف يوجب
الفساد لاطلاق كل مشترك اشتراكا لفظيا على افراده
لو انه مع القرينة يتعين ما دلت عليه وبدونها
يكون محتملا بينهما هذا هو المسطور في كتبهم ولكن
يبادر الفهم الى الحال دون الاستقبال عند
اطلاق اللفظ دون التلفظ به من غير قرينة
ينبئ عن كونه اصلا اي حقيقة في الحال فقط اذ لو
كان محتملا لم يتبادر اليه شيء منهما بدون القرينة
ولو كان اصلا في الاستقبال فقط لكان هو الذي
يتبادر

يتبادر اليه الفهم عند ذلك وهم يكسرون اي
غير الحجازيين ولا ينطق التعريف على ذلك وفيه نظر
اذ الفتح هو الاصل عند كل احد والكسر عند
هؤلاء عارض لغرض المجانسة بين الحركة والحركة
والا انه لو فتح في يكرم مثلا يعني لو فتح في مضارع افعل
مع حذف همزة افعل من المضارع لم يبق غير حروف
المضارعة مع الاثنة اصول المزيد هو مضارع فعل
استعمل ام لا ام مضارع افعل محذوفا منه الهمزة
بخلاف سائر ابواب الرباعي وهو فعلل وفاعل
وفعل بالتضعيف فانه مع حروف المضارعة لا يلتبس
مضارعه بمضارع المجرد لاشتمال مضارعه على
الحرف المزيد فقوله ويقال صوابه وقيل يكرم بفتح الراء
وغيره لم يعلم انه مضارع اي مضارع المجرد وهو
كرم بفتح الراء او غيره وان لم يستعمل ام المزيد
فيه والاحسن ام مضارع المزيد وهو اكرم فحذفت
همزته من المضارع فيقول بعضهم فيه نظر لان
مضارع المجرد مضموم العين ومضارع المزيد
مكسورة والصواب التمثيل باضرب وهم فاحش
فليتامل مجازا اي مجازا مرسلا ويفهم منه

انه على الاول ليس مجازا اى مرسلا وهو كذلك نعم
هو مجاز بالنقصان مثل واسأل القرية فتأمل
والباء لغير التعدية بان تكون للملابسة بكون
صورة الباقى الملايم لما اسأ اى ان يقول بصورة
الباقى ملتبسا بها اذ الصورة هيئة اللفظ فيكون
من باب القلب لانه لا اقتضائه ان الماضى مجزوم
حقيقة وان صورة الباقى لا الباقى نفسه والواقع
عكسه اى ان الماضى هو الباقى نفسه وانه بصورة المجزوم
لانه المجزوم وهذا هو معنى التركيب الذى ادعى انه مقلوب
عنه لانه حال عن الباقى هذا توجيه رابع غير
التوجيهات الثلاثة السابقة ولا يخفى انتفاء
الحزازة عن الكلام ومراعات هذا التوجيه
وانما قلنا انه غيرها لاقتضاء قوله فيما سبق
لا صورة الباقى ليست مجزومة بل مثل المجزوم اذ مجزوما
حال من صورة وكذا يقتضيه عطفه قوله او نقال
على نقال فى قوله توجيهه اذ نقال واما قوله مجزوما
مفعول بالحق فالامر فيه اظهر او لانه وصف
للفعل هذا حوالة عن الذكر على الوجهين الاولين
من الثلاثة المذكورة اما على الاول فالتقدير عليه

هذا هو معنى التركيب

حال كون الصورة مثل فعل مجزوم فحذف مثل ثم اقيم المضاف
اليه مقامه ثم الموصوف واقيم صفته مقامه
واما على الثانى فالتقدير حالة كونها فعلا مجزوما اى
معاملا معاملته واما الثالث من التوجيهات
مجزوم مستعمل فى معناه الحقيقى بدون تقدير الاضافة
صورة اليه فى التقدير فانما اشتق من المضارع اى
اشتق من المصدر بواسطة المضارع كما مر فى صدر
الكتاب لان الماضى لا يؤمر به اى لا يطلب به بخلاف
المضارع فانه عند اقترانه بلام الامر كما مر فصح ا
اشتقاقه منه المقتضى لنقل حروف الاصل ومعناه
الى الفرع وان كان اى ما بعد حرف المضارعة
يشترط ان يكون تاليا له تحقيقا وتقديرا ليخرج
نحو نعد ساكنا اى سكونا لفظيا وتقديرا ليخرج
نحو نقوم ونبيع ونرد فتأمل مزيدا فى اوله همزة
وصل مكسورة اذ قيل ينتقض هذا بنحو كل وخذ ومر
من تأكل وتأخذ وتأمر فقيل لا حتى فيها همزة وصل
فاستثقل اجتماعهما مع همزة الفعل وحذفت الثانية
تخفيفا والاولى استغنا عنها او هى اعرف
اى معتلة بين العمة التى هى فى غاية الخفة

فالتفصل عنده مراد من صيغته **لانها توصل الى النطق**
بالساكن يقتضي ان الوصل في همزة وصل اسم مصدر بمعنى
التوصل ومصدر بمعنى الوصول وقد يعلل بانها تسقط
وصلا دون همزة القطع الا ان اضافة شئ الى
حال يقتضي وجوده عند وجودها وهذه ليست
كذلك **منه اي من الباقي والمضارع** فهذه العبارة
جوازها وتصحيحها على ما فيها ان هي متعلقة باستقرارا
حالا من عين المضارع **مضموما فضمها** اي اذا كان
اصليا سواء كان موجودا كانصر او مقدرا كاغزي
لا عارضا كاشوا **ونحو اهمزة اكرم** ظاهره
يوهم انه جواب عما يرد على قوله سابقا مكسورة فقط
دون قوله همزة وصل فلو قال وان همزة اكرم سلم
من هذا الايهام **في موضع الحال** نعت ثان لفعل
اذا اجتمع تاان احترازا عن النونين فان التخفيف فيهما
بحذف احدهما قليل كقراءة بعضهم وننزل الملائكة
بضم اللام وفتح التاء من الملائكة كقراءة بعضهم
نجي المؤمنين بسكون الياء **في اول المضارع** احترازا
من الماضي نحو تتبع وتتابع فانه لا يجوز كذلك بل
الحاق التخفيف بادغام اولها واصلا وابتداء واجتناب

همزة الوصل

همزة الوصل **ولم يمكن الادغام لرفضهم الابتداء**
بالساكن هذا يخالف ما يحكى عن ابن مالك
وابنه من ان ظاهر كلامهما ان هذا النوع مما يجوز
فيه الادغام في غير وصل ويجوز اجتلاب همزة وصل
فما لا في تجلى يجوز ان يقال انجلى قال ابن هشام
لم يخالف الله همزة وصل في اول المضارع وانما
يدغم هذا النوع في دون الابتداء **كما تقول انت تجيب**
انما قال انت دفعا لتوهم ان تجيب ماض وما بعده
افعال ماضية **لا تدغم في غيرها** اي في غير حروف
الصفير وانما يدغم بعضها في بعض نحو فان سالته
وليس المراد ان شيئا منها لا يدغم في غيره لفساده
ومخالفة النقل **وضعف الجمع** هكذا في النسخة التي
بيدي بالطاء المهملة المشددة وفي بعضها بالضاد
فيلزم التكرار مع اضرب وعلى قوله لا يرد بالاوجه
الثلاثة كثير وقليل وضعيف **وكذلك صار منصرفا**
ويصح عود الضمير على انفعل من اصلح وما عطف
عليه وهو اولى من صنيع الشارح **واهمزة**
بسكون الواو نبت فيه حمض **تدربه** لعله من دراه
القاه اذ رابالذال المعجمة المشددة وهو افتعل

اذ الطالب تعليل لاستدعائهما الطلب مراد
له اى محبوب فكان ذلك اى الطلب مراده مقتضيا
للتاكيد اى تاكيد ما هو مراد له فان قلت قوله
لاستدعائهما الطلب معناه لاقتضائهما الطلب
فالتاكيد نفس الطلب وهو عكس قوله فكان ذلك
مقتضيا للتاكيد فلا يصح تعليله بذلك قلت المعنى لمنافاة له صح
الاستدعاء الاستلزام اى استلزامهما وجود
الطلب ولاشك ان وجود معنى يقتضيه وجود معنى
اخر يستلزم وجود المعنى الاخر فتامل الغير الموجود
صفة كاشفة اذ المستقبل لا يكون حين هو مستقبل
الا غير موجود فان قلت فما وجه تضعيف هذا القول
المشار لتضعيفه بقيل قلت ورود التاكيد فى النفى
والشرط وغيرهما مما لا طلب فيه لان الحاصل فى الزمان
الماضى لا يحمل التاكيد فيه نظر اذ يمكن الجواب بانه
على ان القائل ان يقول كان حاصلا فى الماضى متصفا بالمبالغة والتاكيد
ليس معنى التوكيد وصف المؤكد بالمبالغة والقوة صح والقوة بمعناه تقرير الحكم وتثبيته فى ذهن المخاطب
فلا فرق بين الماضى وغيره بالمستقبل الصرف اى غير
المشوب بمعنى الطلب لكونه اى الفهم غالبا منصوب
على الظرف اى فى الغالب على المطلوب خبر كونه

هو بالفعل

بالمستقبل الصرف فى قوله وربما اوفت فى علم ترفعن
ثوبى شمالات دعوى الاستقبال فى ترفعن والقلة
فى ربما غير صحيحة فيهما اما فى الاول فلان ترفعن
حال من فاعل اوفت وهو ماض لفظا ومعنى قال ابن هشام
فى فصل ربما من المغنى والحال قد تقدم على عاملها اى مثبته
لو قلت حصوله واما الثانية فلنص ابن هشام ايضا
فى ذلك بان ربما فيه للتكثير بقرينة الافتخار فى
جميع الافعال الا بما اشارة الى ان المستثنى لا يكون
الا بصفة المستثنى منه واقترانه هنا بما مانع
من كونه من الفعل من قوله ويلحق الفعل واصح معناه
وليس من المقدر المذكور تقريبا لانه لا يكون
الا فى النفى بل المستثنى منه محذوفة بقرينه
اى تنفرد حاصله ان الاختصاص له معنيان احدهما
انفراد شئ من بين امثاله بحكم وهو بهذا المعنى ثابت
للنون الثقيلة دون فعل الاثنين وجماعة النساء
والثانى عدم عموم معنى لشيئين فاكثر وهو
بهذا المعنى وصف الفعل المذكور لا النون الثقيلة
اذ هى عامة فى الفعل المذكور وغيره فقابل ما قيل عما
فهم منه المعنى الثانى فحكم بخطأ عبارة المصنف

لاقتضائها على عدم عموم التفصيله للافعال فقوله أي لا
نعم تفسير من هذا القائل لمعنى الاختصاص عنده بعد
العموم وقوله لان الثقيلة تعليل لمحذوف تقديره لان
يقول ما عبر به فتامل ذلك بان كل ذلك من
الشواذ الاشارة لما وقع في بعض القرآءة واما ذكر
قبله فقد صرح فيه بانه قياس مطرد فالجواب المذكور
جزئي لا كلي فان قلت نعم لم يجر في الدار وقالوا الداراتا
فاعل لم يجر هو لفظ في الدار والمعنى لم يجز قولك في الداري
باثبات الياء منفرد وقالوا الداراتا باثبات الواو من قالوا مع
ان الاول حرف مد والثاني مدغم فاجاب بان الشرط في الجواز
موجود ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط على قياس
ما مر في الياي وقد مر ما فيه فراجعه فان قلت اذا وجد
الشرط فما الذي اقتضى تخلف المشروط وهو الجواز قلت
ثقل الكلمة باجتماع الكسرة والياء مع الساكنين ايضا
في نحو قالوا الداراتا والحاصل ان الجواز مشروط بذلك
يقتضي انتفاء الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده
لما تقرر في ان تأثير الشرط في العدم والله اعلم
والفعل مع نون التأكيد نحو اضربنا هذا القول مشى عليه
ابن الحاجب في كافيته واقره الرضي عليه واما على قول ابن
مالك

مالك وغيره من انه لا يبنى المضارع الا مباشرة النون
له فلا يجري فيه التعليل المذكور لفصل الضماير بين الفعل
والنونين وهو مانع من البناء والله اعلم على ما ذكره
المصنف من ان حده ان يكون الاول حرف والثاني
مدغما فقط لا على ما ذكره الشارح من انه ذلك او ان
يكون الثاني موقوفا عليه او حرف تعريف دخلت همزة
الاستفهام لكن قد ذكرنا انه لا يجب ان يجوز
اي ان التقاء الساكنين لا يجب ان يجوز عند وجود شرطه
لان وجود الشرط لا يلزم منه وجود المشروط ولتاقي
هذا وفي قوله فيما مضى لم يجر في الدار وقالوا الداراتا بحث
هو ان اللازم من هذه التراكيب عدم التقاء الساكنين
لا عدم جوازه الذي هو المشروط والاول اعم من الثاني
اذ جواز الشيء يجامع عدمه فتامل فانه دقيق ولكونه
اخف اي من حذف الالف لان فيه انتقالا من الاخف
وهو الفتح الى الاثقل وهو الكسر ومع حذف الواو والياء
ينتقل من الاثقل وهو الضم او الكسر الى الاخف وهو
الفتح وههنا موضع تامل استعمال هنا غير ظرف بل
مبتدا مرفوع وخبره محذوف موضع تامل ويجوز
على بعد ان يكون ظرفا خبرا مقدما وتامل [illegible] دال

التمثيل لشعر باشتراط اتحاد الكلمة وتخصيص الخفيفة
فيما سبق بالفعل بالتقاء الساكنين على غير حد تشعر
بعدم اشتراطه الا اذا انتح ما قبلها اذا منصوبة
على الظرفية والاستثناء مفرغ تأويل تحذف بلا
بحث اي لاتثبت الواو ولا الياء الا اذا وادخل الا انا
فحذفت النون اشارة الى ان حذف النون للجازم
الذي هو النافية قبل ورود التاكيد فلا ياتي ما مر
من ان الفعل المؤكد بالنون مبني لان مقتضاه ان عامل
الاعراب انما دخل على الفعل موكدا والدليل على ما قاله
من ان النون المؤكدة انما دخلت بعد حذف
نون الاعراب ان نون التوكيد لا تلحق الا ما فيه طلب
او شبهه ولا تحصل فيه الطلب الا بعد دخول لا وكذا
فيما سبق او مما فيه عامل جزم وقبل الياء نون وحرك
نون التوكيد وحذفت نون الاعراب اي لان الفعل
حين دخول نون التوكيد عليه صار مبنيا فحذفت
نون الاعراب لانتفاء الاعراب الذي هو علامة له فلا
يخالف هذا ما مر فتامل لانه لم تحفه اي النون
التوكيد لم تلحق قبل دخول اما لما تقدم من ان
البحث من انه يشبه بالقسم نحو لما تفعلن فحذف

ما التاكيد والله اعلم حذف بالضم بعد الفتحة
لغة طائية الغرض من ذكر هذه اللغة معا لمنها القول
المصنف فيما مر لا اذا فتح ما قبلها فعلى هذه اللغة يقال
ارضن في ارضين للمخاطبة لمناسبة الضمة وفي
نسخة لمناسبة الضمة والمراد على كلتيهما المناسبة للواو
الضمة لكونها اختها كما مر وفتح النون في الجمع
وكسره في المثنى اي لكون ذلك فارقا في جميع الصور
الا ان هذا الفرق ايضا لا يظهر اثره عند الاضافة
وانه قد يدعي انه لا يحتاج اليه في بعض الصور
المذكورة في الشرح اذ الف التثنية قد تقلب ياء فيحصل
في المثنى ياءان وفي الجمع ياء واحدة اذ الفه مفردة تحذف
ضاربان وضاربون هذا النوع والنوع الذي بعده داخلان
في اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعة واما عند النحويين
فالنوع الاول مشهور بامثلة المبالغة وامثلة التحويل
والثاني يعبرون عنه بفعل بمعنى مفعول او فاعل وهما
خارجان عن اسمي الفاعل والمفعول واما الصفة المشبهة
والامر فيها اظهر لفظا منصوب على التمييز فان قلت
مما ذا نقلت اما محول عن الفاعلية بالقائم والاصل
لان القائم لفظه مقام الفاعل واما تمييز عن المفرد

على المقدر والاصل لان القيام فاما ما مثل قيام
الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذه الاحكام التقطيع
من حيث هو هو وفي الصنف الاول ان يعود على القائم
مقام الفاعل وفي الثاني ان يعود على الجار والمجرور
لكن الاول باعتبار وصفه اي من حيث ان الذات
المسمات بالجار والمجرور موصوفة بكونها جارا
او مجرورا وهذا عندي اظهر وادق واحترز به
من حيث هو مسند اليه المرور في المعنى فان ذلك
هو المجرور فقط وهو مؤنث ومثنى ومجموع ان عنه
فاعل مسئولا قدم عليه فاسم كان ضميرها
على كل اولئك المشار به السمع والبصر والفؤاد
وعند غير صاحب الكشاف اسمها ضمير عائد المكلف
وفاعل مسئولا ضمير مثله وعنه فضلة وانما قال
ظاهر لاحتمال ان يكون التقديم اخرجه عن كونه فاعلا
وصار الفاعل ضمير السؤال اي بفعل السؤال * محمد
امر كلي اي حكم متعلق بكلي منطبق على جزئيات
اي منطبق موضوعه على جزئيات فاسناد الانطباق
اليه مجاز الميم المضمومة مطلقا في اسم الفاعل والمفعول
كان حرف مضموما او مفتوحا لينطبق في اكثر فعله

الوة

اي في فعل اسم الفاعل وهو اي فعله المبني للفاعل
تفيد الكسر باكثره للاحتراز عن اقله فان ما قبل
اخره مفتوح كيدحرج و الفج فهو ملفج قال في
الصحاح الفج الرجل اي افلس فهو ملفج بفتح الفاء
مثل احصن فهو محصن واسهب فهو مسهب فهذه
الثلاثة جاءت بالفتح نوادر انتهى وقد يقال ان مفعل
بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل
لم ينطق به في غير محصن ومن احصنت المراة زوجها
فهي محصن فهو عاشب قال في الصحاح تقول لمكان عاشب
ولا يقال في ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبتت العشب
انتهى واورس فهو وارس قال في الصحاح الورس
نبت اصفر يكون في اليمن تتخذ منه الغمرة للوجه ومنه
تقول اورس المكان واورس الرمث اي اصفر ورقه
بعد الادراك فصار عليه مثل الملاء المصفر فهو
وارس اي ذو ورس ولا يقال مورس وهو من النوادر
والرمث بالكسر مرعى من مراعي الابل وهو من الحمض
وايفع الغلام فهو يافع في ايفع الغلام اي ارتفع
فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر انتهى مستوية
خبر عن قوله فان لفظه بناؤه بالفاظ و الجار والمجرور

شرط الاشطر والاول خارج عن الماهية والثاني
داخل فيها **ففدعان** جواب شرط مقدر تقديره
ومهما يك من شيء ففدعان اي فدفرغا من السالم ان
تشرع **فجعل** ذلك الشيء والمراد مع المزيد عليه ويفهم
منه ان ضعف الشيء مثله كما يقول بعض الفقهاء
اذ معنى ضعفته جعلت له ضعفا او اضعافا اي مثلا
او امثالا لا ان ذلك اضعفته وضاعفته فتامل
لانه لايسمع فيه مشبعث ظاهر هذا التعليل
يقتضي تشبيه حال الناطق فيه بالاصم فاستعير
لهذه الحال اسم الصمم واسند اليهم ثم اسند
الى المشبه الذي ظرفه على سبيل التجوز في الاسناد
مبالغة فلا تكون التسمية بذلك لمعنى الشدة الشهرة
وقوته حتى كانه لا يحصل فيه اختلاج ولا تخلخل
فيكون من المعنى المقصود اثباته واخر قوله لانه من
الاشهر المحرم عن قوله سالاخر لكان اظهر **ولا يسمع**
فيه حركة قتال جعل الحركة من المسموعات
وهي من المرئيات قطعا ففيه تجوز والمراد لا يسمع
فيه صوت ناشئ عن حركة قتال **فاسكنت الاولى** بعد
نقل الفتحة منها الى العد الى الساكن قبلها **من الادغام**

صح

هو م

صاحبها هو وفي مجيء الحال من المبتدا نزاع وظاهر
كلام الشارح في بحث الجملة الحالية وفي باب الفصل
والوصل من المختصر والمطول منعه وكذا محشيها
من جنس المبتدا **اسم مفعول** اي توسعا واصله كما
يدل عليه ما سيذكره مطابق فيه ثم حذف الجار
توسعا واوصل الوصف اليه بنفسه فارتفع الضمير
به واستتر فصار اسم مفعول **من المطابقة** اي مصدر
قولك طابقت بين الشيئين اي اوقعت المطابقة اي
الموافقة بينهما لا قولك طابق الشيء الشيء وافقه
لان اسم المفعول هذا وقعت الموافقة له مع شيء اخر
منفصل عنه ومضاعف الرباعي وقعت فيه المطابقة
بين حروفه لا انه وقعت له مع لفظ اخر ويدل على ما قلنا
قوله طابقت بين الشيئين وقوله وقد طوبق فيه الفاء
واللام الاولى الا ان قوله الفاء واللام اصله بين الفاء
واللام على طريقة قوله طابقت بين الشيئين الا انه
حذف الظرف وهو بين واوصل الفعل الى المضاف
اليه توسعا فتامل **وقد طوبق فيه الفاء**
واللام الاولى الجاري على سنن قوله ويقال طابقت
بين الشيئين ان يقول طوبق فيه بين الفاء واللام

ويجوز في مصدره أي المضاعف بدليل قوله بخلاف
الصحيح والتعبير بالصحيح إشارة إلى أنه مرادف للسالم
إشارة إلى أنه يسمى الأصم أيضا فيه شيء لجواز أن
يكون قوله أيضا لأنه يسمى المضاعف اجتماع المثلين
قد يمنع حصول أصل اجتماعهما في مضاعف الرباعي
فضلا عن كونه مرتين إذ الاجتماع ليس هو وجودهما
في الكلمة على أي وجه كان بل على وجه تتاليهما من
غير فصل مثلهما أي مثل المعتلات وهو بدل والحال
وهو أن يجعل حرف موضع غيره آخر في قوله موضع
حرف إشارة إلى ما فرق به بعضهم بين الإبدال والتعويض
من أن البدل لا يكون إلا في موضع المبدل منه والعوض
يكون في غير المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء [illegible]
قال ولا يقال في هذا إبدال إلا مع قلته وفي قوله حرف
في الموضعين إشارة إلى ما فرق به هذا البعض بين
الإبدال والقلب من أن القلب يختص بحروف العلة والإبدال
يكون فيها وفي الحروف الصحيحة قال فالإبدال أعم
والقلب أخص والشارح تبع ابن الحاجب لقوله في
شافيته الإبدال جعل حرف مكان حرف غيره قال
الجاربردي فقوله مع حرف ولم يقل جعل حرف عوضا

في نسخ الحدهم

آخر

من حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة
وزنة ولا يسمى ذلك بدلا إلا تجوزا وقوله غيره احترازا
عن رد المحذوف في مثل أب وأخ واست فإنك إذا
نسبت إليها تقول أبوي وأخوي وستهي ترد لامها وجعلها
في مكانها فيصدق حينئذ أنه جعل حرف مكان
حرف ولا يسمى إبدالا إذ ليس جعل حرف غيره بل هو جعل
حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو
أخت وبنت عن التعريف فإنا وإن قلنا التاء فيهما عوض
عن الحروف لكن بالحقيقة في مكانه فإن المراد بكون
في مكانه أن يكون العوض فاء إن كان الأصل فاء كما في أجوه
وعينا إن كان الأصل عينا كما في قال ولاما إن كان لاما
كما في مارز إبدال الإعلال معنى المقصود أن كان الأصل كذلك
كما علم بالهمزة وفي عالم بالألف ومعلوم أن تاء أخت وبنت
ليس كذلك فإن قيل هذا التعريف غير مانع لأنه دخل فيه
مثل اظلم وأصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء الافتعال
لإرادة الإدغام ولا يسمى ذلك إبدالا لما ستعرف أن
الظاء ليس من حروف الإبدال فكان يجب عليه أن
يزيد قيدا آخر وهو أن تقول لا للإدغام فجوابه أن المصنف
لما بين حروف الإبدال علم أن المراد بحرف في قوله جعل حرف

من حروف انصت يوم جد طاه زل مكان حرف غيره
ليستقيم حينئذ ولا محذور انتهى **والحروف التي تجعل**
منها حرف موضع حرف آخر اي جعلا شائعا لغير
الادغام فان للشاذ النادر قد يكون في غير هذه والمراد
به الادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف كذا قال
الموادي وفي الجاربردي ان جميع الحروف غير حروف صوي
مشعر فهي من حروف الابدال تبدل لارادة الادغام
والباء والواو والميم وان كان من حروف صوي مشعر
فهي من حروف الابدال انتهى واما الابدال الشائع لغير
الادغام ففيه اختلاف كثير اكثر ما قيل فيه
اثنان وعشرون حرفا جمعها بالتسهيل بقوله لجد صرف
شكس امن طي ثوب عزته واقتصر الشارح هنا تبعا
لابن الحاجب والجاربردي وغيرهما على اربعة عشر
حرفا يجمعها قوله **انصت يوم جد طاه زل** فانصت
فعل من الانصات ويوم منصوب به على الظرفية
وجد مرفوع مبتدا وطاه مجرور مضاف اليه وهو علم
رجل وزل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على
جد وجملة زل والجملة منها في محل جر باضافة يوم
اليها **وكل منها يبدل من عدة حروف** فالهمزة تبدل

من سبعة الالف والتاء والواو والهاء والعين والخاء والغين
نحو آء وكساء ورداء وماء وباب نحو صوا اي صرخ
وراءه اي رعبه والنون تبدل من ثلاثة احرف
اللام والميم والهمزة نحو لعنه اي لعل واسود قاتن اي
قاتم وصنعاني والصاد تبدل من السين صراط والتاء
تبدل من ستة الطاء والدال والواو والثاء والصاد
والسين فستاط وناقة تربوت اي دربوت من الدرب
به وثوات وثنتين ولصت اي لص وست والدال تبدل
من ثمانية عشر حرفا الالف نحو دينار والواو نحو ايت
والهمزة نحو ثير والهاء نحو دهيت والسين نحو سادي
والباء نحو الاداني والراء نحو قيراط والنون نحو اناسي
والصاد قصيت اظفاري والضاد نحو تقضي البازي
واللام املت والميم انتما اي ادغمت والعين نحو صفادي
والدال نحو تصديه والتاء نحو انصلت في الثالث
والجيم نحو شيره اي شجره والكاف نحو مكاكي والواو
تبدل من ثلاثة احرف الالف نحو ضويرب والياء نحو
نحو موقن والهمزة نحو مومن والميم تبدل من اربعة حرف
الواو نحو فم والنون نحو البنام اي البنان والباء نحو مازلت
راتما اي دائبا والجيم تبدل من الياء مخففة ومشددة

والثاء نحو

كالزاي

كقوله جحنج والدال تبدل من اربعة احرف التاء
في الافتعال بابازاء دال او ذال او زاى وجيم نحو جز
معوا والطاء نحو المراد في المطا لكان نحو مطحول السوة
والذال نحو ذكر في ذكر جمع ذكره والطاء تبدل
من حرفين التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق
والدال نحو مط الحرف اعمده والالف تبدل من
اربعة احرف الياء نحو باع والواو نحو قال والهمزة
نحو كاس والنون الخفيفة نحو لنسفعن والهاء
تبدل من خمسة احرف الهمزة نحو هيال والالف
من نحو هنه والواو باهناه والياء نحو هذه علم وجه
والتاء نحو طلحة وقفا والزاى تبدل من حرفين
السين نحو نزل والصاد نحو زدقا واللام تبدل
حرفين نحو اصيلال والضاد الطجع اذا تقرر ذلك
فقول الشارح من عدة حروف ينقض عمومه بالصاد
المهملة كما مر اصله املات اشارة الى ان قوله
بمعنى املت لا يقتضي انه اصله لجواز ان يكونا
اصلين متفقي المعنى نحو دهديت اي دهدهت
الحجر اي دحرجته وصهصيت اي صهصهت
اي قلت صه صه فهي اليه تشوش التشويش
بالنظر

بالتحريك النظر بوجه العيب تكرا وتنقصًا ومن
خفي الى ذلك حيث مثل بما وقع الابدال والحرف
في حروفه الاصلية من امثلة المضاعف ان يسكن
الحرف الاول اسكان الحرف الاول شرط للادغام
لا شطر منه لحلول الفاصل وهو الحركة هذا بناء
على ان الحركة عقب الحرف لا معه يسكن عند
ادغامه فيه اشارة الى ان المن من الاسكان شرط
لا شطر وهو من باب الافعال كالاقشعرار هو
من مزيد الثلاثي ملحق بالمزيد من الرباعي كاقشعرار
فوزنه في الاصل افعال ثم بعد الالحاق افعلال
وما بقي من ابواب مزيد الثلاثي فبعضه لم
يجئ منه المضاعف كما في افعول وافعنلال
وافعنلى وفي فوقهما يجئ اشارة الى جواز المجئ من كل
باب وان تخلف بعدم الوضع او ضمة فعل
الاثنين وكذا او لام اوضمة جماعة الذكور يحتمل
ان يكون ماضيا مبنيا للمجهول وان يكون امرا
وعليه اقتصر الشارح من المزيد فيه مطلقا
ماضيا ومضارعا وامرا ومن المضارع اي
مضارع الثلاثي المجرد وهما ماضيه وامره

فيهما المذكوران في المتن ونحو ذلك كالماضي المجهول
وصن البلد اذا كثر صبابها بكسر الصاد جمع صب
وفتحها دويبة معروفة وفي الصحاح صن البلد
واصن ايضا اذا كثرت صبابه ولا يصح في صبابها
فتح الصاد على انه جمع صبابه اي سحابة تغشى
الارض كالدخان لان قصد اصن بالفك عنه قال
في الصحاح تقول اصن يومنا وتأنث البلد
في عبارة الشرح بتأويل القرية كالخطاب
ادخال الكاف مع استيفاء انواع الضمير المذكور
فيه نحو ونونه اي نون المتكلم فيه يجوز اذ الضمير
هو كلمة نا لا النون وحدها مطلقا في الماضي
والامر وهو قيد في نون جماعة الاناث ماضيا
كان او غيره حال اي كان ومعمولها من فعل في قوله
فيما مر في كل الصلاية الخ نحو مددت اي بعض
مددت الى مددتن ولو اسقط الشارح الغاية
من التعداد لكان اظهر وهذا حرف الشرط
اي اسم الشرط بالضم والفتح والكسر لا وجه لما
في الشرح من عطف الفتح بالواو والكسر باو بل
على اسكان الاول فقد يقال بل لا يتوقف

الا على احد حروف الباقيه ولا يتعين اول المثلين لذلك
ولا يتم بذلك اي بالواحدة الفاشية فان كان
اسم الفاعل والمفعول من الابواب المذكوره في قوله
فيما مر في نحو مد الى قوله تماد بماد وجب اي الادغام
ولا حاجة الى التقييد بان يقال ما لم يتصل به الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ الضمير المذكور لا يتصل
بالاسماء بخلاف الافعال والا اي وان لم يكن
من الابواب المذكورة بل من الابواب التي جاء فيها
التضعيف ولا سبيل الى الادغام كما في ممدد فهو
ممدد امتنع اي الادغام لما مر لا الامر من الاقسام
ولا ايجاب ما لبس المهموز ما الاولى يحتمل الزياده
فقوله من الاقسام بيانا لما الثانيه ويحتمل ان تكون
موصولا اسما فالثانيه بدل او نكرة بمعنى
شيئا منصوبه على الحال ومن الاقسام بيان لاحدهما
فكانه اي ماله من الاقسام يحرك نفس السامع
اي السامع لان له اقساما واحكاما ليست للمهموز
في طلبها اي طلب ماله من الاقسام المذكورة والاظهر
طلب المعتل من حيث احكامه واقسامه فانه اشتق
من اصوله حرفا علة لخروج الصفاء عن احدها حرف علة

بعض ويلزم من صدق ذلك صدق ان احد صول
حرف علة وهو عين صدق التعريف ضرورة لان
الواحد جزء بما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقق الكل
فصدقه لازم لصدقه بالضرورة وقد يرد بان
ذات الواحد هو الجزء اللازم تحققه لتحقق
ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف
الوحدة اى الانفراد وذلك غير جزء لما فوقه ولا
لازم له بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات
واحدة باعتبار واحد ومن ثم صح اعتبار مفهوم
العدد فيه وفى غيره لانفصال الواحد ليس بعدد
لانا نقول الصحيح انه عدد ولئن سلم فمفهومه
معتبر وكونه لا يسمى عددا مبحث اخر خارج لا يتوقف
عليه اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما تعين
فيه للدليل الدال على الاعتبار فى المسمى سواء سمى
بالاسم الخاص به اولا والا ترى ان الدليل
دل على اعتبار المفهومية فى الشرط مثلا فى اكرمك
ان جئتنى سواء سمى شرطا اولا ولا تنس فى هذا
المقام ما نصوا عليه من ان الشرط قد يوجد بشرط
شئ اولا بشرط شئ والفرق بينهما غير يسير فى حقيقه
العلة

العلة اى معناها الحقيقى لغة او ماهيتها ٥
المتحققه فى الخارج بحسب اللغة ايضا بذلك اى
وبان الهمزة ليست من حروف العلة الذى هو مذهب
الجمهور فالاشارة راجعة الى قوله خلافا فلابد
لابد علينا ان نشير اليه اسم لا محذوف اى لا باس
علينا فى ان نشير اليه وليس قوله ان نشير اليه
مبتدا وعلينا خبره لكون المراد ان الاشارة اليه
ليست واجبة علينا لوجهين احدهما وجوب
تكرار لا والاخر وهو متعلق بقوله وهو ان الحروف
لا تسمى حروف المد واللين اى لا تسمى حروف المد
ولا حروف اللين وهذه حروف العلة المتحركة
فى غير الالف هو الواو والياء فان قلت هذه اشارة
على ما قلت الى جمع حروف العلة وغير الالف
حرفان فكيف يخبر عنها بالغير مع عدم المطابقة
قلت الجمع فى هذه باعتبار الافراد الشخصية وهى
ممكنة التحقق فى افراد الواو وحدها فضلا عن
افرادها وافراد الياء فتامل والسر فى قوله
فى غير دون قوله غير الالفان اشارة الى ان تقيد ان
الغير يكون تارة حروف علة فقط وتارة غير حروف

العلة فقط واسقاطها يفيد انه لا يفيد لاحرف
فقط لانها تخرج في لين من خشونة اللين عبوم
صفة تقتضي قبول الغمز الى داخل ويقابله الصلابة
والخشونة صفة مبدأها عدم استواء الاجزاء
في الوضع ويقابلها الملاسة وهما حقيقة من صفات
الاجسام واستعمل الشارح الخشونة هنا
مقابلة للين فالمراد بها الصلابة فقوله من خشونة
تفسير اللين والمراد باللين باتساع المخرج تقتضي
انها حروف لين وان تحركت تعليل حصول
اللين فيها بسبب السكون باتساع المخرج يعني
ان سكونها اوجب فيها لينا لاتساع مخرجها
بخلاف غيرها فان ضيق مخرجها لا يصير
سكونها موجبا للين لانضغاط الصوت
المقتضي لصلابته واما اذا كانت متحركة فلا
لين لان الحركة توجب قوة وصلابة
للحروف وان اتسع مخرجه فقوله لما فيها اي في حروف
العلة ساكنة وكذا الضمير في مخرجها ولانها
في هذا الكلام بحثان احدهما ان الواو مخرجه الشفة
فلا عمل للسان فيه ساكنا ولا متحركا والثاني

انهم

انهم نصوا على ان مخرج اللام اوسع المخارج مع
انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا وقد يجاب عن
الاول بان السالبة صادقة بسلب الموضوع او
المراد باللسان المحل تغليبا وقد يجاب عن الثاني بان
انحراف اللسان فيه منع من لينه وزيادة حرف
لين ايضا وزيادة حرف مد ايضا زيادة ايضا لافادة انه مع
تسميته بما صاحبها يسمى بما قبلها وهذا في اقسام
من يقول فقط كما قال في القسم الاول ونقل
عن المصنف في تسميتها حروف اللين والمد اي تسمية
كل من حروف المد وحروف اللين سواء كانت
متحركة او ساكنة قبلها حركة من جنسها او لا
والناقل وتبعه وقال بعض الفضلاء في شرح
الباب انما سميت لينة وحروف المد وحروف
اللين وساق هذا الكلام بعينه وقال في آخره الا
ان الالف اشد امتدادا واستطالة اذ كان اوسع
مخرجا اي حيز اذ كان احد حروف الاصول اسم
كان ضمير يعود على الالف واحد منصوب خبرها
ومن المعتل حال من حروف الاصول بخلاف الالف الاسماء
الغير المتمكنة يرد على عمومه ذا في الاشارة فانهم

صرحوا بانها منقلبة عن واو او ياء لان حروف العلة
فيه اما ان تكون متعددا اعلم ان ما بعد اما في نحو
هذا التركيب وهو ان يكون مؤول بالكون وهو معنى
وقد وقع خبرا عن حرف وهو اسم عين ومن المعلوم
انه يمتنع ان يقع المعنى خبرا عن العين الا بتاويل كما في زيد
عدل او رضى فيجب التاويل في نحو هذا التركيب اما في
المبتدا بان تقدر له مضافا محذوفا اي لان حال حرف
العلة اما كونه متعددا وهذا اوفق بمذهب البصريين
واما في الخبر بان يؤول المصدر بمشتق اي لان حروف
العلة اما كائن متعددا وهذا اوفق بمذهب الكوفيين
وقريب من هذا ما ذكروه في قوله تعالى وما هذا القرآن
ان يفترى من دون الله اضافة لفظية بدليل صحة
وقوعه صفة للنكرة نحو هذا لفظ معتل الفاء في
احتمال الحركات اي احتمالها حروف الحركات بخلاف
الاجوف فان عينه لا تحتمل الحركة لان تحريكها مع فتح
ما قبلها لوجب نقلها فلذا انقلب الفاء والناقص
فان لامه لا تحتمل الحركة لما ذكر وان احتملها مع الف
التثنية لان قبلها يوجب حذفها لالتقاء الساكنين
على غير حده فيحصل لبس بالمفرد لما وقع بين الياء والكسرة

نقل

نقل اذ الياء في تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين
كسرتين قبلها وكسرة ما بعدها والواقع بين شيئين
يضاد انه مستثقل كالضمة الواقعة بين الكسرتين
بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم اهمل في الكلام وزن
فعل بكسر الفاء وضم العين على ما قيل مع اعلال
فعلها اي مع اعلال فعلها اي تغيير حروف العلة فيه
واعلم ان مراد المصنف بقوله يكون على فعلة تقييد
المصدر الذي يحذف فاؤه تقييد هو ان يكون ذلك
المصدر مما اي من جنس المصدر الذي حذفت الواو
من مضارعه بان يكون المضارع المعتل الفاء على يفعل
بكسر العين اذ المصدر لا يحذف فاؤه الا اذا كان مضارعه
يفعل المكسورة العين لا غيره كوجل يوجل وجلا ووضى
يوضى وضاءة لكن المصنف ترك التصريح بهذا القيد
واستغنى عنه بقوله الذي يكون على فعلة بكسر الفاء
لافادته معناه لان مصدر المعتل الفاء اذا لم يكن لها
اي للهيئة ليس على فعلة الا فيما المضارع منه على يفعل
بكسر العين حكم لا استقراء والتتبع و الوجهة اسم
مصدر قال السمين في اعرابه في قوله تعالى ولكل وجهة
في وجهة قولان احدهما ويعزى للمبرد والفارسي انها

اسم للمكان المتوجه اليه وعلى هذا يكون اثبات الواو
قياسيا اذ هي غير مصدر والثاني انها مصدر بغير
الزوائد وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال لعله كره
حذف الواو من المصادر وقد اثبتوا فقالوا وجهة
في الجهة وعلى هذا يكون اثبات الواو شاذا منبها
على ذلك الاصل المتروك في عدة ونحوها والظاهر
ان الذي سوغ اثبات الواو وان كان مصدرا انها
مصدر جاء على حذف الزوائد اذ الفعل المسموع
من هذه المادة توجه واتجه ومصدرها والاتجاه
ولم يسمع فيه فعله وجه يجه كوعد يعد وان كان الموجب
لحذف الواو من عدة وزنة الحمل على المضارع لوقوع
الواو بين ياء وكسرة ولم يسمع مضارع فحمل مصدره
عليه فلذلك قلت ان وجهة مصدر على حذف
الزوائد لتوجه او اتجه انتهى اقول وهذا الاخير
الذي اختاره هو المراد بقول الشارح اسم مصدر
اذ اسم المصدر هو المصدر الجاري على غير فعله فذاك
كان عليه ذكر حذفها في الاعراب ليكون
قوله ونسلم في سائر تصاريفه سالما من
النقض والنفي كانه غاير بينه وبين الجحد بان الجحد

نفا

نفا ما علم ثبوته والنفي اعم ويمكن ان يدفع بانه
بان يقال ان حذف الواو استمر ليدل على ان الفتحة
اصلها الكسرة ولو اعيدت لزوال هذا العرض
عطف على قوله قد يحذف الصواب ان يقول
على قوله يحذف اي والواو تثبت لو قدر ذلك
بقوله اي وتثبت الواو لتناسب الحدثان والمتعاطفين
وليست هذه من لغة بني اسد من لغتهم كسر
حروف المضارعة حتى الياء اذا كان بعدها ياء
اخرى فما المانع من ان واو يوجل قلبت ياء تخفيفا
فجاز عندهم كسر الياء التي هي حرف مضارعة
في الصحاح في وجل وفي المستقبل منه اربع لغات
يوجل وياجل وييجل بكسر الياء وكذلك فيما اشبهه
من المثال اذا كان لازما فمن قال ياجل جعل الواو الفا
لفتحة ما قبلها وييجل بكسر الياء فهي لغة بني اسد
فانهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل كلها
بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم ومن قال
ييجل بناه على هذه اللغة ولكنه فتح كما فتحوا في
يعلم انتهى فانت تراه صرح في الكسر بانه لغة
بني اسد قعدك هو بالقاف ثم العين المهملة

ثم الياء التحتية ثم الدال المهملة المضمومة هو عند
العرب قسم منصوب بفعل القسم محذوف اي
اقسم عليك بقعدك اي بالقاعد عندك الذي
هو موضع حديثك وسرك مثابت هذه
اللفظة تقع في بعض النسخ وهي بالتاء المثناة الفوقية
والالف ثم الهمزة ثم الباء الموحدة التحتية في الصحاح
وأثاب الامر تثبيتا استقام تعدد الابتدا
ولذلك كتب ابن في هذا اسك بالالف والوقف
عليها ولذلك كتب زيدا بالالف ابدالها في الوقف
من التنوين وفي جاء زيد ومررت بزيد بترك
الالف لعدم التنوين فيهما رفعا وجرا لكن يرد
على المصنف تقدم انه اشار الجواب بالعبارة التي
بيناها فلا وجه لتكرير الايراد لئلا يلزم حذف فاء
وهي ان الواو لا تحذف مع المفتوح العين ولا يصح
تفسير القاعدة بقولهم يحذف من يفعل المكسور
العين اذ الحذف من المفتوح لا يخرجه عن وجوب الحذف من المكسور
لعدما يفيد القصر على الكسر فمن ثم ضعف قد يقال
استقر كلامهم افادة العلم في الغالب بان الحذف
عليه الكسر والظن الغالب في غيره بانه مثله والظن
لا يغني

في مثله كاف في بقا اعلم انما ضبطه مكسور
العين فالوجه يفرق بحسب فلو حكم بانه في الاصل
يفعل بكسر العين فربما الحكم بذلك لاجل حذف
الواو الذي اعلم انه لا يكون غالبا الا مع الكسر
وكسر عين الماضي لا بيانه لورود نحو الذي في المعتل
الفا كثيرا كورث يرث وغير ذلك مما مر في اول
الكتاب وان كان شاذا اي خارجا عن القياس
دون الاستعمال فعلم ان المضارع فرع الماضي لما
مر غير مرة فاذا سمع المضارع الذي هو فرع عن وجود
الماضي ولم يسمع الماضي علم من وجود الفرع وجود
الاصل ومن سماع الفرع دون الاصل اماتة الماضي
اي ترك استعماله مع كونه قد وقع وعطف قوله
وتركوا استعمالهما يبين ان المراد بقوله اماتوهما اذا اكمت
ارضه اسفله والضمير للفرس من سمائه اي اعلاه جرى
وهو مودع اي متروك لا يحركه احد ولا يجشه واحد
مصدق بفتح الميم والدال اي صدق فهو
مصدر ميمي في الصحاح ويقال للرجل الشجاع والفرس
الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق الحملة
وصادق الجري كانه ذو صدق فيما يعد له من ذلك انتهى

واصله ذ ربد في الصحاح وذنه بذ ره مثل وسعه
يسعه وقد امت صدره انتهى ومقتضاه ان ماضيه
مكسور العين وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر
بحث لعل وجهه ان الضرورة هي الالجاء وايقاع
مودوع في البيت لم الجيه وزن ولا قافيه لان متروكا
يفيد معناه فان كان الامر ذلك فجوابه ان الشعر
مظنة الضرورة وان تخلف المائة ولو لورد هذا
البحث في ودع لكان وجيها لانه قراية عروة
بن الزبير وابنه هشام ابو حيوة وابن ابي عبله
قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى لكن ينبغي
ان يعد لفظ الكتاب على الاول الذي اثباته في
النسخ كتابته بالاسود من غير خط بالاحمر وذلك
وضع وهو من الشرح وهذا الكلام صريح في انه من المتن
اجاب بانه لم يحذف هذا الكلام يدل على ثبوت
ما اجاب في المتن كما يدل عليه ايضا قوله وهذا
في بعض النسخ وقوله حاشيته الحقت بالمتن لكن
اثماما اثباته في النسخ بغير علامة المتن فهذه اللغة التي
تقلب الواو والياء تاء واحترز به من اللغة الاخرى انه
في المتن التي لا تقلب الياء تاء فانه لا يلزم ذلك ولو قلبت

الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء اي لا يجوز ذلك في هذه
اللغة لان الياء التي قلبت فيها تاء هي الاصلية دون المنقلبة
عن غيرها كما في المنقلبة عن الهمزة كاتزر في ذاتيه
بمعنى تذريه لان ظاهر هذه النسخة ان الضمير يدعيان ويقلبان
عايد الى شي واحد وهو الواو والياء وفساده ظاهر فيحتاج تصحيحها
الى التاويل بما ذكره الشارح والاولى سالمة من هذا فيكون
اصح معنى من غير ادغام اي من غير قلب الى التاء الفوقيه
بل تبقى التاء التحتية اصلية كانت ومنقلبة عن واو
مبدلة من التاء فاتصلت نحو ان اتصلت اصله
اوتصلت ابدلت الواو تاء على اللغة الاولى ثم ابدل الحد
حروف التضعيف ياء كما في حسبت بالحاء اي حسبت
به اعلم ان المضاعف بعض القاف يعني الواوي لا يكون
مضارعه الا مفتوح العين فلا يكون ماضيه الا مكسورا
اما الضم اي اما انتفاؤه من المضارع المضاعف
المذكور منتف في المثال الواوي الذي هو اعم من المضاعف
والانتفاء من الاعم يستلزم الانتفاء من الاخص فان قيل
قد تقدم ان الواو لا تحذف من المثال اذا كان بعدها كوجه
يوجه اي صار شريها قلت هو وزن عارض وقع التحول
اليه من الفتح في الماضي الكسر في المضارع للدلالة على

صيرورة معناه كالسجية والطبيعة فليتأمل فإن قلت
ممكن أن يحمل قوله المثال الواوي على المفتوح العين فلا يعارض
وجه توجيه وإن كان وزنا أصليا قلت فلا يكون انتفاء
الضم منه منتجا لانتفائه من مطلق المضاعف
الواوي كما هو المدعى فليتأمل وحديث انتفاء الضم زيادة
على ما في الجاربردي ونصر ولما كان حذف الواو في مثله
أي مثل يعد ولجبا لم يبن المضاعف منه على فعل الفاء كحووت
بفتح العين لأنه حينئذ يكون مضارعه مكسور العين
وكان الواجب حذف الواو فلم يدغم لزم خلاف القاعدة
ولو ادغم لزم الاختلال للإعلال لين انتهى وعلمنا
أي القياس بالاستقراء فإن الأحكام الكليات إنما تستفاد
من العلوم الجزئية جمع المؤنث الغائب أي قيد بالغائب
لأن ما عداه من المؤنث المتكلم والمخاطب داخل فيما
قبله وليس شيء إذ لفظ فعل بالضم وفعل بالكسر
أعم من الأصلي والمنقول أعم لا إشعار له بأخص منه
فلا يتوجه عليها المذكورة وللبعض المتأخرين فيه
هنا كلام آخر يطلب من شرحهم يعني بهم ابن الحاجب
في شافيته ولما بان سدنه الآخر ما نصه جواب
اعتراض آخر وهو أن يقال سدنه وقلنه وسوده

وقد

وقوله بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة
العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فقد
جاء فعل متعديا والجواب منع أنه في الأصل مضموم العين
وذلك لأن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ولم يجئ
في الصحيح فعل بالضم متعديا فهو بالأصل بفتح العين ثم
اختلف العلماء في كيفية صيرورته إلى ذلك فقال
بعضهم أصل سددت وبعت سوت وبعت بفتح
العين ثم لما علم أن العين تحذف لالتقاء الساكنين
عند قلانيها الفاء وهي لا تميز الواوي عن اليائي
حولوا الواوي إلى فعل بالضم واليائي إلى فعل بالكسر
ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء فحذفت لالتقاء
الساكنين فقيل سدت وهبت ورده المصنف
يعني ابن الحاجب بقوله لا النقل أي ليس الضم في
للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من نقل باب
إلى باب يخالفه لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما
معنى فلاختلاف معاني الأبواب وأشار إلى أن الصحيح
أن الضم والكسر لبيان بنات الواو والياء وتقريره أن
يقال تحركت الواو والياء فيهما وانفتحتا قلبتا ألفا وحذفت
ثم ضم الفاء في الواوي وكسر في اليائي دلالة عليهما وأما

فيها فاعادة العين بعد حذفها موجودة في الجميع **خفن**
بفتح الفاء امر لجماعة الاناث نحو **دعت** بحذف اللام
لالتقاء الساكنين وهما **دعنا** بحذف اللام ايضا وان كانت
التاء هي حد الساكنين متحركة لاجل الالف هذا لان
هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها لكون تاء التانيث
موضوعة على السكون **دون دعا** اي فيقال دعا بحذف
اللام لا دعانا باعادة اللام اعتدادا بالحركة لانه لا يجوز
الاعتداد بها لما مر **ولا يجب ان يجوز في اغز** مسندا الى
ضمير الواحد **اغزن** مؤكدا بالنون **بدون**
اعادة الام التي هي الواو اذ النون حينئذ مشابهة لواو
الضمير في لحوق الفعل واللام لم تعد مع المتصل
الذي هو واو الضمير فكذا لا تعاد مع مشابهة
نون التاكيد وهذا معنى قوله **لانه اي اللام لا تعاد**
مع المتصل الذي هو الواو وكذا لا تعاد اللام مع ياء الضمير
كقولك للواحدة اغزن بالكسر واعلم ان ههنا
فيما رأيت نسختين احدهما وهي التي تقدم الان شرحها
ولا يجب ان يجوز في اغز اغزن على ان يجوز مثبت
لا منفي واغز في قوله اغز محذوف الواو ولا يجب
ان لا يجوز في اغزوا اغزن مع معناها وان لم يكن

الاعنو الثاء م

والاخرى م

ارتكب الاولون المحذور لما راوا انهم لم يفرقوا في خفت
وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة لبيان
بنات الواو لوجب الضم في خفت لبيان البنية ونقول
ان الدلالة على البنية اهم من بنات الواو والياء لتعلق
الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولم يمكنهم الدلالة على
البنية في قلت وبعت اذ لو فتحوهما لما ذكر حركة العين
لم يتركوا البيان بنات الواو والياء حذرا من فوت
المقصود اجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة
تدل انه مكسور العين لعين فراعوا فيه بيان البنية
والمراد بنات الواو المعتل الواوي وبنات الياء المعتل
اليائي لبيان انه واوي او يائي انتهى **لانه اما واوي**
او يائي اي لان المضارع **واعلال المبني للمفعول من الجميع**
اي من جميع اقسام المضارع المذكورة حركة **اصلية** هي الحركة الاخرى
او **متسا جرها** اي الحركات لاجل الضمائر المتصلة
بالفعل المضارع باعادة **العين المحذوفة** هذا ظاهر في المثال
الاول واما ما عدا فبالرجوع اليه لكونه اصل الجميع
فالفعل المتصل به الف الاثنين وهو فعل الواحد متصل
به الف الاثنين وكذا فعل المخاطب هو فعل الواحد
متصلا به ياء المخاطبة فالعلة فيه هي العلة

المراد بالمتصل في قوله لما يشبه ضمير الفاعل المتصل
الالف فقط بل مطلق الضمير الشامل لها وللواو والياء
وجب اعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقا فيجب ان
لا يجوز في اعزوا مسندا الى ضمير الجماعة الضمير اعزون
بدون اعادة اللام لاتصال واو الجماعة لكن
اعزن بدون اعادة اللام جائز بل واجب لانه
لا انعقاد عند المتصل الذي هو الواو وكذا اعزن
بالكسر يجب ان لا يجوز لاتصال ياء الضمير به لكنه
جائز لانه لا انعقاد اللام عند المتصل الذي هو الياء
فقد تبين ان كلا من النسختين صحيح المعنى والله اعلم
يقال زاد الشيء ومعناه ازداد **وما زاد
غيره** جعله من زاد وظاهر عبارته ان تعديه
الى واحد فقط واطباق المعربين على ان ايمانا
من زادتهم ايمانا مفعول يخالفه **حملا له على المجرد**
الذي هو حاب اي قطع ولذا اي ولان الاعلال
في الفرع انما هو بالحمل على الاصل **لم يعلوا نحو عور
وسود** فعلان ماضيين مفعولين بالهمزة من
عور وسود كما في قولك اعوره الله اي اسوده
اي عوره وسوده قال الهرادي نعله نعله اعلال

يعود

يعود ويصيد مضارع وصيد وكذا ما تصرف منه
نحو اعوره الله انتهى وفي الصحاح اساد الرجل واسود
بمعنى اي ولد غلاما سيدا وكذلك اذا ولد غلاما اسود
اللون انتهى ولا يصح ان يقال اعور واسود صفتين
مشبهتين لان الاسم لا يقبل الاعلال اذا وافق
المضارع في عدد حروفه وحركاته لا بشرط واحد
من اثنين اما موافقته له في وزنه دون زيادة
كمقام ومقيم ومبين واما موافقته له في زيادته
دون وزنه كتحلىء من البيع بالاعلال واما الموافق
له فيهما نحو ابيض واسود واطول منه وابين
فيجب تصحيحه **كما لا يعل الاصل** الذي هو افعل
وافعال بتشديد اللام فيهما اما افعال فقال
الجاربردي وصح باب اعوار واسواد لان الواو لا
تحركت الفاء وحذفت همزة الوصل وحد الالفين
منهما ويقال عار وسار فلم يدر اهما افعال وفاعل
واما افعل فقال المرادي انما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس
بمثال ايما المال وذلك ان يقول علت عنه الاعلال
المذكور لقيل باض فكان نظن انه فاعل من البضاضة
وهي نعومة البشرة **اعماد واسواد** بفتح الهمزة وتخفيف

الاام اصلها اعور اسود المتقدمان وعار وكذا معلق
من عور وسود لعارت عينه اى عورت والهمزة للاستفهام
ام لم تعار اى ام لم تعور مصائغ والالف مبدلة
من نون التأكيد ونحو حيلت بضم الياء وفتحها
حيلت الناقة وحيلت ايضا اذا وضعت عن قرب قال فى الصحاح
ولدها احالا لبفرغ منه الذئب فلا يفرسه ويجوز
تسكينها قال فى الصحاح وقد حالت السحاب
واحيلت وحايلة اذا كانت ترجى المطر وغيلت
المرأة اذا سقت ولدها الغيل والغيل بالفتح اسم
اللبن الذى ترضعه وطيبت صاحبته وهى ترضع وغيمت
السماء اى فى الصحاح وقد غامت السماء واغامت وغيمت
وتغيمت وغينت كله بمعنى وغيم القوم اى اصابهم
غيم والغيم العطش وحره انتهى فيجوز فى الياء الضم
والفتح ايضا وطيبت لم يذكره فى الصحاح وانما فيه
واطابه بمعنى وطيبه ايضا ولعل معنى اطيبت صرت
ذا طيب او جعلت الشئ طيبا غير خبيث وحولت
فى الصحاح واحالت الدار واحولت اى اتى عليها حول
وكذلك الطعام وغيره فهو محيل ومحول ومنه طل محول
واحال الرجل بالمكان واحول اى اقام به حولا وفيه
ايضا

ايضا ورجل احول بين الحول وقد حولت عينه واحولت
ايضا بتشديد اللام واحولتها انا واطولت وفى
الصحاح واطلت الشئ واطولت على النقصان والتمام
انتهى لانه اسم المصدر كالكلام اى فى صدر الشرح عن الصحاح
من ان الاسم الحول لكن ما فى الصحاح انه اسم مصدر لحول
بالتضعيف على الحمل لعدم مجاورته لفعله فى عدد الحروف
ولا يلزم منه كونه اسم مصدر لحال كما هنا المجاورة
له فى ذلك ونظيره ما قالوه من ان نباتا اسم مصدر
لانبت ومصدر لنبت لا يقال المصدر هو حوول
او فعول قياس مصدر فعل العين اللازم لانا
نقول هو مصدر له للمجاوزات المذكورة وكونه قياسا
او لا خارج عن ذلك ولم تقل حركة الياء المنقلبة
عن الواو فى انقياد حتى اى حتى تقلب الياء الفا لتحركها فى الاصل
وانفتاح ما قبلها الا بحملها فى اقامة لان ذلك المصدر وهو انقياد
فرع الفعل فى الاعلال ولا اعلال فى فعله اى فعل انقياد وهو
انقاد فلا يجرى النقل فيه لانه تابع فى فعله فى نوع
الاعلال وجودا او عدما وفى نسخة ولا اعلال فى فعله اى
الاعلال بالنقل والقلب وانقاد لازم تخصيصه
بذكر اللزوم مشعر بان استقام متعد وسيصرح به

في قوله واستقم الامر وتحقيقه ان استقام بمعنى تقوم
لازم وبمعنى طلب تقويم شيء متعد وحمله على المعنى الثاني
ويصح ان لا يعل قيد الصحة بعدم الاعلال
دفعا لتوهم انها عدم الاعتلال كما هو معناها الحقيقي
بخلاف هذه فانه لا يقال هذه الجملة في الحقيقة هي
الجواب اذ السؤال عن علة عدم اعلال هذه لا عن علة
اعلالهما واما الواو والياء فظاهره ان العين ما بعدهما
وفي ما تقدم في فعل نقل جواز الوجهين عن سيبويه وعلم
ان الجواب لا يتناول اسود وابيض واسواد وابياض لان
ما قبل العين فيهما ليس احد الثلاثة واسم الفاعل
قال بعض المحققين هذا الابدال جار فيما كان على فاعل
وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز للبستان
قال صعده لانه في جائز بالجيم والزاي وهي خشبة
تحمل في وسط السقف وايضا تسمية الشيء بالشيء
لا تقتضي تخصيصه به حتى لا يلزم تعليلها بما يختص
بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه
عاما بل يجوز ان يسمى غير ذلك المسمى بذلك الاسم
وان لا يسمى به كالقارورة للزجاجة لاستقرار المائع
فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز مما لا يسمى

به الثاني هما لام الفعل من الناقص هذه الزيادة خصصت
القاعدة بالناقص والتمثيل لها بالاسم مناف فالصواب
حذفها واجراء لفظ الكتاب على ظاهره ونفزوان
وبرهيان مبنيين للمفعول خصصهما بالمثال المذكور
اذ فتح ما قبل الواو والياء فيهما مبنيين للفاعل منتف
اذ هو في نفزوان مضموم وفي برهيان مكسور واما رضيان
مضارع ضرب بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع
مطلقا لا دعي الى البناء بالمفرد ولو في صورة واما غزوا رميا
فالتباسهما مطلق واما عصيان ورحيان فعند الاضافة
واما رضيان ونفزوان وبرهيان فعند دخول الناصب
وارضيا مقتطع من المضارع فهو فرعه وان كانت ضمة
او كسرة تسقطان اي تسقط حركتا اللام المذكورتان
الى ما قبلها بعد سلب حركته لثقلهما اي لثقل
حركتي اللام المذكورتين على اللام وتسقط اللام اي فلاجل
سقوط حركتي اللام او نقلهما تسكن اللام فتحذف لالتقاء
الساكنين وهما اللام وواو الضمير فحركتا اللام المذكورتان
وان كانتا متحدتين بالذات اعني الضمة لا انهما باعتبار
ما قبلهما اثنتان وهو فعل الاثنين اي والتقاء الساكنين
في فعل الاثنين تقديري وقد عرفت منه اشارة الى هذا

وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في ان المحذوفة
لام الفعل دون واو الضمير وياءه هو ما مر
في البحث المذكور من ان نون التأكيد مع غير الضمير
البارز يشبه الضمير المتصل في كونها كالجزء
من الفعل لاتصالها به لفظا ومعنى فلو كان
المحذوف في تغزون واغزون مثلا واو الضمير لزم
عند اتصال نون التأكيد به ثبوت اللام فقيل اغزون
بثبوت اللام مضموما لان نون التأكيد حينئذ يشبه
بالف الاثنين المتصلة بالفعل فتثبت اللام مع
النون كما تثبت مع الالف نحو اغزوا لكن اللازم
غير جائز لانه انما يقال اغزن بحذفها فالملزوم
مثله حكم كلما كان قبل لامه مكسورا
الثابت فيما رأيته من النسخ مكسورا بالنصب ووجهه
حذف الموصول الذي اسم كان وبقاء صلته والاصل
كل ما كان قبل لامه مكسورا ومعناه كل فعل كان
الحرف الذي قبل لامه مكسورا وسوغ الحذف
استثقال تكرار الموصول ويمكن توجيه النصب ايضا
بان قبلا اخرجت عن الظرفية بل عن معنى الزمان
والمكان واوقعت عن الحرف المتلو بالآخر فيكون مرفوعه

ولما يلزم في المضارع من يرعو وهو مضموم الواو وهذا
امر مرفوض هذه علة مقدمة على معلولها وهو قوله
لم يقلبوا الواو الاولى الفا وما يقع في بعض النسخ من
قوله ولم يقلبوا الواو خطا لما سنذكره في هذا البحث
في آخره من قوله افعلل افعالل لانقلب الالف الاولى
لان الآخر منقلبة لا محالة فلو انقلبت ايضا لوقع
في الثقل المهروب عنه لا سيما في المضارع بدليل
ارعوى يرعوي ولكون هذا منقول الشارح قال
هنا سنذكر بالنون والاصل ارعوو يرعوو والظاهر
انه من العرو بان يضرب اي وتقدير الشارح له واو البعيد
ووجهه انه ماخوذ من العروى اي الخال في الصحاح
انا عرو منه اي خال وذلك لان هذه الحروف
بمنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها تحذف
من الافعال المعتلة الآخر في حالة الامر كما تحذف
الحركة من الصحيح في الامر ايضا بسبب حملها
على الفعل كما في المصادر نحو صيام حملا على صام وعلى
المفرد كما في الجموع كديار وهو حمل على الدار في جملة واما الاشكال
في اعلال ارعوى عوارض في اعلاله بالحذف وثم اعلاله
بالقلب لعوز فلا اشكال فيه ووجه الاشكال

انه ان قدر وجود التنوين سابقا على حذف اللام
لم يكن حذفها لعلة ينافي كونها عوضا وانما هو فيه
غير منصرف وان قدر مسبوقا به لم يكن عوضا
انافي كون الحذف لان ما قياسا وليس علينا
الا ان نقول الاصل غوازي بالتنوين تقدير
الاصل منونا ينافي عدم صرفه الا ان يوجه بان
علم الواضع بحذف حركة الياء ثم الياء لالتقاء
الساكنين المفوت مفاعل التي هي علة منع الصرف
سوغ لحوق التنوين ومن ثم لم يلحقه حالة النصب
لو حوق بقاء الياء لالتقاء الساكنين وحركتها
فيه وعليه فالتنوين للصرف لا العوض وفي سبب
حذف الياء مذاهب احدها ان حركتها حذفت
تخفيفا وجيء بالتنوين له عوضا عنها فحذفت الياء
لالتقاء الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره
وثانيهما كون الياء حذفت لثقلها اخر اسم مستثقل
لكونه منتهى صيغ الجموع فحذفت ثم جيء بالتنوين
عوضا عنها وظاهر كلامهم اختياره وانه المشهور
عندهم وثالثها انها لما حذفت حركتها التقت ساكنة
مع التنوين المقدر في غير المنصرف بدليل الرجوع اليه

في الضرورة

في الضرورة فحذفت وعوض عنها التنوين ورد بان
حذفها لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لا
نظير له ولا يجب لنا معاش التصريفيين من انه
منصرف او غيره لان ذلك من ابحاث النحاة
الباحثين عن احوال الكلم اعرابا وبناء ويحذف الواو
اذا كانت اولا لا بحالها اذا كانت الواو هي الثانية
فيهما فلا يجب فيها وان لا تكون بدلا كما اذا صرفت
نفوع مفعول لفعل وان يكون في كلمة واحدة الذي معطوفا
على ان لا يكون بدلا كما هو ظاهر لفساد المعنى اذ هو فاعل
ليجب مقدرا او الجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا
ما بعده نحو ايوم هو افعل تفضيل نعتا في قولهم
يوم ايوم كما في قولهم ليل اليل قصدا للمبالغة في
الليلية واليومية والشرطية ان افعل التفضيل تشبيهه
بالاسماء الجامدة فلا يدخله التصريف ولا تكون اعلاما
والشرطية ان الاعلام كالمثال لا تغير عن موردها
وان لا تكون الياء اذا كانت اولا في ثالثها الاولى حيث
كانت واسمها مستتر عائد الى الياء وبدلا خبر يكون واحترز
به عن معزى فان اصله معز ابدلت الالف ياء تشبيها
بواو ادل اذا لم يكون الواو طرفا احترز به عن الواو في نحو

عتي وجثي مصدرين عتو وجثو هذا امر متفق
عليه وارد على قوله ومن الياء نحو مرضي تشبيها بنحو
عتي وجثي مقتضاه ان القلب في عتي وجثي اصلي
لا بطريق الحمل وبعد ذلك اوجبه اجتماع الواوين
بعد ضمتين متواليتين وذلك غاية الثقل
فلا فرق فيهما بين ان يكونا مصدرين او جمعين كعات
وجاث خلافا لمن قيدهما بالثاني الاصلي اي المبني
للفاعل واحترز به عن فعله الفرعي اي المبني للمفعول
فانه امر آخر يشترك فيه مع مرضي ومغزي مغزو
ومعدي على ان الغالب اعلال القلب فيهما بذلك تشبيهه
بما هو بمعنى مفعول اعني المخالفة كما في قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين يحتمل ان يكون مثالا
لما هو بمعنى مفعول اذ معناه مقربة من المحسنين
اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر بصيغة اسم مفعول
وان يكون مثالا لشبيهه ما هو بمعنى مفعول وهو الاقرب
او لانه محمول على فعله اي لان نحو مرضي محمول على فعله وهو الماضي
المبني للمفعول نحو رضي بضم اوله وكسر ثانيه في قلب الواو
ياء بخلاف معدو فانه فعله وهو المبني للمفعول لكون
فعول بمعنى فعل على ما ثم يقلب الواو فيه ياء وان قلت انما

فكل

فكل حمل على فعله ونبه على اختلاف فعليهما بقوله
فاما لانه لم ينفصل عنه لا على سبيل الكلية في كلام
العرب بل على سبيل الجزئية فيهما احترازا من نحو دعو
ودعي ونحو ونحوي اما هو في لام الفعل فقط
احترازا عن عتيه كما سيقول ومن لام الاسم كدعو
في نحو افعال وافاعل يقع هذا في نسخ بالفاء
وهو مطابق للمثالين الآتيين في كلامه وفي بعضها
بالواو وعلى التمثيل بالمثالين ظاهر انظر اليهما قبل الادغام
لارتفاع الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثلين
لكن قد يقال الثقل اللازم بوقوعه اسهل من الثقل
المهروب عنه اذ الياء اخف من الواو لا سيما في المضارع
فانه يلزم رتبة الوقوع في الثقل المذكور وزيادة الكسر
على الواو لحرف العلة لوجوب كسر ما قبلها الا الحرف
فيه وكانهم اهملوا في اخراج نحو هذه الصورة وتخصيص
هذه الكلية مما عداها على ما يرد هذا البحث ولو قلبت الواو
رابعة الى اخره في فعل الامر وهذا مما هو خاص
فيكون مخصصا للعموم المعبر عنه بالواو والواقعة
لام فعل لانها وان كانت منقلبة عن الياء فان قلت
ان الحيوان ماخوذ من الحياة ولامه واو فلت صرحوا

بان الواو منقلبة فيه عن ياء وفصله حيان
لان الالف المنقلبة عن الياء قال الجاربردي كتبوا
كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل ياء نحو
المغزى يغزى تنبيها على انها تقلب ياء فصاعدا
عند التثنية وعلى انه مما يمال الا فيما قبلها ياء نحو
صديا فانه يكتب الفا كراهة اجتماع اليائين الا في
نحو يحيى علما وريا علما فانه يكتب ياء فرقا بينهما
علمين وبينهما فعلا او صفة ولم يعكسوا لا استثقال
الصفة والفعل وكون الالف اخف من الياء واما الالف
الثالثة فان كانت عن ياء كتبوا ياء والا كتبت
الفا على ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجميع
بالالف لانه القياس وانفى للغلط على الكاتب انتهى
فقوله الا في نحو يحيى وريا معناه اذا كانا علمين لا فعلا او صفة
على وزن استقوى بالقاف ماضيا الا بالالف مقتطعا
من استفعل الا ان قوله بعد ذلك لستحيي على وزن
يستفعي لا يصح الا بالالف لانه توهم ان المحذوف
اللام منشأ الوهم قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين
لان الياء الاولى تقلب الفا لان نظائره اذ الياء الاولى
عين الياء المحذوف فيها الحذف لالتقاء الساكنين والا
قال

ثم لا يخفى ان الاولى لكثرة الاستعمال صح صح(?)

لقال لانها لا تنقلب الفا وحذف اللام في المجزوم واللام
نهيد لبيان التنبيه بلا ادر انما هو في مطلق الحذف
لكثرة الاستعمال لم يعد في المصدر الذي هو الاستحياء
ولا في الامر المؤكد بالنون وهو استحيين بياء واحدة
هي اللام لوجود كثرة الاستعمال فيهما واذا ثبت
ان حذف اللام لعلة وان المحذوف لكثرة الاستعمال
هو العين فلا حاجة الى دعوى قلب الياء التي هي العين الفا
لان حذفها لكثرة الاستعمال لا لعلة فلا فائدة في
وتكلف عليه واشار بهذا الى رد قول سيبويه لان الياء
الاولى تقلب الفا ولزم من مجموع ما ذكرناه ان
التنبيه بين لا ادر وبين استحي ليس من عين المحذوف
لاختلاف فيهما واللام لا تكون الا ياء لم يستثن لفظة
واو هنا كما استشهد بيت على واو لان لفظة واو ليست
من هذا النوع بل من مطلق ما فاؤه ولامه واو فلذا
استثناه منه كلمة عذاب اي كلمة معناها عذاب
يقال ويل لفلان من الله اي عذاب له من الله ويقال
ضده فويح اي كلمة معناها كما يقال ويح لفلان اي
رحمة له والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام
هذا بالنظر الى كون احرف العلة ثلاثة وكون الحرف

الذي يقع فيه احدها بسطا اعني فاء او عينا او لاما لان
احرف العلة الثلاثة قد تكون فاء فهذه ثلاثة وقد تكون
عينا وهذه ثلاثة اخرى وقد تكون لاما وهذه ثلاثة
اخرى والمجموع تسعة اقسام ثم بالنظر الى اجتماع الحروف
الثلاثة التي تقع فيها احرف العلة الثلاثة ينتهي الى
سبعة عشر قسما حاصلة من ضرب ثلاثة احوال
الاخر فقد تبين ان لا وهم في كلام الشارح وان توهمه
وهم وهما وي الضمير على الحرفين المسميين
بالواو والياء وقوله فان الهمزة الاخرى دليل على
ان واوا ويا اسما الحرفين وليس اياهما وفي بعض
النسخ وهما وو وي بعود الضمير على واو ويا بتقدير
محذوف اي واصلهما كذا والاولى هي الوجه
بخلاف حروف العلة اي المتحرك ما قبلها او لما
الساكن ما قبلها فتقبل الحركات الثلاث كدلو وظبي
يعني ادنصا رنصف الفعل المهموز اشارة الى ان
الاضافة في قول المتن فعله بيانيه فان لفظ المهموز
دليل على ان لفظ قيد الخلو عن التضعيف وحروف
العلة مراد للمصنف من لفظ المهموز والاولى ان يقال
وجه اولويته شمول التثنية لانواع المهموز من المضاعف
والمعتل

المعتل وغيرهما وقصور عبارة المصنف على غيرهما على
ما بينه بقوله فان لفظ المهموز الى اخره او مضاعفا
فمضاعف تقديره ان كان المهموز مضاعفا فحكمه
حكم المضاعف غير المهموز نحو وامر اشارة الى نحو
قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة فاما ما يقع في بعض
النسخ فامر فلا وجه له لان الابتداء بحرف شديد
مطلوب هذا يقع في اكثر النسخ وفي كثير انه لا يبتدأ
بحرف شديد فقط وهو فاسد الاترى الى زيادتها
عند الوصل اي عند التوصل الى الابتداء بالساكن
وليس المراد بالوصل الدرج ضد الابتداء لانها لا تزاد
حينئذ واما حذف الهمزة اي همزة الوصل وهي الهمزة
الاولى من خذ وكل الوصل الاخذ وهو جواب اعتراض
وارد على قوله اذا وقعت غير اول واما الهمزة الثانية
الاخذ فلا يرد التخفيف فيها لانها غير اول ولا ثالثة
قوله فان همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج
اليها وقوله لكونها عقب حال غير جملة يعني بالحال
غير الجملة قوله في كلمة واحدة وفيه بحث من وجهين
اولهما ان قوله في كلمة لا يتعين كونه حالا لجواز ان يتعلق
بقوله التقيا فيكون ظرفا لغوا على هذا الوجه وهو الاظهر

وعليه فلا مسوغ لترك الواو ونائبهما سلمنا انه حال
لكن صاحب هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح
وهو عبد القاهر انما صرح بان ترك الواو من الجملة الحالية
كثير اذا وقعت عقيبه حال مفرد كالبيت المذكور والجار
والمجرور وان لم يكن حاله كما عبر الشارح لكنه انما
اشترط ذلك في كثرة الترك لا في جوازه كما في
كلام الشارح لكن قد يجاب عن الوجه الاول
بان في كلمة خرج مخرج الشرط وكونه حالا وفي ذلك
فتأمل ولم تسكن الثانية اي بل تحركت وسوا
تحرك ما قبلها ايضا او سكن فله احكام اخر وهي
ان المتحركة بعد ساكن تبدل يا ان وقعت موضع
كينا نحو قمطر من قرا تقول فيه قراء والاصل قرا ا
ويصح ان وقعت موضع العين نحو سال بالادغام
وبعد متحركة تبدل ان وقعت لاما يا مطلقا فتحا
او ضما او كسرا وكذا ابدل يا ان وقعت عينا لام
مفتوحة بعد كسرة ثم ايم بكسر اليا اصله ائم
او فتحة نحو ايمه جمع امام اصله اامه او ضمة نحو اني
مصاع انيه اي جعلته يئن اصله اان وتبدل واوا
ان وقعت ايضا عينا لام مضمومة بعد ضمة نحو اوم ايضا
اصل

اصله اام او فتحة نحو اوب جمع اب وهو المرعى اصله
ااب او كسرة نحو اوم ايضا اصله اام ووقعت مفتوحة
بعد فتحة نحو اوادم جمع اصله اادم او ضمة نحو اويدم تصغير
آدم اصله اايدم والله اعلم لا يليق بهذا الكتاب
وانما ذكرناها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوقا
اليها فاذا لم يذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات
ذلك بل نقل حركة الميم اليها قد يجاب عن النظر المذكور
بان الاصل المذكور في المتن عارضة في ايمة الادغام
والادغام مقدم على الاعلال والنقل من مقدمات
الادغام فخرجت الهمزة عن الاصل المذكور فان قلت
النقل فيه غير متعين لحصول الادغام لجواز الادغام بحذف
الحركة ثم يقع اعلال الهمزة الثانية بقلبها الفا على القاعدة
ولا محذور في التقاء الساكنين على هذا الوجه كما مر
اذا كان الادغام مقدما على الاعلال فلو ادغمنا بدون
نقل لزم التقاء الساكنين على حده فتأمل ثم رايت
لابن هشام الانصاري في توضيحه قريبا مما ذكرناه
فالغرض لا ابدال الالف من اختها والياء بعد نقل
اقوال في اصل ايمة ما نصه ويلزم اولا تقديم الاعلال
على الادغام والمعروف بالعكس بدليل ابدال الهمزة ايمه

بآء لا الفا فتأمله في مقابله هذا يقع في بعض النسخ قاله
بدل فان وهي واضحة فلبودي الذي يمن التمثيل بقوله
تعالى ربما الوتري فعد لان قوله بعيد وكذا في المنقلب والوا
يقتضي ان الامثلة قبله مما انقلب فيه يا وازر بوزن
ضرب وهو قراءة ابن ذكوان في قوله تعالى كزرع اخرج شطأه
فازره وقيل هذا اجوف واوي وقيل يائي اي
وكلاهما بمعنى سال بالهمزة واما قوله في الصحاح السرر
اسارير جمع ما تحت السرة من البطن فغير مناسب للمقام
والاول مقتضى ما في الكشاف لانه ليس بتابع لان فيه
حذفا وهو ثابت في بعض النسخ كما قوله التشبيه في
القلب فقط لا فيه وفي علته المذكورة التي هي عين فعله
اي فعل يري اي عين راى الذي هو فعل يري جار في المضارع
في المضارع مطلقا اي سواء كان مبدوا بتاء الغيبة
او غيرها من احرف المضارعة مسندا الى الواحد المذكور
او غيره وضع لزمان او مكان شامل لنحو يوم ومكان
باعتبار وقوع الفعل فيه مخرج لنحو يوم مات ومكانه
حسن مطلقا مخرج صمت يوما وجلست امامك
فان يوم وامام فيهما وضعا باعتبار وقوع الفعل فيهما
بقيد وقوعهما بعد عامل بخلاف مضرب لزمان

الضرب

الضرب او مكانه فانه وضع لذلك سوا وقع بعدها
عامل او لا فاصبح العين ركودا على الاوشار ان يرتجي
في الموحل العين بكسر العين جمع عيناء لعظيمة العين من
بقر الوحش وركودا بضم الراء والاوشار جمع وشر
وهو المكان المرتفع اي فاصبحت العين مقيمات على الاماكن
المرتفعة مخافة ان يقع في مكان الوحل فلا يتخلص
في نصا تبع بعض المتاخرين لعله المشير به الى
الجاربردي في شرح الشافية فانه ذكره فيه قال ابن الحاجب
لم يقل ولو قال بالواو تنبيها على ان ما قدمه من ان المراد
هذا المكان المخصوص تفسير لكلام ابن الحاجب وكان
ينبغي ان ينبه على ان اللفظة ايضا شاذ لعله ترك ذلك
اشارة الى ان مفعلة الاولى ليس من اسم المكان
وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل ومفعلة
هذا المكان اعيان لا مكان فعل وايضا اسم المكان
الدالة على انه مكان حصول مطلق الفعل وضع مفعلة
هذا الكثرة ما فيه مشبها لالة التي يعمل بها ظاهره انها
ليست بالة حقيقة وهو مخالف لما قدمه من قوله
لما فيه ولما سيأتي من قوله والاخيرتان الا ان فيا ولا
قوله هنا التي يعمل بها بان المراد التي يعمل بها وليست مكانا

للعمل احدها انها امكنة ظاهره في غير مطهره لان
المطهره ان كان المراد بها انا يتطهر فيه فصحيح وان كان
المراد به انا فيه ماء يتطهر به بالا عتراف منه فلا يصح
كونه اسم آلة ولا مكان فاشار اليها الا وجه لادخال
الفاء في جواب لما وكذا قوله ليست من اسم الالة
يبحث عنها فيه نظر الا ان يكون على حذف الموصول
اي التي يبحث عنها او تكون الالة معرفا بال الجنسية
فهي في المعنى نكرة فيصح نعتها بالجملة كما
في ولقد امر على اللئيم يسبني ولو قال يبحث عنه
ليعود الضمير على اسم لكان اوجه اذ المبحث عنه ما هو
اسم عن اسم الالة لا عنها نعت لاسم الالة باعتبار
التانيث من المضاف اليه والالة المبحوث عنها
اي اسمها هو الاسم الموضوع لالة باعتبار ان العمل
حاصل بها موضوعة لالة مخصوصة وهي الالة
المعروفة بالعمل المعالج والحاصل ان اعتبار العمل
بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث عنها خارج
في غيره ولكنها جعلت اسما لهذه الاوعية الا المنخل
والمدق هذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو
الصحيح الموافق لقول الشارح في تفسير المدهن انه
الاناء

الاناء الذي يجعل فيه الدهن والمسعط
انه الذي يجعل فيه السعوط والمدق ما يدق به والمنخل
انه ما ينخل به فعلى في الاولين بمعنى في والاخيرين
لقوله به فقوله اولا بل هي اسما موضوعة لالة مخصوصة
مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيبويه على ان
المنخل ما صل فيه وكلام سيبويه لا يباينه
تامل من مرات الفعل لما كانت مرات الفعل
تعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة لعروض بحسب الخصوص
الاخفة الحقيقة كانت الهيئة داخلة في مرات
الفعل وقوله لا باعتبار خصوصية نوع زيادة بيان
ولو كون لهيئة داخلة في المرة من الفعل عند نظر لانك
اذا قلت هو حسن الجلسة فالمراد هو حسن النوع
من الجلوس غير منحصر في الجلوس كونه مرة او غيرها
والمرة هي الفعل الواحد وقال المصنف لو اسقط
الواو من قال كان اظهر لان قول المصنف لا يخالف
ما قدمه الشارح لان الشارح فسر الفعلة بالنوع والمص
فسر النوع بالحالة المذكورة يعني ذلك عادته في الركوب
هو مقول المصنف وفاعل يعني المتكلم بهذا القول
وقوله ذلك اي الركوب الحسن وفهم كون ذلك

عادته من صيغة فعله لا من الجملة الاسمية وتمام مقول
المصنف قوله وهو حسن الجلسة وقوله يعني ان
ذلك من كلام الشارح وفاعل يعني ضمير المصنف
وقوله ان ذلك اي النوع من الفعل لما كان موجودا
منه اي من الفعل صار ذلك من الفعل حالة
اي للفاعل اذ الحالة عرض قائم بمحله والقيام بالشيء
اعم من ان يكون قائما به كالبياض او صادرا
منه كما هنا ولما كان المتبادر الى الوهم من القيام
هو المعنى الاول بين مقصده ما ذكره ولما
ثبت ان النوع من الفعل حالة لفاعله صح تفسير النوع
بالحالة التي عليها الفاعل حسن الله تعالى
احوالنا واصلح نيتنا وقلوبنا وردنا الى الجميل الاحوال عقبانا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا قد وقع الفراغ من تسويد حاشية
العلامة اللقاني على شرح تصريف العزي
عليهم الرحمة اجمع في ذلك شهر
ربيع الاول سنة ١٢٣٦ عشاء قد مضت منه
ستة ايام على يد افقر العباد الى الله تعالى رحمة ربهم
عبد ... ده زاده ورزقه الحسنى وزيادة